

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Accounting and finance



الجامعة الإسلامية – غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير المحاسبة والتمويل

تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية
(دراسة تطبيقية)

**Evaluating the Quality of Computerized
Accounting Information Systems and its Impact
on Improving the Financial Performance of the
Palestinian Ministry of Finance
(An Applied Study)**

إعدادُ الباحثِ

منذر صبحي عبدالله السقا

إشرافُ

الأستاذ الدكتور

علي عبدالله شاهين

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ اسْتِكْمَالاً لِمَتَطَلِبَاتِ الْخُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ
فِي الْمَحَاسِبَةِ وَالتَّمْوِيلِ بِكُلِّيَّةِ التِّجَارَةِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

(جمادي الآخر/1437هـ - إبريل/2016م)

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية
(دراسة تطبيقية)

Evaluating the Quality of Computerized Accounting Information Systems and its Impact on Improving the Financial Performance of the Palestinian Ministry of Finance (An Applied Study)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب / منذر صبحي السقا

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2016/ 4/ 30



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ رضا فايز مصباح الدايدة لنيل درجة الماجستير في كلية التربية/ قسم الصحة النفسية المجتمعية وموضوعها:

الصدمة النفسية وعلاقتها بدافعية الانجاز لدى طواقم الدفاع المدني بعد حرب عام 2014م

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 09 رجب 1437هـ، الموافق 2016/04/16م الساعة العاشرة والنصف صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....

مشرفاً و رئيساً

أ.د. محمد وفائي/ علاوى الطوى

.....

مناقشاً داخلياً

د. أنور عبد العزيز العبادسة

.....

مناقشاً خارجياً

د. باسم علي أبو كويك

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التربية/ قسم الصحة النفسية المجتمعية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

.....

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ منذر صبحي عبدالله السقا لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية (دراسة تطبيقية)

Evaluating the Quality of Computerized Accounting Information Systems and its Impact on Improving the Financial Performance of the Palestinian Ministry of Finance (An Applied Study)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 12 رجب 1437هـ، الموافق 2016/04/19م الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	أ.د. علي عبد الله شاهين
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. ماهر موسى درغام
.....	مناقشاً خارجياً	د. صبري ماهر مشتهى

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤف علي المناعمة

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

صدق الله العظيم

[سورة النمل: آية 19]

المخلص

هدف الدراسة: تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وأثرها في تحسين الأداء المالي، من خلال الوقوف على مدى توفر عناصر جودة المعلومات المحاسبية، وهي الثقة والملاءمة، وكذلك توفر مبادئ موثوقية أنظمة المعلومات (Sys trust) المحددة من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين بكندا (CICA) والتي تشمل خمسة مبادئ هي (أمن النظام، سرية النظام، الخصوصية، سلامة العمليات، توفر النظام)، والتي من شأنها توفير الثقة بالنظم الإلكترونية، وعلاقة ذلك بتحسين الأداء المالي المتمثل في (زيادة الإيرادات، ترشيد النفقات، تعزيز الرقابة على النفقات والإيرادات ودعم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي).

أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة الرئيسة في الاستبانة التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض.

عينة الدراسة: تمثلت في مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية في وزارة المالية الفلسطينية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات.

أهم نتائج الدراسة:

1. توفر خصائص جودة المعلومات، ومبادئ موثوقية النظم في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بنسب متفاوتة، مع وجود علاقة بينهما وبين تحسين أدائها المالي.
2. مبادئ موثوقية النظم أكثر تأثيراً من عناصر جودة المعلومات المحاسبية في الأداء المالي.
3. مبدأ أمن النظام الأكثر توفراً من باقي المبادئ الأخرى.

أهم توصيات الدراسة:

1. ضرورة قيام وزارة المالية بإعداد خطة استراتيجية وتنفيذها لتطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لتحقيق استمرارية جودة تلك المعلومات ومبادئ موثوقية النظم بشكل متكامل.
 2. إعداد دليل سياسات وإجراءات موثقة لتحليل النظم المحاسبية الإلكترونية وتشغيلها واستخدامها في وزارة المالية.
 3. عمل ربط إلكتروني شامل بين جميع أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأنظمة المعلومات المحاسبية في الوزارات والمؤسسات الحكومية.
 4. عقد مزيد من الدورات التدريبية لمستخدمي النظم كل حسب حاجته في هذا الخصوص.
- كلمات مفتاحية: الثقة، الملائمة، موثوقية نظم المعلومات المحاسبية، الأداء المالي، الرقابة.

Abstract

Study Aims: This study aims at evaluating the quality of the computerized accounting information systems used in the Palestinian Ministry of Finance And its impact on improving the financial performance through investigating the availability of the elements of quality of accounting information systems, which are reliability, Relevance, and the availability of trust elements jointly developed by the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) and the Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA) which include five principles and criteria: (system's security, confidentiality, online privacy, processing integrity and availability). These principles are necessary to provide reliability of electronic systems. The study aims to investigate the relationship of all that to improving the financial performance represented in (increasing revenues, rationalizing expenditure, strengthening expenditure and revenue control and supporting the economic and financial decision-making process).

Research Methodology: The study used the descriptive analytical approach.

Study Tool, The main study tool is a questionnaire.

Study Sample: The study sample consisted of the users of accounting information systems in the Palestinian ministry of finance.

The most important Conclusions:

1. availability of the quality and trust elements of accounting information's systems in the Palestinian ministry of finance but in different percentages.
2. There is also a relationship between these principles and improving the financial performance. The principles of systems trust had more impact than the elements of accounting information quality in improving the financial performance.
3. The principle of 'security' is more available than other principles.

The most important Recommendations:

1. it is necessary for The Ministry of Finance to prepare a strategic plan for the development and implementation of electronic accounting information systems to achieve the continuity of the quality of that information and the principles of the reliability of the systems in an integrated manner.
2. There is also a need for preparing reliable policies and procedures manual for the analysis of electronic accounting systems and their operation to be used in the Ministry of Finance.
3. Making a comprehensive electronic link between all the accounting information systems in ministries and governmental institutions.
4. conducting more training courses for the users of electronic systems, each according to their need.

Key words : reliability, Relevance, accounting information's trust, financial performance, control.

الإهداء

- ❖ إلى سيد الخلق أجمعين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
 - ❖ إلى روح أبي الطاهرة.
 - ❖ إلى أمي وأخي وأخواتي.
 - ❖ إلى زوجتي وأبنائي وبناتي.
 - ❖ إلى كل من له فضل عليّ.
 - ❖ إلى وطني فلسطين وبيت المقدس وغزة رمز العزة.
 - ❖ إلى أمتنا العربية والإسلامية.
 - ❖ إلى وزارة المالية الفلسطينية.
 - ❖ إلى الجامعة الإسلامية والباحثين والعلماء.
- أهدي ثمرة جهدي المتواضع، داعياً الله تعالى أن يتقبله مني خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والامتنان لله عز وجل فهو سبحانه وتعالى خير معين والموفق والهادي الى سواء السبيل، الذي أعانني على إنجاز هذا العمل، ويسر لي إتمامه وانجازه، فله الحمد وله الشكر على فضله وإحسانه ومنته.

وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " (ابن حنبل، 1978 م، 258/2) أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور علي عبد الله شاهين، أستاذ المحاسبة في الجامعة الإسلامية بغزة، الذي تفضل وتكرم بالإشراف على هذه الرسالة حتى خرجت إلى النور، فكان نعم الموجه ونعم المشرف الذي بذل جهداً علمياً كبيراً معي وأثرى هذه الدراسة بعلمه وخبرته وتوجيهاته الكريمة.

كما أشكر كل من الأستاذ الدكتور ماهر موسى درغام، رئيس قسم المحاسبة في الجامعة الإسلامية بغزة مناقشاً داخلياً، والدكتور صبري ماهر مشتهى، أستاذ المحاسبة المشارك في جامعة القدس المفتوحة مناقشاً خارجياً، اللذان تفضلا بقبول مناقشة هذه الدراسة، وأشكر الأستاذ الدكتور يوسف شحدة الكطوت أستاذ اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بغزة، الذي تفضل بتدقيق هذه الرسالة لغوياً، وأشكر أيضاً زملائي في وزارة المالية الذين تعاونوا معي في تعبئة الاستبانة بدقة ومسئولية، كما أشكر كل الأصدقاء الذين ساهموا معي في إنجاز هذا البحث.

الباحث

فهرس المحتويات

أ.....	الآية القرآنية	1
ب.....	الملخص	1
ج.....	Abstract	1
د.....	الإهداء	1
ه.....	شكر وتقدير	1
و.....	فهرس المحتويات	1
ل.....	فهرس الجداول	1
ع.....	فهرس الأشكال التوضيحية	1
ف.....	فهرس الملاحق	1
1	الفصل الأول	1
1	الإطار العام للدراسة	1
1.....	1.1 المقدمة:	1
3.....	1.2 مشكلة الدراسة:	3
3.....	1.3 أهمية الدراسة:	3
4.....	1.4 أهداف الدراسة:	4
4.....	1.5 فرضيات الدراسة:	4
6.....	1.6 نموذج الدراسة :	6
7.....	1.7 الدراسات السابقة:	7
7.....	1.7.1 الدراسات العربية:	7
17.....	1.7.2 الدراسات باللغة الانجليزية:	17
20.....	1.8 التعقيب على الدراسات السابقة:	20
21.....	الفصل الثاني	21
21.....	أهمية النظم والبيانات والمعلومات المحاسبية	21
21.....	2.1 المقدمة:	21

22	المبحث الأول.....
22	مفاهيم أساسية للنظم وعلاقتها بالمؤسسة.....
22	2.1.1 تمهيد:
22	2.1.2 مفهوم النظام:
22	2.1.3 عناصر النظام:
24	2.1.4 أنواع النظم:.....
26	2.1.5 صفات النظام:
28	2.1.6 وظائف نظام المعلومات:
30	2.1.7 علاقة نظم المعلومات بالمنظمة:
31	2.1.8 أنواع نظم المعلومات في المنظمة:
32	المبحث الثاني.....
32	البيانات والمعلومات المحاسبية.....
32	2.2.1 تمهيد:
33	2.2.2 مفهوم البيانات والمعلومات والمعرفة:
34	2.2.3 خصائص المعلومات المحاسبية:
36	2.2.4 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن تصنيفها إلى الآتي:.....
39	2.2.5 قيود استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:
40	2.2.6 مقومات نجاح النظام المحاسبي:
41	2.2.7 مستويات المعلومات:
41	2.2.8 مصادر البيانات والمعلومات:
43	الفصل الثالث.....
43	نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.....
43	3.1 المقدمة:
44	المبحث الأول.....

44	دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المؤسسة
44	3.1.1 تمهيد:
45	3.1.2 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية AIS:
45	3.1.3 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:
46	3.1.4 أهداف نظم المعلومات المحاسبية:
47	3.1.5 أهمية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:
47	3.1.6 مكونات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:
48	3.1.7 القيمة المضافة للمؤسسة من خلال نظام المعلومات المحاسبي:
48	3.1.8 علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالحاسوب:
49	3.1.9 وظائف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:
49	3.1.10 خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:
51	3.1.11 آثار استخدام الحاسوب على النظام المحاسبي:
51	3.1.12 طرق الحصول على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:
52	3.1.13 الحالة الأولى: استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة الجاهزة:
53	2.1.14 اختيار الأنظمة المحاسبية الإلكترونية الجاهزة:
54	2.1.15 الحالة الثانية: إعداد الأنظمة المحاسبية المحوسبة داخل المنشأة:
55	المبحث الثاني
55	مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
55	3.2.1 تمهيد:
56	3.2.2 خدمات توكيد الثقة:
56	3.2.2.1 الثقة في النظام: Sys trust
57	3.2.2.2 الثقة بالموقع الإلكتروني: Web trust
58	3.2.3 مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:
58	3.2.3.1 مبدأ أمن النظام: System Security Principle

60Information Confidentiality Principle	ثانياً/ مبدأ السرية:	3.2.3.2
60	3.2.3.2.1 إجراءات الرقابة على المخرجات (سرية المخرجات) تتضمن الآتي:	
62	Information Privacy of Customers	3.2.3.3
62	3.2.3.3.1 طرق حماية خصوصية معلومات الزبائن الشخصية:	
63	Processing Integrity Principle "العمليات"	3.3.3.4
64	Source Data Controls	3.2.3.4.1
66	Data Entry Controls	3.2.3.4.2
69	Processing Controls	3.2.3.4.3
70	Output Controls:	3.2.3.4.4
71	System Availability Principle	3.2.3.5
73	الفصل الرابع	
73	وزارة المالية الفلسطينية ونظم المعلومات الحاسوبية	
73	4.1 مقدمة:	
74	المبحث الأول	
74	نظم المعلومات الحاسوبية في وزارة المالية الفلسطينية	
74	4.1.1 تمهيد:	
75	4.1.2 رؤية الوزارة	
75	4.1.3 رسالة الوزارة	
75	4.1.4 أهداف وزارة المالية الاستراتيجية:	
75	4.1.5 أهداف وزارة المالية:	
76	4.1.6 برامج عمل وزارة المالية:	
76	4.1.7 آليات ووسائل العمل في وزارة المالية:	
78	4.1.8 مهام وزارة المالية:	
79	4.1.9 أهم الأعمال التي تقوم بها وزارة المالية حسب الموضوع	
83	4.1.10 الهيكل التنظيمي لوزارة المالية الفلسطينية:	

84	4.1.11 الأنظمة المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية الفلسطينية:
84	4.1.10.1 النظام المالي المركزي:
85	4.1.10.2 نظام رواتب الموظفين المدنيين:
85	4.1.10.3 نظام رواتب الموظفين العسكريين:
86	4.1.10.4 نظام ضريبة الدخل:
87	4.1.10.5 نظام ضريبة القيمة المضافة:
88	4.1.10.6 نظام الجمارك والمكوس:
89	4.1.10.7 نظام الأمن الجمركي:
90	4.1.10.8 نظام البنترول:
92	المبحث الثاني
92	الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية
92	4.3.1 تمهيد:
93	4.3.2 مؤشرات تقييم الأداء المالي:
95	4.3.3 الهيكل العام لإطار قياس أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة:
96	4.3.4 الإطار العام لقياس أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة المُنتَظَم والمُنْتَظَم:
97	4.3.5 الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية 2010-2015م
98	الفصل الخامس
98	منهجية الدراسة
98	5.1 مقدمة:
98	5.2 أسلوب الدراسة:
98	5.3 طرق جمع البيانات:
99	5.4 مجتمع الدراسة:
99	5.5 عينة الدراسة:
100	5.5.1 العينة الاستطلاعية:
100	5.6 حدود الدراسة:

100	5.7 أداة الدراسة:
102	5.8 صدق الاستبانة:
117	5.9 ثبات الاستبانة: Reliability
118	5.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة:
121	الفصل السادس
121	تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
121	6.1 المقدمة:
121	6.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:
128	6.3 تحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات:
129	6.3.1 اختبار الفرضية الأولى:
132	6.3.2 اختبار الفرضية الثانية:
136	6.3.3 اختبار الفرضية الثالثة:
150	6.3.4 تحليل الانحدار الخطي المتعدد:
152	6.3.5 اختبار الفرضية الرابعة:
162	6.3.6 تحليل فقرات المتغير التابع (تحسين الأداء المالي):
171	الفصل السابع
171	النتائج والتوصيات
172	7.1 النتائج:
174	7.2 التوصيات:
176	7.3 الدراسات المقترحة:
177	المصادر والمراجع
177	أولاً/المراجع العربية:
182	ثانياً/المراجع الأجنبية:
184	الملاحق

فهرس الجداول

- جدول (4.1): مقارنة الإيرادات الفعلية النقدية بالنفقات الفعلية (بالمليون دولار) 97
- جدول (5.1): درجات المقياس 102
- جدول (5.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمحور 103
- جدول (5.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تتوفر خاصية الملازمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمحور 104
- جدول (5.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمجال 105
- جدول (5.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي". والدرجة الكلية للمجال 106
- جدول (5.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمجال 108
- جدول (5.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي". والدرجة الكلية للمجال 109
- جدول (5.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمجال 110
- جدول (5.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " ترشيد النفقات العامة" والدرجة الكلية للمجال 111
- جدول (5.10): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "زيادة الإيرادات العامة" والدرجة الكلية للمجال 112

- جدول (5.11):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة " والدرجة الكلية للمجال.....113
- جدول (5.12): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي" والدرجة الكلية للمجال.....114
- جدول (5.13): معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.....116
- جدول (5.14): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.....117
- جدول (5.15): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.....119
- جدول (6.1): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.....121
- جدول (6.2): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.....122
- جدول (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في وزارة المالية الفلسطينية.....122
- جدول (6.4): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.....123
- جدول (6.5): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.....123
- جدول (6.6): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.....124
- جدول (6.7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية.....125
- جدول (6.8): توزيع عينة الدراسة حسب الإدارات العامة في وزارة المالية.....126
- جدول (6.9): توزيع عينة الدراسة حسب النظام المحاسبي المستخدم.....127
- جدول (6.10): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات استخدام النظام المحاسبي.....128
- جدول (6.11): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الأول "تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية".....129
- الجدول (6.12): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية.....131
- جدول (6.13): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني "تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية".....133
- جدول (6.14): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية.....135
- جدول (6.15): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الأول "يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية".....136

- جدول (6.16): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني "يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية" 138
- جدول (6.17): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث "يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية" 140
- جدول (6.18): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع "يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية" 143
- جدول (6.19): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الخامس "يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية" 146
- جدول (6.20): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية 148
- جدول (6.21): تحليل الانحدار المتعدد 150
- جدول (6.22): نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - الجنس 152
- جدول (6.23): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - العمر 153
- جدول (6.24): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - عدد سنوات الخبرة 154
- جدول (6.25): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - المؤهل العلمي 155
- جدول (6.26): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - التخصص العلمي 156
- جدول (6.27): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - المسمى الوظيفي 157
- جدول (6.28): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - عدد الدورات التدريبية 158
- جدول (6.29): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - مكان العمل 159
- جدول (6.30): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - النظام المحاسبي المحوسب الذي يستخدمه الموظف. 160
- جدول (6.31): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - سنوات استخدام النظام المحاسبي 161
- جدول (6.32): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الأول " ترشيد النفقات العامة " 162
- جدول (6.33): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني "زيادة الإيرادات العامة " 164
- جدول (6.34): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث "تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة" 166

جدول (6.35): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع "دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي" 168

فهرس الأشكال التوضيحية

- شكل رقم (1.1) نموذج الدراسة..... 6
- شكل رقم (2.1) نظام المعلومات..... 28
- شكل رقم (2.2) أنواع نظم المعلومات الإدارية وفقاً للمستويات الإدارية في المنظمة. 31
- شكل رقم (2.3) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية..... 34

فهرس الملاحق

..... ملحق رقم (1) قائمة بأسماء المحكمين

..... ملحق رقم (2) الاستبانة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تُعَدُّ نظم المعلومات (Information system) في كثير من المنظمات مورداً مهماً من موارد المنظمة، وقد تزايدت أهمية هذه النظم نظراً لحاجة المنظمات المختلفة لها، فلم تعد المعلومات قاصرة على منظمات الأعمال فقط؛ بل تعدت ذلك إلى المنظمات الإدارية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح مثل المنظمات التعليمية والمرافق الخدمية كالوزارات وغيرها، فهذه المنظمات مثلها مثل منظمات الأعمال تحتاج إلى نظم معلومات تمكنها من اتخاذ قراراتها على أسس صحيحة.

ومن بين أهم هذه النظم نظم المعلومات المحاسبية التي لم تعد في ظل التطورات المالية والاقتصادية الحديثة مجرد نظم فرعية ثانوية في نظم المعلومات الإدارية؛ بل أصبحت عصب أغلب منظمات الأعمال (ديبان، 2005 م، ص 75)، والتي أولتها عناية كبيرة بحساباتها قناة أساسية تسري وتنتقل عبرها المعلومة، سواء كانت مالية أو محاسبية متخطية مختلف المستويات التنظيمية، فهي الجزء الأساسي والمهم من نظم المعلومات الإدارية الذي يقوم بحصر البيانات المالية والمحاسبية وتجميعها من مصادر داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها، ثم تقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج الوحدة وداخلها (حسين، 2004 م، ص 30).

وتُعَدُّ تكنولوجيا المعلومات (Information technology) أداة مهمة وفعالة في تحسين الأداء المؤسسي من خلال تأثيرها المباشر على الطريقة التي يتم بموجبها تنفيذ الأعمال في المنظمة، وذلك من خلال تقليل الوقت اللازم لتنفيذ الأنشطة في العملية الإدارية، وتقصير المسافات الجغرافية وزيادة الترابط والتكامل بين أجزاء المنظمة، وخلق ذاكرة ومخزون معلوماتي يساعد على التطوير المستمر لأعمالها، ومن ناحية أخرى فقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغييرات مستمرة وواضحة في أبعاد وخصائص الهيكل التنظيمي المستخدم لدى المنظمات؛ ليصبح شكلاً منبسطاً من حيث تقليل عدد المستويات الإدارية واتساع نطاق الإشراف، وزيادة التنسيق الداخلي والخارجي، وتفعيل درجة مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات، وتغيير أساليب

التخطيط والرقابة على عمليات المنظمة، مما يحقق المرونة العالية والاستجابة للمتغيرات الخارجية التي تتصف بزيادة التعقيد.(Lucas,1996 p23).

نتيجة للحصار المفروض على قطاع غزة، منذ تسعة سنوات وخاصة الحصار المالي والاقتصادي والمصرفي، وتوقف التمويل الدولي المباشر لخزينة وزارة المالية، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام ووزارة المالية الفلسطينية في قطاع غزة بشكل خاص تعاني من ضعف شديد وعجز كبير في الأداء المالي لها، وتمثل ذلك في عدم مقدرتها على القيام بدورها في دفع رواتب موظفيها وعدم إصدار الأوامر المالية وتوفير الاحتياجات التشغيلية والرأسمالية للوزارات والمؤسسات الحكومية وفق مخصصاتها في قانون الموازنة العامة، وعدم صرف مخصصات وحقوق الهيئات المحلية والتأخر في صرف مستحقات موردي الخدمات والسلع للوزارات والمؤسسات الحكومية العامة، الى جانب وقف صرف المساعدات الشهرية ووقف التعيينات والترقيات والتشغيل على برامج التشغيل المؤقت للخريجين والعاطلين عن العمل وتعطيل برامج دعم المشاريع الصغيرة وبرامج دعم صندوق الشباب فضلاً عن وقف المشاريع التطويرية الممولة من وزارة المالية، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء كافة الوزارات والهيئات والسلطات الحكومية والمحلية وخاصة في القطاعات الرئيسية مثل الصحة والتعليم والأمن والشؤون الاجتماعية والبنية التحتية والكهرباء؛ مما انعكس سلباً على كل مكونات المجتمع الفلسطيني، وعليه فقد أصبح الاعتماد الرئيس في موارد وزارة المالية الفلسطينية في قطاع غزة لتمويل الموازنة العامة على الإيرادات المحلية بكافة أنواعها.

وبناءً على ما سبق فإن من الأهمية التعرض في هذه الدراسة إلى دور جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كمتغير مهم وفاعل في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية في قطاع غزة ، حيث تساهم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة الإيرادات المحلية وترشيد النفقات الحكومية وتفعيل الرقابة المالية الحكومية على الإيرادات والنفقات العامة وتوفير المعلومات المناسبة لدعم عملية اتخاذ القرار على المستوى المالي والاقتصادي، حتى تتمكن وزارة المالية الفلسطينية من القيام بواجباتها المالية والاقتصادية بالشكل المطلوب وتعزيز عوامل الثبات والصمود للمواطن والمؤسسات الفلسطينية.

1.2 مشكلة الدراسة:

تعاني وزارة المالية الفلسطينية في قطاع عزة من عجز مالي كبير، ومن تزايد الالتزامات المالية للموظفين والوزارات والمؤسسات والموردين، وتتصب جهودها في تدبير الأموال اللازمة لتغطية الالتزامات المالية الأساسية، من أجل الاستمرار في تسيير أعمال الوزارات والمؤسسات العامة؛ بما يمكنها من تقديم الخدمات للمجتمع، ودفع رواتب موظفي القطاع العام، في ظل الحصار المالي المفروض عليها.

وتُعَدُّ نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أداة مهمة تستخدم من قبل منظمات الأعمال بهدف زيادة فعالية وكفاءة عملية اتخاذ القرار، وبالتالي تطوير الأداء المالي المستهدف من قبل تلك المنظمات، لذلك تأتي هذا الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما مدى توفر جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية؟.

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى توفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية ودورها في تحسين أدائها المالي؟.
2. ما مدى توفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية ودورها في تحسين أدائها المالي؟.
3. ما مدى توفر مبادئ موثوقية النظم في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية ودورها في تحسين أدائها المالي؟.

1.3 أهمية الدراسة:

أحدثت نظم وتكنولوجيا المعلومات تطوراً كبيراً في جميع مناحي الحياة وأصبحت معظم المنظمات تعتمد على نظم المعلومات وأنظمة الحاسوب، في كافة المنظمات في القطاع الخاص والقطاع المصرفي وقطاع البلديات والهيئات المحلية والقطاع الحكومي، ولما كانت الوسائل الحديثة توفر المعلومات الملائمة للمديرين بالكمية والكيفية المناسبين بشكل أدق وأسرع من الوسائل التقليدية، لتحسين الأداء المالي ودعم عملية اتخاذ القرارات، لذلك تأتي هذه الدراسة محاولة جادة للوقوف على مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية على تلبية رغبات الإدارة المالية في الحكومة ودورها في تحسين الأداء المالي الحكومي من خلال

العمل على زيادة الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة وتعزيز دور الرقابة المالية الحكومية وتوفير المعلومات اللازمة لعملية دعم اتخاذ القرار على المستوى المالي والاقتصادي، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تسهم في تبصير الإدارة الحكومية نحو ضرورة تطوير أنظمتها المحاسبية المحوسبة بهدف تحسين أدائها المالي، الأمر الذي يحقق أهداف الإدارة ويؤدي إلى ضبط أوجه الإنفاق وتطوير مصادر الإيراد وتنميته؛ وبالتالي العمل نحو التغلب على عجزات الموازنة، دعماً لمتطلبات التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

1.4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية الفلسطينية من حيث توفر المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحوسبة.
2. تحليل خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في الثقة والملاءمة، لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية الفلسطينية.
3. الوقوف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية الفلسطينية وقدرتها على تلبية حاجات الإدارة المالية من معلومات بغرض تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.
4. معرفة دور مبادئ موثوقية النظم المحددة من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين بكندا (CICA) في تمكين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية.
5. بيان الفروق في اتجاهات العاملين في وزارة المالية الفلسطينية نحو دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي، والتي تُعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية.

1.5 فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على تساؤلاتها ولقياس العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، تم صياغة الفرضيات التالية:

▪ **الفرضية الرئيسية الأولى:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.

▪ **الفرضية الرئيسية الثانية:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.

▪ **الفرضية الرئيسية الثالثة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

▪ **الفرضية الفرعية الأولى:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ أمن النظام لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.

• **الفرضية الفرعية الثانية:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ سرية النظام لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.

• **الفرضية الفرعية الثالثة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الخصوصية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.

• **الفرضية الفرعية الرابعة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ سلامة المعالجة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.

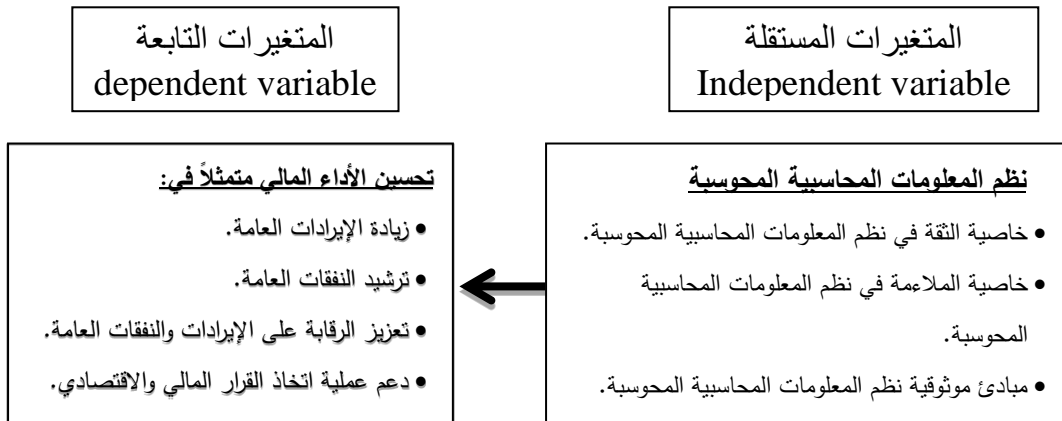
•الفرضية الفرعية الخامسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ جاهزية النظام لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.

▪ الفرضية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية المتمثلة في الجنس، العمر، الخبرة الوظيفية في وزارة المالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الدورات التدريبية، الإدارة التي يعمل بها الموظف، عدد سنوات استخدام النظام المالي.

1.6 نموذج الدراسة :



شكل رقم (1.1) نموذج الدراسة

المصدر: (إعداد الباحث)

1.7 الدراسات السابقة:

1.7.1 الدراسات العربية:

1. دراسة العقيلي(2015)، بعنوان "أثر تطبيق موثوقية الموقع الإلكتروني (Web-trust) على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الإلكتروني (Web-trust) على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت استبانة متخصصة أُخضعت للتحكيم العلمي وتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ومقاييس النزعة المركزية لتحليل البيانات، وتم اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار المتعدد واختبار التباين الأحادي.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الإلكتروني بشكل عام كان له أثر مرتفع على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية، وأن مبدأ (السرية) كان الأكثر تأثيراً من بين المبادئ على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية بينما كان مبدأ(الخصوصية) الأقل تأثيراً من بين جميع مبادئ موثوقية الموقع الإلكتروني، وأن تطبيق المبادئ ساهم في توفير المعلومات المحاسبية بالشكل الدقيق والتوقيت المناسب.

وكان من أهم توصيات الدراسة حث البنوك التجارية الأردنية على الاستمرار في تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الإلكتروني (Web-trust)، ومعالجة نقاط الخلل في تدني تأثير بعض السياسات على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.

2. دراسة التتر(2015)، بعنوان " دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين، من خلال التعرف على خصائص جودة مخرجات النظام، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة لتغطية الإطار التطبيقي على العاملين في شركتي التكافل للتأمين والملتزم للتأمين التعاوني.

وكان من أهم نتائج الدراسة توفر خاصيتي الثقة والملاءمة في المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركتين، وأن حجم الشركة من حيث عدد العاملين، وحجم رأس المال، وحجم الإيرادات، له أثر كبير على استخدام الشركة لنظم معلومات محاسبية محوسبة توفر خصائص الجودة لمخرجاتها.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام شركات التأمين التعاوني بتطوير أنظمتها المحاسبية المحوسبة بشكل أفضل، والارتقاء بأداء هذه الأنظمة، والعمل على التغلب على المعوقات التي تضعف من استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وتطوير قدرات العاملين في شركات التأمين التكافلي ومشاركتهم في تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

3. دراسة سعد(2014)، بعنوان "تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الثغرات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي تساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وإبراز التحديات التي تواجه موظفي الجهاز الضريبي في كشف التهرب الضريبي في الشركات التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود ثغرات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي قد يستخدمها البعض لتنفيذ التهرب الضريبي، كما كشفت الدراسة أن الموظفين في الدوائر الضريبية لا يقومون بإجراءات فحص مهنية لنظم المعلومات المحاسبية التي تستخدمها الشركات، كما بينت الدراسة أنه لا يوجد نظام رقابي داخلي في الدوائر الضريبية يؤدي إلى تحسين أداء الموظفين.

وكان من أهم توصيات الدراسة أن تعمل الإدارات الضريبية على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل، وأن يقوم الموظفون في الدوائر الضريبية بعمل فحص دوري لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي يستخدمها المكلفين، وأن يتم مراجعة القوانين والنظم واللوائح التي تنظم استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في منشآت الأعمال الفلسطينية.

4. دراسة البحيصي (2014) بعنوان "واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين: دراسة استطلاعية".

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين والعوامل التي تؤثر على درجة الاستخدام، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 500 شركة تشمل جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. وكان من أهم نتائج الدراسة أن درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين ضعيفة للغاية، وأن درجة استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وتسيير العمليات في تلك المشروعات محدودة للغاية، وأن أهم الأسباب وراء عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين هو عدم القدرة على تحمل تكاليف تطبيق النظام وكذلك عدم الشعور بأهمية نظم المعلومات المحاسبية لهذه.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة توعية الملاك / المدراء بأهمية ضرورة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في مشروعاتهم عبر حملات توعية ودورات تدريبية تنبأها الغرفة التجارية وجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، وحث المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية أو إجبارها على ذلك عبر قانون يفرض ذلك على الجميع.

5. دراسة جبريل (2014)، بعنوان "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تحليل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي في الأردن

Government Financial Management Information System (GFMIS)

وإبراز دوره، وبيان أثر تطبيق هذا النظام على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود تطبيق لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS) في الوزارات والدوائر الحكومية، وأن هناك أثراً لتطبيق هذا النظام على الإدارة المالية، والمحاسبة، والموارد البشرية، وخدمات العملاء، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في اختبار فرضيات الدراسة.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة التوسع في تطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي، وضرورة تطوير شبكة الإنترنت، وقاعدة البيانات، وأجهزة الحاسوب المستخدمة في الوزارات، والدوائر الحكومية المطبقة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومي؛ لتحسين مستوى أدائها وإعطائها السرعة المطلوبة؛ ليتماشى مع تطور البيئة المحاسبية؛ وليخدم الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة.

6. دراسة البحيصي (2013)، بعنوان "تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية للبلديات في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية في البلديات الفلسطينية العاملة في محافظات قطاع غزة وعددها خمس وعشرون بلدية، وقد تمت عملية التقييم عبر زيارات ميدانية لجميع البلديات، واستخدمت الاستبانة لغرض جمع المعلومات اللازمة حول تلك النظم.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود ضعف كبير في نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظات قطاع غزة ما يجعلها غير قادرة على تأدية أهدافها بشكل كامل وسليم، وأن مظاهر الخلل موجودة في جميع أجزاء النظام المحاسبي، سواء تلك الخاصة بالموارد البشرية وقدراتها المهنية والفصل بين صلاحياتها المختلفة، أو الخاصة بعملية التسجيل والإثبات بالمبادئ التي تحكمها، تلك الخاصة بمخرجات النظام المحاسبي وقدرتها على تلبية الاحتياجات من أجل التغلب على هذا الضعف.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تطوير الكفاءة المهنية للعاملين في قطاع المحاسبة في البلديات وعدم تعيين غير المحاسبين للعمل في المجال المحاسبي، مع ضرورة فصل الأعمال المتعارضة، وإيجاد وصف وظيفي واضح لكل وظيفة، وحوسبة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة، والتحول إلى مبدأ الاستحقاق في عمليات الإثبات المحاسبي، ووضع دليل حسابات واضح ومكتوب لكل بلدية، والتركيز على إعداد قوائم مالية كاملة تعكس حقيقة الأحداث المالية للبلديات ومركزها المالي، ووجود مدقق حسابات داخلي وآخر خارجي لكل بلدية، وإعداد الموازنات بشكل علمي ومشاركة جميع الأطراف المعنية.

7. دراسة اسماعيل (2013)، بعنوان " أثر نظم المعلومات في اتخاذ القرارات (دراسة استكشافية في العراق)".

هدفت الدراسة إلى تحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وأجريت الدراسة على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في العراق، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم اختيار خصائص المعلومات المحاسبية المتمثلة في الملاءمة والموثوقية كأساس لقياس قدرة النظام على ضمان مخرجات ذات جودة، كما تم اعتبار قدرة نظم المعلومات المحاسبية على ضمان تدفق مستمر للبيانات إلى كافة المستويات دليلاً لقدرة على التأثير المباشر في اتخاذ القرار.

وكان من أهم نتائج الدراسة فعالية عملية اتخاذ القرار تتوقف على ما يقدمه نظام المعلومات المحاسبية من معلومات، وتهتم المؤسسات بالمعلومات المحاسبية إلى كونها المحرك الأساسي لإدارة المؤسسة وتحديد قدرتها على أداء وظائفها، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى جودة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.

وكان من أهم توصيات الدراسة التأكيد على أهمية صفة الموثوقية والملاءمة في زيادة قيمة المعلومات وجودتها وتأثيرها المباشر في عملية اتخاذ القرار.

8. دراسة دهمان (2012)، بعنوان "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية)".

هدفت الدراسة إلى استعراض واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية، ومن ثم تقييم مدى فاعليتها في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك النظم، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت الدراسة بتوزيع استبانة على مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية في وزارة المالية.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود فاعلية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية، حيث إنها تساهم في تحقيق جودة التقارير المالية، وذلك رغم حاجتها إلى بعض التطوير لتعزيز قدرتها على توفير كافة متطلبات متخذي القرارات، ووجود ضعف في الدور الرقابي للتقارير المالية، حيث إنها غير قادرة على تلبية احتياجات الجهات التشريعية والرقابية للقيام بالمهام الرقابية الموكلة إليها.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة العمل جدياً نحو استكمال حوسبة كافة النظم والإجراءات المحاسبية المطبقة في مختلف دوائر الوزارة بهدف الاستفادة من فوائد تطبيق النظم المحوسبة، وتدعيم التقارير المالية بأساليب التحليل المالي ومعايير ومؤشرات تساعد على اكتشاف الانحرافات، مع ضرورة تصميم منظومة تقارير مالية متكاملة وموحدة تتضمن قاعدة بيانات شاملة لكافة أوجه النشاط المالي الحكومي، وفتح النوافذ اللازمة والكفيلة بتوفير كافة احتياجات متخذي القرارات من المعلومات والتقارير المالية.

9. دراسة المطيري (2012) بعنوان، "دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة ميدانية في البنوك الكويتية، وتمت دراسة تحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لخاصية التوقيت الملائم في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، مع وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخاصية الدقة في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام البنوك الكويتية بمراعاة التوقيت الملائم (السرعة) كخاصية مهمة من خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مع التأكيد على ضرورة استمرار البنوك الكويتية في الالتزام بخاصية الدقة كونها تعمل على تحسين مستوى قياس مخاطر الائتمان.

10. دراسة مشتهى وآخرون (2011)، بعنوان "مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي في المصارف الأردنية والفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى قياس موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف الأردنية والفلسطينية، من خلال المعايير الموضوعية من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، (American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)

والمعهد الكندي للمحاسبين (CICA) Canadian Institute of Chartered Accountants،

والتعرف على مدى التزامها بمبادئ موثوقية أنظمة المعلومات (Sys Trust) التي تشمل خمسة مبادئ من شأنها توفير الثقة بالنظم الإلكترونية، ثم دراسة أثر ذلك في مؤشرات الأداء المصرفي الأردني والفلسطيني، التي تشمل: مؤشرات الأداء المالي والأداء التشغيلي، وأداء الأسهم؛ ثم الوقوف على مدى تباين المصارف الأردنية والفلسطينية فيما يتعلق باستخدام الأساليب المناسبة في جمع وتحليل البيانات، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وقام الباحث بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي ثم الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال عدة مقاييس إحصائية وصفية واختبار فرضيات الدراسة واحتساب معاملات نماذج الانحدار.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن أنظمة معلومات المصارف الأردنية والفلسطينية تحقق مبادئ موثوقية أنظمة المعلومات بنسبٍ متفاوتة، كما أظهرت الدراسة أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتوفير نظم المعلومات المحاسبية لمبادئ الموثوقية في مؤشرات الأداء المالي، والتشغيلي، وأداء الأسهم للمصارف، كما لم تبين وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المصارف الأردنية والفلسطينية فيما يتعلق بتوفير أنظمة المعلومات المحاسبية لمبادئ الموثوقية.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام المدقق الداخلي بأداء مهمة الرقابة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، مع ضرورة قيام المدقق الخارجي بأداء خدمات توكيد الثقة بالنظم الإلكترونية، وضرورة تبني الجهات المنظمة لعمل المصارف في الأردن وفلسطين نظام الموثوقية واعتماده كأحد شروط مزاوله المهنة، مما سينعكس إيجاباً على عمل تلك المصارف، وعلى دعم أداء القطاع المصرفي في الأردن وفلسطين.

11. دراسة كلبونة (2011)، بعنوان "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وذلك من خلال مقارنة متوسطات بعض المقاييس المالية للأداء قبل استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وبعد استخدامه، مثل

العائد على حقوق الملكية (ROA) والعائد على الأصول (EPS) والعائد على السهم الواحد (ROE)، وقد أجريت الدراسة على 24 شركة صناعية أردنية.

وكان من أهم نتائج الدراسة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مؤشرات المقاييس المذكورة قبل تاريخ استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبعد استخدامه، مما يدل على عدم وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات المالي وقد كانت نتائج الدراسة مغايرة لنتائج العديد من الدراسات السابقة.

وكان من أهم توصيات الدراسة بضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع وباستخدام متغيرات أخرى لقياس أداء الشركات المالي ولفترات زمنية أطول.

12.دراسة شعلي (2011)، بعنوان "دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي دراسة حالة وزارة الداخلية السودانية".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ورفع كفاءة الأداء المالي لوزارة الداخلية ومواكبة التطور التقني، واقتراح السبل الكفيلة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية باستخدام الحاسب في وزارة الداخلية، ودعم وتطوير الأنظمة اليدوية التقليدية في العمل المالي باستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يساهم في تحسين نوعية مخرجات النظام المحاسبي (التقارير المالية) في وزارة الداخلية، وأن استخدام التقنية الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى الربط اللازم بين الإدارات، وتساهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في إعداد التقارير المالية للإدارات والولايات بما يحقق أهداف وزارة الداخلية، وأن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة الداخلية يؤدي إلى تقليل التكاليف وتوظيف الموارد المالية والبشرية بأفضل صورة ممكنة.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة في العمل المالي بوزارة الداخلية والاستفادة من قدرات الحاسوب وميزاته واستخدامه في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، مع تصميم نظام معلومات محاسبية محوسبة موحد بالشؤون المالية بوزارة الداخلية يربط أقسامها المختلفة كما يربطها بالإدارات والولايات، وضرورة توفير نظام رقابة داخلية فعال يعتمد على الحاسوب مع القيام بالفحص والمراقبة والتأكد من التقيد بالسياسات الإدارية وحماية الأصول والأموال من الضياع والتلاعب.

13. دراسة الخصاونة (2010) بعنوان "دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الحكومية-دراسة ميدانية في المملكة الأردنية الهاشمية".

هدفت الدراسة إلى تقييم نظام المعلومات المحاسبي الحكومي الإلكتروني، من خلال دراسة وتقييم توفر المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، وتقييم مدى توفر خصائص جودة نظم معلومات المحاسبة الحكومي، وقدرة النظام على تلبية حاجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية في رسم السياسات وإعداد الموازنات، وإدارة الوحدة الحكومية، وتقديم البيانات اللازمة للجهات التي تمنح القروض والمساعدات للوحدات الحكومية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لقياس متغيرات الدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكترونية تتمتع بمقومات أساسية تسهم في تحقيق أهدافها بدرجة متوسطة حيث تمتلك الوحدات الحكومية الأجهزة الإلكترونية والبرامج المحاسبية بدرجات متفاوتة، ويتوفر في نظم المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكترونية في المملكة الأردنية الهاشمية خصائص جودة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بدرجة متوسطة، وأن نظام المعلومات المحاسبي الحكومي الإلكتروني في المملكة الأردنية الهاشمية يلبي حاجات مستخدمي البيانات والإدارة المالية بدرجة متوسطة.

وكان من أهم توصيات الدراسة العمل على تطوير النظام وشموليته لجميع المستويات الإدارية ولجميع الوحدات الحكومية، وتوحيد طبيعة البرامج المستخدمة في الوحدات الحكومية، ومشاركة العاملين في الوحدات الحكومية في تصميم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي المحوسب حتى يكون أكثر ملائمة، وعقد المزيد من الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر العلمية لتستطيع التعامل مع المتغيرات والمستجدات الحادثة في تكنولوجيا المعلومات، ويجب أن يوفر النظام دليلاً واضحاً وسهلاً لفهم طريقة استخدام نظام المعلومات المحاسبي الحكومي والتعامل معه.

14. دراسة الداية (2009) بعنوان "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في غزة: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في غزة، مع قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من

استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات، بالإضافة إلى معرفة المعوقات ومشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود تأثير لحجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات وحجم رأس المال على استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية، كما أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات وملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام شركات الخدمات في قطاع غزة ذات رأس المال وعدد العمال والإيرادات الكبيرة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية المتطورة وذلك للحصول على أكبر فائدة من تلك النظم، وأن تعمل تلك الشركات على استثمار إيراداتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، بغرض تقديم خدمة أفضل؛ مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات.

15.دراسة أحمد(2006)، بعنوان " دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة في قطاع غزة " .

هدفت الدراسة إلى بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية، للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة، وقد اعتمدت على إعداد استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وقد تم إجراء التحليلات اللازمة واختبار فرضيات الدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة ضعف في فاعلية نظم المعلومات من حيث تصميم أدلة الحسابات لتحديد طرق إثبات العمليات ومعالجتها، إلى جانب عدم الاهتمام اللازم بتطوير مهارات العاملين في المجال المحاسبي، وتدني فعالية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف ووضع السياسات للشركة، وكذلك عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة اهتمام الإدارة بتوفير المقومات اللازمة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية، وضرورة الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة، وضرورة مشاركة الأفراد في إعداد نظم المعلومات المحاسبية وتطويرها.

1.7.2 الدراسات باللغة الانجليزية:

1. Bukenya (2014) "Quality of Accounting Information and Financial Performance of Uganda's Public Sector "

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين نوعية المعلومات المحاسبية والأداء المالي للقطاع العام في أوغندا، على الرغم من الإنتاج المستمر للمعلومات المحاسبية على النحو المطلوب من قبل الحكومة المالية والأنظمة المحاسبية واعتماد المعايير المحاسبية الدولية، فإن هناك سوء استخدام على نطاق واسع للموارد وضعف للمساءلة، والوقوف على ما إذا كانت نوعية المعلومات المحاسبية لها أي تأثير على الأداء المالي للقطاع العام، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة للوقوف على سمات ونوعية المعلومات المحاسبية المستخدمة ومدى صحتها وموثوقيتها وقدرتها على جمع البيانات الأولية اللازمة لذلك.

وكان من أهم نتائج الدراسة توفر الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والدقة والتوقيت في المعلومات المحاسبية، كما كانت تلك المعلومات ذات جودة عالية تعكس مستويات أعلى من الأداء المالي.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة العمل نحو توظيف كافة الامكانيات والقدرات الفنية والمالية لتطوير نظم المعلومات المستخدمة بما يعكس التطور الذي تستهدفه المؤسسة.

2. Appiah (2014) "Computerised Accounting Information Systems: Lessons in State-Owned Enterprise in Developing Economies in Ghana".

هدفت الدراسة إلى اكتشاف التصور والدافع والتقييم والفوائد والتحديات المحيطة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البلدان النامية، وتم إجراء الدراسة بشكل متعمق على أربعة شركات مملوكة لدولة غانا، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أهم نتائج الدراسة بيان أن القطاعين العام والخاص في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة يتأثران بالتساوي بظهور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وأن العوامل الخارجية (مثل الابتكار) والداخلية (مثل حجم البيانات) يساهمان في اعتماده، وأن عدم دمج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مع نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة يعيق عملية تبادل المعلومات المالية وتوفير الوقت.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للاستفادة منها في تحقيق أهداف المؤسسة ومواجهة التحديات التي تواجهها.

3. Otieno (2013) "Effect of Information Systems on Revenue Collection by Local Authorities in Homa Bay County, Kenya".

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير نظم المعلومات على تحصيل الإيرادات للسلطات المحلية في خليج هوما، كينيا، وترسيخ العلاقة بين أنظمة الرقابة الداخلية، وتحديد مستويات جودة الخدمة المقدمة للعملاء من قبل السلطات المحلية، والتحقق فيما إذا كانت نظم المعلومات مرتبطة بفعالية وكفاءة تحصيل الإيرادات، حيث استخدمت الدراسة مسح مقطوع عرضي منظم لجمع البيانات من 2007 شخصاً بينهم 165 كانوا من موظفي السلطات المحلية، و1842 كانوا من التجار في بلدية خليج هوما.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة بين نظم المعلومات وكلاً من الكفاءة والفعالية في جمع الإيرادات وأيضاً وجود علاقة قوية بين أنظمة الرقابة الداخلية وتحصيل الإيرادات وأن مقاومة التغيير من قبل موظفي المجالس المحلية عرقلت التنفيذ الكامل لنظم المعلومات.

وكان من أهم توصيات الدراسة عمل دراسات أكثر عمقاً لتوجيه الموظفين تجاه الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية المحوسبة والتعمق أكثر في درجة حوسبة إجراءات الإيرادات وتكاليها ودراسة أثر أنظمة الرقابة على تجميع الإيرادات في السلطات المحلية.

4. Kharuddin(2010)"Information System and Firms' Performance: The Case of Malaysian Small Medium Enterprise ".

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير نظام المعلومات المحاسبية على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الماليزية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تظهر تحسناً كبيراً في الأداء مقارنة بالشركات التي لم تتبناه، وأن موارد الشركات الصغيرة والمتوسطة المحدودة لتنفيذ نظم المعلومات هي إحدى العوائق الأساسية التي أعاققت اعتماد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تلك الشركات.

وكان من أهم توصيات الدراسة دعوة الشركات الصغيرة والمتوسطة الماليزية الاستفادة من فرصة المنح المقدمة من الحكومة الماليزية لتطبيق الأنظمة المحاسبية المحوسبة حتى تصبح أكثر تنافسية.

5. Abdallah(2013)"The Impact of using Accounting Information System on The Quality of Financial Statements Submitted to The Income And Sales Tax Department in Jordan".

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وتأثير هذا الاستخدام على دعم وزيادة الإيرادات المالية للدولة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة صممت لهذا الغرض.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود تأثير لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة البيانات المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

وكان من أهم توصيات الدراسة التركيز على تطوير الأجهزة المستخدمة في الدائرة، وتدريب الموظفين وتطويرهم بشكل مستمر؛ لتمكينهم من الاستمرار في أداء وظائفهم وتحسين نوعية البيانات المالية في الدائرة.

6. Soudani(2013)"The Impact of Implementation of E-Accounting System on Financial Performance with Effects of Internal Control Systems".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظم المحاسبة الإلكترونية على الأداء المالي مع آثار أنظمة الرقابة الداخلية في قطاع الخدمات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن تنفيذ نظم المحاسبة الإلكترونية في هذه الشركات تسبب في التأثير على الأداء المالي مع آثار نظم الرقابة الداخلية، وأن مقاييس المخاطر هي أكثر ارتباطاً بالضوابط الداخلية وسوف تؤثر على استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية في هذه الشركات.

وكان من أهم توصيات الدراسة تطوير البرامج والأجهزة المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وتطوير قدرات الموظفين للتعاظم مع تطوير البرامج المحاسبية المحوسبة وكذلك ضرورة مشاركة المحاسبين في إعداد البرامج المحاسبية المحوسبة من بدايتها.

1.8 التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البلديات، وقطاع المصارف، وقطاع الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة، والقطاع الحكومي، من خلال جوانب محددة، أهمها عناصر جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في الثقة والملاءمة، وأظهرت تلك الدراسات وجود اختلافات بين بعض متطلبات نظم المعلومات المحاسبية وفقاً لطبيعة عمل المؤسسات، وقد أكدت غالبية تلك الدراسات على أهمية تطوير نظم المعلومات المحاسبية بما يحقق الكفاءة والفاعلية اللازمة على جودة المعلومات المحاسبية، وقد اتبعت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة في قياس المتغيرات، وقد استخدمت الأدوات والأساليب الإحصائية المتمثلة في النسب المئوية والتكرارات، والمتوسط الحسابي، والمتوسط الحسابي النسبي، واختبار ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار T في حالة عينة واحدة أو عينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وتأتي هذه الدراسة لتستكمل الدراسات السابقة حيث تقوم بتحليل أداء نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من خلال تحليل عناصر جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في الثقة والملاءمة، ومبادئ موثوقية النظم، بغرض مساعدة وزارة المالية على رسم سياساتها المالية الحكومية؛ وتساهم في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية المتمثل في زيادة الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة وتعزيز الرقابة على النفقات والإيرادات العامة؛ ودعم عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالنفقات وتمويل الموازنة العامة والرقابة المالية واتخاذ القرارات المالية، وبالتالي فهي تحقق الشمولية والتكامل الذي سيدعم عملية اتخاذ القرارات المالية التي تستهدف تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، وقد تميزت الدراسة بتحليل متغيرات الدراسة كمياً من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة وتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة كمياً، كما أنها أول دراسة تدرس علاقة مبادئ موثوقية النظم المحددة من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.

الفصل الثاني

أهمية النظم والبيانات

والمعلومات المحاسبية

الفصل الثاني

أهمية النظم والبيانات والمعلومات المحاسبية

2.1 المقدمة:

تضطلع نظم المعلومات بدور مهم في إنجاح العديد من المنظمات، وإذا كانت المعلومات تستخدم منذ القدم في عملية اتخاذ القرار، فإن أهمية المعلومات قد ازدادت في العقود الأخيرة من القرن الحالي نتيجة المنافسة الدولية وأتمتة العمليات الإدارية والإنتاجية وكبر حجم المنظمات الاقتصادية.

وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية للتنظيم الإداري في المنظمات، الذي يختص بجمع وتسجيل وتبويب ومعالجة العمليات والأحداث وتوصيل المعلومات المالية والكمية اللازمة لاتخاذ القرارات إلى مستخدميه، وفي القطاع الحكومي تمثل نظم المعلومات المحاسبية الحكومي جزءاً مهماً وأساسياً في التنظيم الإداري الحكومي، حيث يعتمد عليها في معالجة العمليات والأحداث المالية الحكومية من خلال جمع وتسجيل وتبويب ومعالجة العمليات والأحداث المالية الحكومية وتوصيلها إلى المستخدمين لغايات تحقيق أهداف المحاسبة الحكومية واتخاذ القرارات، ويستخدم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الحكومي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال برمجيات يتم إعدادها من قبل متخصصين كون اختلاف طبيعة نظام المحاسبة الحكومي من دولة إلى أخرى، ويقوم هذا النظام بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لتساعد في إعداد الموازنة العامة للحكومة، والرقابة على تنفيذها، والتخطيط المالي الحكومي وتساعد أيضاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل الإقراض، ورسم السياسات المالية للحكومة، أي أن نظم المعلومات المحاسبية الحكومي المحوسب تخدم الإدارة الحكومية في وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ويأتي هذا الفصل لبيان دور وأهمية النظم والبيانات المحاسبية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للنظم وعلاقتها بالمؤسسة.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للبيانات والمعلومات وعلاقتها بالإدارة.

المبحث الثالث: البيانات والمعلومات المحاسبية.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية للنظم وعلاقتها بالمؤسسة

2.1.1 تمهيد:

تُعد نظرية النظم العامة من أهم الاتجاهات المعاصرة في الإدارة الحديثة والتنظيم الذي يهدف إلى تحديد عناصر المنظمة وتفسير آلية عملها، وقد ظهرت فكرة النظم في الوقت المعاصر باسم " نظرية النظم العامة "The General System Theory" وهي منهجية جديدة تهدف إلى تشكيل مبادئ عامة يُمكن تطبيقها على النظم أياً كان نوعها وطبيعة العناصر المكونة لها، أو العلاقات التي تُنظم عملها، حيث تُعتبر نظرية النظم العامة الأساس النظري لمدخل نظم المعلومات، وذلك لمعرفة مدى الارتباط بينها وبين مفهوم النظام.

2.1.2 مفهوم النظام:

النظام عبارة عن مجموعة من العناصر والأجزاء المتكاملة والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف النظام، وهو أيضاً عبارة عن مجموعة العناصر والمكونات التي يحددها إطار معين والمتفاعلة بعضها مع البعض طبقاً لمجموعة من القواعد والإجراءات من أجل تحقيق أهداف معينة (مطيع وآخرون، 2007 م، ص15).

وقد عرّف النظام بأنه: عبارة عن مجموعة عناصر أو أجزاء أو أقسام ترتبط مع بعضها بعلاقات منطقية، بحيث تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بغرض أداء أهداف معينة وذلك عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات (الصباح، 1998 م، ص138).

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن النظام مجموعة من المكونات أو الأجزاء المترابطة والمتصلة ببعضها البعض تتفاعل مع بعضها لتحقيق هدف معين من خلال المدخلات وما يجرى عليها من عمليات معالجة لإنتاج المخرجات لتحقيق هدف معين.

2.1.3 عناصر النظام: Components of the System

يشير النظام إلى مجموعة مُنظمة من العناصر والمكونات ذات العلاقة الوظيفية المتداخلة والتي تسعى لتحقيق بعض الأهداف المشتركة وفيما يلي أهم هذه العناصر (الشوابكة، 2011 م، ص72).

1. **المدخلات Inputs**: وهي عبارة عن العناصر التي يحصل عليها النظام من البيئة التي يتواجد بها، ومن هذه العناصر المواد الخام والطاقة والأفراد والمعلومات، والتي تُمكن النظام من القيام بالأنشطة اللازمة لتحقيق أهدافه، وتقوم المنظمة بالحصول على البيانات سواءً من البيئة الداخلية للمنظمة أو الخارجية لها.
2. **المعالجة Processing**: وهي عبارة عن جميع الأنشطة الوظيفية وغير الوظيفية المطلوب إنجازها لغرض تحويل المدخلات إلى مخرجات في النظام.
3. **الحدود Boundaries**: وهي الخطوط التي تفصل النظام عن الأنظمة الأخرى، وعن البيئة المحيطة به، بحيث يصبح العمل داخل هذه الحدود مسموح به، إلا أن الخروج عنها قد يؤدي إلى فشل النظام أو إرباك العمل مثل القوانين والتشريعات الحكومية التي قد تفرض بعض القيود على المنظمة، وتختلف هذه الحدود في درجة الوضوح فقد تكون مادية ملموسة أو غير مادية.
4. **المخرجات Outputs**: وهي عبارة عن النتائج المستخرجة من معالجة المدخلات، ويتم مبادلتها مع البيئة التي تعمل بها المنظمة، حيث تُعبر المخرجات عن جميع ما نتج عن النظام نتيجة الأنشطة التحويلية التي جرت على المدخلات.
5. **التغذية العكسية أو الراجعة Feed back**: وهي عبارة عن عملية تصحيح الانحراف أو الأخطاء التي تعتري عمل النظام، وهي أشبه ما تكون بالتحكم والرقابة الذاتية للتأكد من مدى فعالية وكفاءة النظام في تحقيق أهداف المنظمة، وبالتغذية العكسية يجدد النظام نفسه كما يستكمل دورة حياته.
6. **بيئة النظام System's Environment**: وهو الوسط الذي يتم فيه تحويل المخرجات من نظام معين إلى مدخلات نظام آخر، والتي تُستخدم عند تحليل النظام ولا يعني تغيير مخرجات النظام انتقال مخرجاته لتصبح مدخلات لنظام آخر بل يشترك معه في علاقة بيئية.
7. **الكلية والانتظامية Totaling and Systematize**: يعتبر النظام حصيلة التشكل الذي يحدث بتفاعل الأجزاء والعناصر فيما بينها بشكل منتظم وكلي، بينما الانتظامية هي العلاقة التفاعلية بين أجزاء النظام التي تُشكل الوحدة الكلية للنظام.
8. **الأنظمة الفرعية Sup-Systems**: يُعرّف النظام بأنه الكل الذي يتكون من أجزاء وعناصر مترابطة فيما بينها، وكل نظام يحتوي على عنصرين كحد أدنى يربط بينهما تفاعل مشترك وعلاقة اعتمادية يتشكل في إطارها النظام كوحدة واحدة.

9. الهرمية Premedical: ترتبط الأنظمة فيما بينها بعلاقات هرمية بمعنى أن ترابط هذه الأنظمة يكون بشكل هرمي، وفي الواقع أن كل نظام في نظام المعلومات هو جزء من نظام أكبر، والنظام الأكبر يتكون من أجزاء أو أنظمة فرعية أصغر منه تعمل في إطار هذا النظام بشكل كلي وشامل.

2.1.4 أنواع النظم:

هناك عدة أشكال يمكن أن يأخذها نظام المعلومات في أي تنظيم ويتوقف ذلك على نوع التنظيم وحجمه وشكله القانوني، وبصورة عامة يمكن تبويب أشكال نظام المعلومات من عدة جوانب هي: (السقا، 2011 م، ص 40) و (مطيع وآخرون، 2007 م، ص 22).

1. من حيث رسمية تواجد النظام:

نظام معلومات رسمي Formal Information System: وهو نظام موجود أصلاً في التنظيم بصورة دائمة ويتميز بأن له أهداف وبرامج محددة تعمل وفق إجراءات منهجية في تشغيل البيانات وتجهيزها وغالباً ما تستخدم الأجهزة الإلكترونية في تجهيز البيانات واستخراج المعلومات ومن أمثله نظام المحاسبة المالية في كافة الوحدات الاقتصادية ونظام الرقابة الداخلية.

أ- **نظام معلومات غير رسمي Informal Information System:** وهو يكون وليد حاجة معينة ويزول بزوالها حيث لا يكون له خطة أو برنامج منظم لتشغيل البيانات وتجهيزها، ويمكن أن يتحول إلى نظام معلومات رسمي فيما إذا بقيت الحاجة إليه مستمرة ومن أمثله نظام محاسبة التكاليف في الوحدات الخدمية.

2. من حيث طريقة تشغيل النظام:

أ- **نظام المعلومات اليدوية Manual Information System:** وهو النظام الذي يتم فيه الاعتماد على الوسائل اليدوية في تشغيل النظام، وعادة ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هذه في حالة الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم بسبب صغر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها، كما يمكن الاستعانة ببعض الوسائل الآلية لمساعدة النظام للقيام بعمله.

ب- **نظام المعلومات الإلكتروني Electronic information system:** وهو النظام الذي يتم فيه الاعتماد على الوسائل الإلكترونية (الحاسبات الإلكترونية) في تشغيل النظام، وعادة ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هذه في حالة الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم بسبب كبر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يأخذ شكل (أو أكثر) من الأشكال السابقة طبقاً لمدى الحاجة إليه من قبل المستفيدين منه وما يتناسب مع إمكانيات الوحدة الاقتصادية المعينة.

ومن الأشكال الأخرى لنظم المعلومات (السقا، 2011 م، ص 41) و(الشوابكة 2011 م، ص 77).

3. من حيث دقة المخرجات:-

نظام معلومات دقيق (مؤكد) Deterministic Information System: وهو ذلك النظام الذي تكون مدخلاته دقيقة ومؤكدة بحيث تعطي مخرجات دقيقة ومؤكدة أيضاً، ومن أمثله برنامج الحاسوب، حيث إن البيانات المعطاة كمدخلات تنتج مخرجات دقيقة ومؤكدة، وكذلك نظام المحاسبة المالية حيث إن بياناته هي بيانات حقيقية وفعلية لأنها تتعلق بالماضي.

أ- نظام معلومات غير دقيق (احتمالي) Probabilistic System: وهو ذلك النظام الذي تكون مدخلاته احتمالية، وبذلك فإن مخرجاته لا بد وأن تكون احتمالية أيضاً ويكون احتمال عدم الدقة في التنبؤ بالمخرجات أمراً قائماً ومن أمثله: نظام الموازنات التخطيطية حيث تكون مدخلاته متعلقة باحتمالات المستقبل والتنبؤات المتعلقة به.

4. من حيث العلاقة بالبيئة:-

أ- نظام معلومات مغلق Close Information System: وهو ذلك النظام الذي يعمل في بيئة داخلية محدد بحيث لا يتأثر بالبيئة الخارجية ولا يؤثر بها، وهذا الشكل لا ينطبق على نظم المعلومات على مستوى الوحدة الاقتصادية (بما فيها نظام المعلومات المحاسبية).

ب- نظام معلومات مفتوح Open Information System: وهو على العكس من نظام المعلومات المغلق حيث إنه يرتبط بالبيئة الخارجية أيضاً من خلال العلاقات العكسية في تبادل البيانات والمعلومات والاستفادة منها، وينطبق هذا الشكل على جميع نظم المعلومات على مستوى الوحدة الاقتصادية (بما فيها نظام المعلومات المحاسبية).

5. من حيث تكامل النظم الفرعية:

أ- نظام معلومات متكامل Integrated Information System: وهو النظام الذي تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج

المعلومات اللازمة للجهات المختلفة إضافةً إلى تقليل الوقت والجهد اللازمين لها، وهذا ينطبق على نظم المعلومات المحاسبية وكافة أنظمتها الفرعية.

ب- نظام معلومات غير متكامل Non Integrated Information System: وهو النظام الذي تعمل نظمه الفرعية بصورة مستقلة عن بعضها البعض دون تنسيق بينها؛ مما يؤدي حتماً إلى زيادة التكاليف والوقت والجهد في إنتاج المعلومات ولا ينطبق هذا الشكل على نظام المعلومات المحاسبية أو نظمه الفرعية.

6. من حيث العلاقة مع النظم الأخرى:

أ- نظام معلومات كلي Total Information System: حيث يمثل نظام المعلومات نظاماً كلياً لمجموعة النظم الفرعية Sub-Systems التي يمكن أن يتكون منها، فنظام المعلومات المحاسبية هو نظام كلي بالنسبة لكافة فروع المحاسبة التي يمكن أن تتواجد ضمن النظم المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، وكذلك فإن أي نظام فرعي من هذه المنظمة سوف يمثل نظاماً كلياً للنظم الفرعية الثانوية Sub-Sub-Systems التي يمكن أن تتجزأ عنه وهكذا، وكمثال على ذلك فإن نظام المعلومات المحاسبية يمثل نظاماً كلياً بالنسبة لنظام المحاسبة المالية ونظام محاسبة التكاليف ونظام الرقابة الداخلية وهكذا، وكذلك فإن نظام المحاسبة المالية يمثل نظاماً كلياً بالنسبة لنظام الحسابات المالية ونظام حسابات المخازن ونظام الرواتب والأجور ونظام النقدية وهكذا.

ب- نظام معلومات فرعي Sub Information System: حيث يمثل نظام المعلومات جزءاً أو فرعاً من أجزاء أو فروع النظام الكلي، فأى فرع من فروع المحاسبة يمكن أن يشكل نظاماً فرعياً ضمن نظام المعلومات المحاسبية، وكذلك فإن نظام المعلومات المحاسبية يمثل نظاماً فرعياً ضمن نظام الوحدة الاقتصادية على جانب العديد من نظم المعلومات الأخرى التي يمكن أن تتواجد في تلك الوحدة الاقتصادية والتي يطلق عليها نظم المعلومات الإدارية.

2.1.5 صفات النظام:

تعتبر معرفة صفات النظام إلى جانب المبادئ الأساسية لنظرية النظم العامة الأساس الموضوعي لعمليات تحليل وتصميم وتطبيق أنظمة المعلومات، حيث تتصف الأنظمة بما يلي (شريف 1994 م، ص55):

1. **التناسق Colorations:** يجب أن تأخذ مكونات النظام أو أنظمتها الفرعية شكلاً منسقاً للوظائف التي تساعد النظام على تحقيق أهدافه.

2. الارتباطية Correlation: يتكون النظام من أجزاء مترابطة بحيث يعتمد كل جزء في وجوده على علاقته بالأجزاء الأخرى بشكل كامل ومنظم.

3. التكامل Integration: يتكون النظام من مجموعة العناصر أو الأجزاء أو الأنظمة الفرعية التي ترتبط بعلاقات تفاعل وتكامل واتساق فيما بينها، وأي نظام فرعي يكون مكملاً لأنشطة الأنظمة الفرعية الأخرى، فمخرجات نظام فرعي معين هي مدخلات لنظام فرعي آخر، وفي جميع الظروف تتكامل عمليات هذه العناصر أو الأنظمة بحيث تكون بشكل متكامل داخل النظام.

4. الوظيفية Functional: وهي عبارة عن الوظيفة التي يؤديها النظام بحيث تكون ملموسة وواضحة وذات قيمة مستمرة للتنظيم، ولذلك فإن أنظمة الإدارة، وأنظمة المعلومات تقوم بإنجاز وظائف معينة، أو تؤدي غرض معين في المنظمة، وعكس ذلك لا داعي لوجود هذه الأنظمة.

5. الهدفية Objectivity: تسعى المنظمة من خلال النظام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ضمن إطار بيئة محددة، فالأنظمة توصف عادة بالاتساع والتغير والتعقيد، كما إنها تتغير في إطار علاقة النظام مع البيئة الخارجية المباشرة وغير المباشرة.

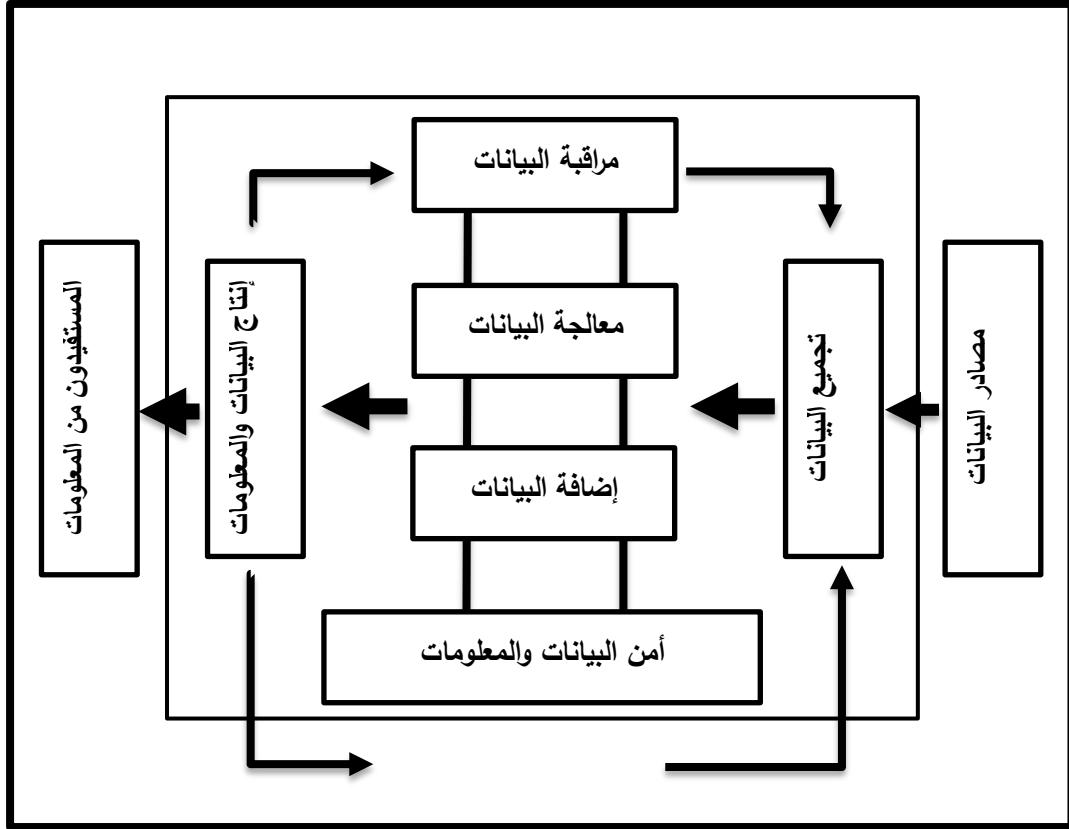
6. البساطة والتعقيد Simplicity and Complex: تتصف الأنظمة داخل المنظمة بالبساطة، والأخرى بالمعقدة، والتي يمكن توضيحها كما يلي:-

▪ **النظم البسيطة Simple Systems:** وهي عبارة عن الأنظمة التي تتكون من عنصرين أو نظامين فرعيين على الأقل، أو عدد محدد من الأنظمة الفرعية، ويكون لهذه الأنظمة تفاعلات محددة فيما بينها من جهة، وبين النظام أو الأنظمة الفرعية الموجودة في نفس البيئة من جهة أخرى.

▪ **النظم المعقدة Complex Systems:** وهي عبارة عن الأنظمة التي تكون متشعبة وتتضمن عدد كبير من الأنظمة الفرعية، بحيث كلما امتد تشعب الأنظمة الفرعية، كلما ازدادت الأنظمة تعقيداً، فالعلاقة بين الأنظمة الفرعية وأنظمة المعلومات علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ازدادت الأنظمة الفرعية كلما تضاعفت علاقات التفاعل فيما بينها.

2.1.6 وظائف نظام المعلومات:

تُعد المعلومات عنصراً ضرورياً في تسيير المؤسسة إذ لا يمكن لهذه الأخيرة اتخاذ قرار ما دون الاستناد إلى معلومات أولية مفيدة، ولا يكفي توفير المعلومات والبيانات داخل المؤسسة من أجل أخذ قرار معين بل يجب استغلالها عن طريق المعالجة العلمية حتى يكون القرار المتخذ على أساسها قرار وجيهاً يوصل إلى الهدف المرجو والمطلوب، والشكل التالي يظهر وظيفة معالجة البيانات التي تعتبر الوظيفة المركزية لأي نظام للمعلومات.



شكل رقم (2.1) نظام المعلومات

المصدر: (الصباح والصباح، 1995، ص 19)

وتعرف معالجة البيانات على أنها مجموعة العمليات التي تجري على البيانات للحصول على المعلومات التي تكون لها فائدة أكبر، وبغض النظر عن النواحي الفنية لإنتاج المعلومة من طرق المعالجة (يدوية- أو كهرو ميكانيكية- أو الأسلوب الإلكتروني).

يؤدي نظام المعلومات الوظائف التالية: (القباني، 2011، ص 28 . والصباح والصباح، 1995، ص ص 19-20).

1. **التجميع Collection**: تتمثل هذه الخطوة في تجميع البيانات المرتبطة بالأحداث المختلفة من مصادرها الأولية سواء من خارج الوحدة الاقتصادية أو داخلها.
2. **التحقق من صحة البيانات Verifying**: يتم في هذه الخطوة التأكد من أن البيانات تم جمعها وتسجيلها بشكل صحيح، ومن أمثلة ذلك أن يقوم شخص بمراجعة عمل شخص آخر.
3. **تشغيل البيانات Data Operating**: يشمل العمليات الرئيسية التالية:
 - أ- **التصنيف Classification**: يتم في هذه الخطوة فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلى أنواع مختلفة بحث يصبح كل نوع ذي معنى بالنسبة للمستخدم، وكذلك قد يتم التصنيف بتجميع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.
 - ب- **الترتيب (الفرز) Sorting**: يتم في هذه الخطوة وضع عناصر البيانات بترتيب معين (أي ترتيب البيانات في الملفات وفقاً لأساس معين) مثال ذلك قد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحسابات العملاء وفقاً لرقم حساب العميل أو ترتيب ملف المخزون طبقاً لرقم الصنف.
 - ت- **التلخيص Summarizing**: يتم في هذه الخطوة إضافة مجموعة من البيانات وغيرها في تقرير واحد (أي الربط بين عناصر البيانات).
 - ث- **إجراء العمليات الحسابية Calculating**: يتم في هذه الخطوة إجراء العمليات الحسابية والمنطقية المطلوبة على البيانات حتى تصبح ذات قيمة أعلى مثل الجمع والطرح والضرب والقسمة وخلافه.
 - ج- **المقارنة Comparison**: وتتمثل في إظهار أوجه الشبه أو الاختلاف بين مجموعات مختلفة من البيانات فعلى سبيل المثال: قد تتم المقارنة بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الاستلام، وبين البيانات الخاصة بالبضاعة نفسها والموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم.
4. **التخزين Storing**: تم في هذه الخطوة وضع البيانات على وسيلة خزن معينة من أجل استرجاعها عند الحاجة إليها، على سبيل المثال خزن البيانات أو حفظها على الورق وداخل ملفات، أو خزن البيانات على الأقراص الممغنطة والذواكر الإلكترونية الأخرى التي تعمل من خلال الحاسوب.
5. **استرجاع البيانات Retrieval**: في هذه الخطوة يتم استرجاع البيانات المطلوبة التي سبق تخزينها لاستخدامها، أو لإجراء عمليات أخرى عليها.

6. إعادة إنتاج البيانات Reproduction: في هذه الخطوة يتم إعداد صورة إضافية من البيانات على وسيلة تخزين أخرى أو على نفس الوسيلة التي تحتويها حالياً، مثال ذلك إعادة إنتاج البيانات الموجودة في وثيقة ورقية أخرى أو على فلم أو على أقراص ممغنطة.

7. توصيل البيانات Communicating: في هذه الخطوة يتم نقل البيانات من مكان إلى آخر بأي وسيلة ممكنة، مثال ذلك توصيل البيانات من الوسيط إلى المستخدم في شكل تقرير، أو قد يحصل عليها المستخدم عبر شاشات مرئية في حالة استخدام الحاسب الإلكتروني.

تمثل العمليات السابقة دورة معالجة البيانات التي تتحول من خلالها هذه البيانات إلى معلومات ذات معنى لقارئها، وبالتالي تفيد في اتخاذ القرارات وتعد هذه العمليات بمثابة قواعد أساسية لإنتاج المعلومات في كافة الأنظمة المعلوماتية بما فيها النظم المحاسبية.

2.1.7 علاقة نظم المعلومات بالمنظمة: Information System in the Organization

تعتبر المعلومات جوهر عمل المنظمة لذا فمن واجب كل حكومة القيام برسم سياسات واستراتيجيات لتطوير موارد معلوماتها بهدف زيادة فعاليات الخدمات الحكومية، فالحكومة هي المنتج الرئيس للمعلومات ذات الاستخدامات العامة، وهي المورد الأساسي للمعلومات سواء كانت هذه المعلومات تخص المواطنين أو منظمات القطاع العام أو الخاص، والحكومة أيضاً هي المستخدم الرئيسي لأنظمة وتكنولوجيا المعلومات وخدماتها ومستهلك رئيس لها، إذ لا بد من التخطيط السليم المبني على أسس علمية سليمة وإدارة مواردها بشكل سليم، ففي الوقت الذي تظهر فيه عملية تخطيط وإدارة المعلومات في اقتصاديات العديد من الدول على شكل قطاع استراتيجي Strategic Sector فلا تزال تلك العملية في الدول النامية في بداياتها أو أنها في حالة من الفوضى، وتقوم حكومات الدول المتقدمة بدور مهم ورئيسي حيث تدعم البحوث الأساسية والتطبيقية في مجال أنظمة المعلومات وتقنياتها، وتستطيع الحكومة تقديم استراتيجيات وثيقة الصلة لإدارة وتطوير وتشغيل أنظمة المعلومات الحكومية، وتأسيس منهجيات لتطوير المعلومات، وتخطيط وتطوير الموارد البشرية اللازمة لأنظمة المعلومات وسن التشريعات والقوانين المنظمة لها (برهان وآخرون، 1994 م، ص 12).

2.1.8 أنواع نظم المعلومات في المنظمة: Types of Information Systems in the Organization

هناك أنواع من نظم المعلومات التي عادة ما ترتبط كل منها بمستويات تنظيمية محددة تختص بمهام معينة في المنظمة، حيث لا يوجد نظام واحد يستطيع توفير كافة المعلومات التي تحتاجها المستويات الإدارية المختلفة في المنظمة، ولذلك فقد تم تقسيم المستويات الإدارية إلى: (الشوابكة، 2011 م، ص 110):-

1. المستوى الاستراتيجي Strategic-Level.

2. مستوى الإدارة Management-Level.

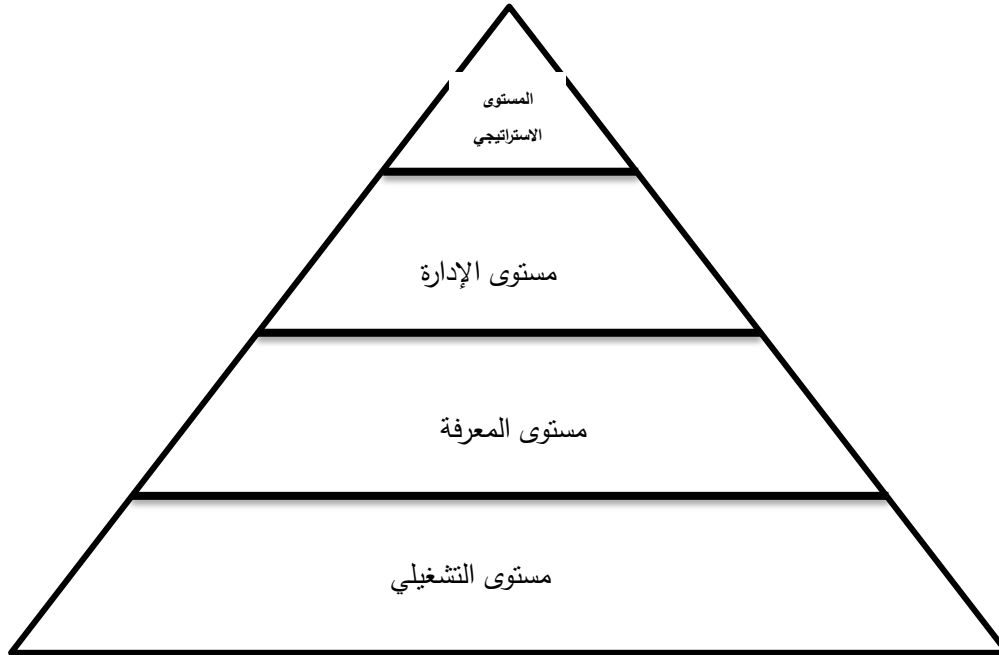
3. المستوى التشغيلي Operational-Level.

هذا وقد قسم (Loudon & Loudon) نظم المعلومات في المنظمة إلى ثلاثة أنواع رئيسية تخدم المستويات الإدارية المختلفة والتي يمكن تقسيمها كما يلي (Loudon, 2004, p. 37):-

1) نظم معلومات المستوى الاستراتيجي Strategic-Level Information

2) نظم معلومات مستوى الإدارة الوسطى Management-Level Information

3) نظم معلومات المستوى التشغيلي Operational-Level Information System



شكل رقم (2.2) أنواع نظم المعلومات الإدارية وفقاً للمستويات الإدارية في المنظمة.

المصدر: (الشوابكة 2011 م ص 111)

المبحث الثاني

البيانات والمعلومات المحاسبية

2.2.1 تمهيد:

يعتبر عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء، حيث إن سلامة القرار الإداري والمالي وفاعليتهما يتوقف بالدرجة الأولى على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التي يبني عليها القرار، وتحتاج الإدارة إلى البيانات والمعلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.

تُعدُّ المحاسبة أداة لخدمة كافة مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية بإمدادهم بالمعلومات، التي تفيد في تحليل الأحداث وتقييمها التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية، واتخاذ القرارات المتعلقة بها سواءً داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها، ولكي تؤدي هذه البيانات والمعلومات خدمة الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة؛ فإن من الأهمية الإشارة إلى المفاهيم التي تنطوي عليها والخصائص التي تتميز بها.

ولقد تعددت التعاريف التي حددت مفهوم المحاسبة، وذلك اعتماداً على التطورات التاريخية التي مرت بها المحاسبة، ومن ذلك ما ذكر بأن المحاسبة هي فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيم نقدية تحمل - أو يحمل جزءاً منها على الأقل - طبيعة مالية، ثم تُفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات (السقا، 2011 م، ص6) نقلاً عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)، وقد أشارت الجمعية الأمريكية للمحاسبة American Accounting Association (A.A.A) المحاسبة على أنها عملية تحديد وقياس ونقل للمعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين من البيانات، (A statement Of Basic Accounting Theory, 1975 p1)، هذا ومع مرور الزمن وفي ضوء الحاجة التي فرضتها الظروف الاقتصادية تم إعادة تقييم للأهداف والمفاهيم والمبادئ التي تُكوِّن الإطار الفكري المحاسبي، حيث تحولت المحاسبة من مجرد الاهتمام بالنواحي الحرفية المتمثلة في فن مسك الدفاتر وتنظيم الحسابات إلى كونها نظاماً للمعلومات وأداة اتصال، مما يشير إلى الوظيفة الاجتماعية للمحاسبة (شاهين، 2006 م، ص6).

2.2.2 مفهوم البيانات والمعلومات والمعرفة:

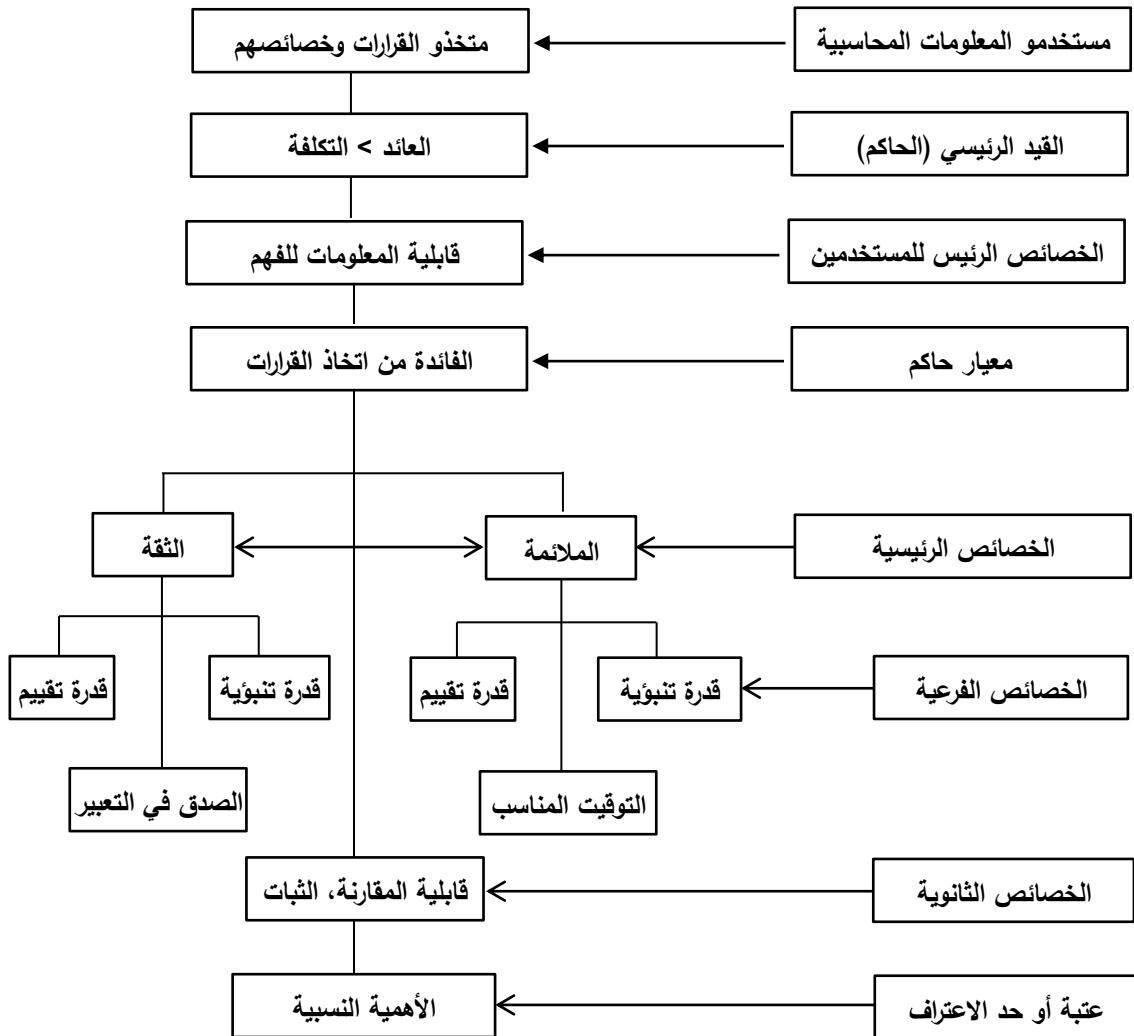
هناك فرق بين مفهوم كل من البيانات والمعلومات والمعرفة فيما يلي أهمها:(الحسبان، 2013 م، ص37):

- **البيانات: Data** هي مواد وحقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي ما لم تتحول الى معلومات مفهومة ومفيدة، أو هي مجموعة من الحقائق والمشاهدات قد تكون أرقاماً أو كلمات أو رموزاً أو حروفاً، ومن الأمثلة على ذلك كميات الإنتاج، حجم المبيعات، أسماء الطلبة، أعداد الطلبة، ويمكن أن تُجمع عن طريق الملاحظة أو المشاهدة وتخزن بأسلوب معين، ويمكن أن تُعبر عن حقائق أولية أو تاريخية أو مستقبلية.
- **المعلومات: Information** هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة، أو هي بيانات تمت معالجتها ثم تطبيقها وتحليلها وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى لمستخدميها، مثال على ذلك معلومات عن مبيعات الشركة موزعة حسب السنوات ونسب الأرباح والتكاليف.
- **المعرفة: Knowledge** هي عبارة عن معلومات تم تنظيمها ومعالجتها لتحويلها إلى خبرة أو معرفة مبتكرة لا تعرف عنها شيئاً من قبل، أو تصف شيئاً يوسع من المعارف السابقة أو يعدل منها، أو هي الحصيلة النهائية لاستخدام المعلومات من قبل صناع القرار والمستخدمين الذين يحولون المعلومات إلى معرفة وعمل مثمر يخدمهم ويخدم مجتمعهم، فإننتاج منتج لأول مرة أو ابتكار طريق جديد في التسويق أو الإنتاج يُعبر عنه بالمعرفة.
- أما عن العلاقة بين المفاهيم الثلاثة فلا بد من التأكيد بأن ما يُعد معلومات لشخص معين قد يعتبره شخص آخر بيانات لا يمكن الاستفادة منها، ويستخدم للتمييز بين البيانات والمعلومات معياران: أولهما درجة الاستفادة، والثاني المعالجة، أي إن البيانات إذا تم إجراء المعالجة عليها وحققت الفائدة لمتخذ القرار تعتبر معلومات، أما إذا فقدت أحد هذين المعيارين فتعتبر بيانات، أما عن العلاقة بينهما فالبيانات تعتبر المادة الخام للحصول على المعلومات والمعلومات تعتبر المادة الخام للحصول على المعرفة.

2.2.3 خصائص المعلومات المحاسبية:

لكي تُحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من الخصائص (السمات أو الصفات) التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية.

فقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) في سنة 1980 بعنوان: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristic Of Accounting Information وأوضح من خلالها مجموعة من الخصائص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية إضافة إلى القيود أو المحددات على إنتاج المعلومات المحاسبية والتي يمكن تلخيصها من خلال الشكل الآتي:



شكل رقم (2.3) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يتضح من الشكل السابق أن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم متخذو القرارات من حيث إنهم يعتمدون على المعلومات المحاسبية في مساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة، ولكي يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية، فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية ومن هذه الصفات (السقا، 2011 م، ص 36).

1. القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك).
2. القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.
3. الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية.

وعليه فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمقدار مناسب ومهيئاً لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تُستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تُعبر عنه المعلومات المحاسبية من حيث المصطلحات المستخدمة أو كيفية نشوء تلك المعلومات، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة، كما يوجد قيدين (شرطين) رئيسيين يحددان إمكانية القيام بإنتاج المعلومات المحاسبية هما:

1. الجدوى الاقتصادية التي تحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها.
2. الأهمية النسبية للمعلومات المنتجة ومدى قدرتها على التأثير على اتخاذ القرار من قبل شخص معين دون آخر مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اختلاف ذلك التأثير من شخص إلى آخر اعتماداً على نوعية المعلومات ووزنها النسبي ضمن المجموعة التي تنتمي إليها ومدى علاقتها بمعلومات أو قرارات أخرى وهكذا.

2.2.4 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن تصنيفها إلى الآتي:

أولاً/ الخاصة الأساسية:

وهي تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات Decision Usefulness وكما أوضح الباحث سابقاً، فإن فائدة المعلومات المحاسبية يمكن أن تتحقق من خلال شرطين أساسين (أو أحدهما على الأقل) هما المساهمة في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذ القرار، أو المساهمة في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار (السقا، 2011 م، ص 37).

ثانياً/ الخصائص الرئيسية:

وهي تتعلق بخاصتين رئيسيتين هما:

1. الملاءمة Relevance

يقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في اتخاذ القرار، فإذا لم يكن للمعلومات أي تأثير على قرار معين فإنها تكون غير ملاءمة لهذا القرار (الصبان وآخرون، 2004 م، ص 71).

ويرى الباحث أنه يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ.

ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي (الحيباني والسكاح، 2003 م، ص 35-36).

أ- التوقيت الزمني المناسب Timeliness: أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ب- القيمة التنبؤية Predictive Value: أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

ت- القيمة الرقابية Feed Back Value: أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية وهكذا.

2. الثقة: Reliability

تتمثل الثقة في خلو المعلومات من الأخطاء المؤثرة والتحيز، وإذا كان بإمكان مستخدمي القوائم المالية الاعتماد عليها كمعلومات تعبر عن ما يقصد عنه أو من المتوقع التعبير عنه (أبوتالب، 2001 م، ص 113).

ويرى الباحث أنه يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال مدي إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار) لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة.

ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي (حنان، 2009 م، ص ص 76-78).

- أ- **صدق التعبير Representational Faithfulness**: أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمانة وخالية من أي تلاعب متعمد.
- ب- **الحياد (عدم التحيز) Neutrality**: أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر.
- ت- **قابلية التحقق Verifiability**: أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية وغالباً ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية Objectivity.

ثالثاً الخصائص الثانوية:

وهي تتعلق بالآتي (الغزوي، 2010 م، ص ص 38-39).

1. **الثبات Consistency**: وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير يجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بالحسبان من قبل المستخدم.
2. **قابلية المقارنة Comparability**: أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط.

ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

كما أن هناك عدد من الخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المستخدمة في المنظمة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية بكفاءة عالية، والتي يُمكن أن نجملها بما يلي: (الرمحي والذبيبة، 2011 م، ص18).

1. **الكامل Complete**: لا تعتبر المعلومة مفيدة إذا لم تكن مكتملة وتغطي جميع جوانب النشاط الذي تصفه.

2. **القابلية للفهم Understandable**: أي أن المعلومة معروضة بطريقة سهلة الاستيعاب والفهم للمستخدم.

3. **سهولة الوصول Accessible**: أي أنه يمكنك الحصول على المعلومة عندما تحتاجها وبالشكل الذي تريده.

الى جانب ما سبق هناك مجموعة أخرى من الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات، وهي: (مطيع وآخرون، 2007 م، ص ص54-55).

1. **قابلية القياس Measurability**: أي قابلية المعلومات في أن تحدد في شكل قيم رقمية.

2. **الدقة Accuracy**: وتعني أن تصور المعلومات الواقع الحقيقي المراد التقرير عنه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى خلو المعلومات من الأخطاء.

3. **الصحة Correctness**: يجب أن يتم تجميع البيانات وتسجيلها ومعالجتها بشكل صحيح، أي خلو المدخلات والمخرجات من الأخطاء.

4. **الشمول والاكتمال Completeness**: أن تتضمن القوائم المالية جميع المعلومات عن موارد المنشأة والتزاماتها، أي أن تتضمن المعلومات جميع الجوانب المطلوبة.

5. **الحماية Security**: وصول من لهم صلاحيات إلى هذه المعلومات.

6. **الاقتصادية Economy**: وهي عبارة عن حجم التكلفة اللازم تخصيصها من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة.

7. **الكفاية Efficiency**: وهي عبارة عن حجم الموارد اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المعلومات.

8. **الاعتمادية Reliability**: وهي عبارة عن وصف لوضع نظام المعلومات على شكل متوسطات، مثل متوسط زمن استخدام النظام.

9. **قابلية الاستخدام Usability**: إمكانية فهم المستخدم للمعلومة بسهولة واستخدامها بسرعة.

10. **الصلاحية Relevance**: وهي الصلة الوثيقة بمقياس كيفية ملائمة نظام المعالجة لاحتياجات المستخدم النهائي بصورة جيدة والتي يمكن قياسها بشمول المعلومات، أو درجة الوضوح التي يعمل بها النظام الجديد.

- 11. المرونة Flexibility:** تعتبر المعلومة متميزة بناءً على مدى قابليتها للاستخدام من قبل أكثر من مستفيد وفي أكثر من تطبيق، وقابليتها لتلبية الاحتياجات المختلفة لجميع المستخدمين.
- 12. الوضوح Clarity:** وهي عبارة عن خلو المعلومة من الغموض بحيث تكون واضحة ومُنسقة دون تعارض أو تناقض.
- 13. قابلية المراجعة: Verifiability** وهي عبارة عن إخضاع المعلومة لمعايير مراجعة المعلومات المُتفق عليها مسبقاً.
- 14. الإيجاز Summary:** يجب أن تكون المعلومات موجزة لنقل ما هو مطلوب من أجل اتخاذ القرار.

2.2.5 قيود استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يوجد العديد من القيود على استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية منها: (جربوع، 2001 م، ص75)

1. احتمالية التعارض بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الثقة والملاءمة):

ومن الأمثلة: أرقام التكلفة التاريخية التي تتمتع بدرجة عالية من الثقة، نظراً لخلوها من التحيز، إلا أننا نجد أن هذه الأرقام أقل ارتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية، وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة، وعلى العكس نجد أن القيم الجارية أكثر ملاءمة لعملية اتخاذ القرارات؛ إلا أنها في المقابل تُعدُّ أقل من حيث إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها.

2. احتمالية التعارض بين الخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية (التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية):

ذلك لأن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3. احتمالية التعارض بين الصدق في التعبير وبين إمكانية التثبيت من المعلومات:

مثل استخدام الأرقام القياسية العامة والخاصة بغرض التوصل إلى القيمة الجارية، فمن المعروف أن الأرقام القياسية ما هي إلا متوسطات، وبالتالي قد تكون

بعيدة عن الصدق في تمثيل الظواهر الاقتصادية، إلا أنه في مقابل ذلك تتمتع هذه الطريقة بدرجة عالية من الحياد في التطبيق.

ويرى الباحث أن هناك أوجه أخرى للقيود على استخدام المعلومات المحاسبية منها:

1. احتمالية التعارض بين تكلفة المعلومات والمنفعة المتحققة منها.

قيّد المنفعة أكبر من التكلفة، وهو قاعدة عامة يجب ألاّ تنتج ونوزع المعلومات المحاسبية ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها، وتوجد صعوبة في تحديد التكاليف والمنافع المرتبطة بالمعلومات المحاسبية، وذلك لأن التكاليف والمنافع لا تكونان قابلتين للقياس دائماً، وخاصة المنافع لأنها تعطى اوزان مختلفة حسب مستخدميها.

2. احتمالية التعارض بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الثقة والملاءمة) وبين الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية.

المعلومات الهامة نسبياً هي التي تتجاوز حد الاعتراف ويلزم إدراجها ومعالجتها محاسبياً بطريقة صحيحة وبدقة لأنها تؤثر في قرار المستخدم في معلومة ملاءمة، أما المعلومات المحاسبية غير الهامة نسبياً فهي التي لا تتجاوز حد الاعتراف وبالتالي لا داعي إلى إدراجها ومعالجتها بطريقة صحيحة وبدقة لأنها لا تؤثر في قرار المستخدم في معلومة غير ملاءمة.

والواضح بأن هناك ارتباط وثيق بين خاصية الملاءمة والأهمية النسبية، حيث أن المعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة وبالتالي لا داعي للإفصاح عنها، كما أن هناك ارتباط بين إمكانية الاعتماد على المعلومات (الثقة) وبين اختبار الأهمية النسبية لها، وذلك لأن أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومة وإمكانية الاعتماد عليها.

2.2.6 مقومات نجاح النظام المحاسبي:

يتوقف نجاح النظام المحاسبي على ما يلي: (جمعة وآخرون، 2007 م، ص 57).

1. أن يكون متناسباً مع احتياجات المنشأة التي صمم من أجلها، من حيث طبيعة النشاط الذي تقوم به، وحجم نشاطها وعملياتها، والظروف التي تحيط بها بالنسبة للبيئة والمجتمع.
2. أن يكون مرناً، أي قابلاً للتكيف بسهولة ودون فقدان لجوهره مع التطور في أعمال المنشأة بالتوسع أو الانكماش.

3. أن يكون واضحاً، يسهل فهمه والتعامل معه من قبل العاملين في المنشأة، وخالياً من التعقيد بحيث لا يكون على حساب الإخلال بوظائفه الرئيسية.
4. أن يكون الأفراد القائمون على تنفيذه على درجة عالية من الكفاءة.
5. أن يكون مفيداً من حيث تقديم البيانات المطلوبة المناسبة من النظام، والتي تعكس حركة العمل داخل المنشأة والتطورات المصاحبة لعناصر المركز المالي.
6. أن تكون تكلفته مناسبة لإمكانات المنشأة.

2.2.7 مستويات المعلومات:

هناك ثلاث مستويات للمعلومات يمثل كل مستوى فيها معنى معيناً لوجود المعلومات وهي كالآتي: (الدراوي وكامل، 2000 م، ص 23).

- أ- **المستوى الفني:** حيث لا يوجد معنى معين للمعلومات، ولكن يمكن قياس كمية المعلومات المنقولة خلال قنوات الاتصال.
- ب- **المستوى المعاني:** حيث يقوم مستخدمو المعلومات في هذه المرحلة بتفسير وتحليل المعنى الذي تتضمنه المعلومات.
- ج- **المستوى التأثيري:** حيث تؤدي المعلومات في هذا المستوى إلى تحفيز مستخدم المعلومات لاتخاذ قرارات، أو القيام بأنشطة معينة بناءً على المعرفة المتحصلة من هذه المعلومات.

2.2.8 مصادر البيانات والمعلومات: Sources Of Data and Information

تتعدد البيانات والمعلومات المطلوبة تبعاً للأهداف الموضوعية وكيفية تحقيقها، وتتفاوت الحاجة إلى البيانات والمعلومات نتيجة لتباين أحجام المشروعات ودرجة تعقد مشاكلها، ويتم الحصول على البيانات والمعلومات عادة من مصدرين رئيسيين (جمعة، 1998 م، ص 100).

- مصادر داخلية.
- مصادر خارجية.

2.2.8.1 المصادر الداخلية: Internal Sources

هي مصادر من داخل المنشأة يمكن أن تتوفر فيها البيانات والمعلومات، فالأنشطة المختلفة داخل المنشأة تحتفظ في سجلاتها وتقاريرها بالبيانات الهامة والضرورية عن مجال العمل، وتعتبر مرجعية هامة للإدارة في تقييم الأداء ووضع السياسات والخطط وتطويرها، ومن

أمثلة البيانات الداخلية: البيانات التي تحتفظ بها إدارة الإنتاج وإدارة المشتريات وإدارة الشؤون المالية وإدارة المخازن وإدارة الأفراد، وتعكس المعلومات الداخلية عموماً صورة الوضع داخل المنشأة من حيث الضعف والقوة.

2.2.8.2 External Sources: المصادر الخارجية:

هي المصادر التي يتم الحصول منها على البيانات والمعلومات من خارج نطاق المنشأة، وقد تمثل البيانات والمعلومات الخارجية بيانات ومعلومات أنشطة شبيهة لنفس نشاط المنشأة، وتنقسم مصادر البيانات والمعلومات الخارجية إلى مصادر أولية ومصادر ثانوية كما يلي:

أولاً: المصادر الأولية: Primary Sources

تعتبر البيانات والمعلومات من مصادر أولية إذا كانت منشورة من قبل مصدرها الأصلي دون سواه، وعادةً ما تفضل المصادر الأولية لكون البيانات والمعلومات بحالتها الحقيقية المعبرة عن واقع الأعمال ولم يطرأ عليها عمليات تعديل أو تحويل أو حذف أو تلخيص، ومن أهم المصادر الأولية للمعلومات هي: عملية الملاحظة، والتجارب، والبحث الميداني، بالإضافة إلى عامل التقدير الشخصي (مدى منفعة المعلومة للمستخدم).

ثانياً: المصادر الثانوية: Secondary Sources

تعد البيانات والمعلومات من مصادر ثانويةً عند نشرها من قبل جهة غير جهتها الأصلية، وذلك سواء تم نقل البيانات والمعلومات وعرضها بحالتها الأولية كما سبق نشرها من قبل جهتها المصدرة، أو أدخل عليها تعديلات بالتلخيص والحساب والتبويب بما يغير من صورتها، مثل: التقارير، والنشرات الصادرة عن الغرف التجارية والصناعية، والنشرات الحكومية كالتقارير الاقتصادية الصادرة عن وزارة المالية، والبنوك، وشركات التأمين، وكذلك الكتب والمجلات والجرائد، وذلك عند نشر البيانات والمعلومات عن مصادر أخرى أولية.

الفصل الثالث

نظم المعلومات

المحاسبية المحوسبة

الفصل الثالث

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

3.1 المقدمة:

يهدف النظام المحاسبي بشكل عام إلى إنتاج المعلومات المحاسبية التي تساعد متخذ القرارات على اتخاذ القرارات السليمة، ويتطلب ذلك وجود عوامل وخصائص تتعلق بنوعية المعلومات المحاسبية التي تنشر في التقارير المالية.

وتعمل المحاسبة كنظام للمعلومات وما تحتويه من أنظمة فرعية على ترجمة أنشطة الوحدة الاقتصادية وما يحدث بها من معاملات في شكل بيانات ومعالجة هذه البيانات وتحويلها الى معلومات تلبي حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية لاستخدامها في اتخاذ القرار.

ونتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة والمستمرة تطورت نظم المعلومات بشكل عام ونظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص نتيجة طبيعية للتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بسبب الحاجة الماسة لتقديم المعلومات المحاسبية المناسبة والموثوقة وبجودة عالية في الوقت المناسب حتى يتمكن مستخدم المعلومات المحاسبية من القيام بمهامه الإدارية بكفاءة وفعالية عالية، وتطور دور النظام المحاسبي من تقديم البيانات المالية فقط إلى تقديم بيانات مالية وكمية وإحصائية ذات دلالات متعددة وبأشكال مختلفة، وأصبحت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من أهم موارد المؤسسة وعناصرها التي تحقق الميزة التنافسية للمؤسسات، ونشأت العديد من الشركات سواء المحلية أو الدولية التي تنشئ نظم معلومات محاسبية محوسبة لتلبي حاجة المؤسسات الخاصة والعامة بكافة أنواعها وأشكالها القانونية ولم يعد في الوقت الحاضر اعتماد المؤسسات على نظم المعلومات المحاسبية اليدوية بل أصبحت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هي المستخدمة والمعتمد عليها في جميع المؤسسات العامة.

ومن هنا تبرز أهمية الوقوف على أبعاد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كنظام معلومات يعمل في ظل بيئة تستخدم أجهزة الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات بكافة عناصرها، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المؤسسة.

المبحث الثاني: مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

المبحث الأول

دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المؤسسة

3.1.1 تمهيد:

يتمثل نظام المعلومات Information System في مجموعة من المكونات المتصلة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم (قاسم، 2003 م، ص 18)، كما يمكن القول أنه عبارة عن مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات التي تعمل يدوياً أو ميكانيكياً أو آلياً على تجميع المعلومات وتخزينها ومعالجتها، ومن ثم بثها إلى المستخدم النهائي (الحسنية، 2002 م، ص 85)، وحول ما سبق يمكن القول أن نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة من الأفراد والإجراءات والمصادر للمعلومات، والذي يعمل على تزويد الإدارة بالمعلومات عن الأنشطة المختلفة في الوقت المناسب من أجل إنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة وقيادة واتخاذ للقرارات بكفاءة وفعالية.

ولا شك أن المحاسبة تعد المعلومات المفيدة التي تساعد أطراف عديدة في اتخاذ القرارات، وتطور مفهوم ومقومات النظام المحاسبي بحيث أصبح أداة لتوليد المعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية طبقاً لاحتياجات محددة ومعروفة لدى مصممي هذا النظام، وبمعنى آخر التغيير الجذري بالتركيز على إجراءات إعداد المعلومات إلى التفاعل بين المعلومات واتخاذ القرار.

ويشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ والأساليب، التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات، بصورة تمكن من تحقيق الأهداف الإدارية، فمن خلال هذا النظام يتم تحويل العمليات الاقتصادية إلى صورة قيم، ثم قيدها في السجلات والدفاتر في ضوء قواعد وأصول محددة، بهدف التوصل إلى معلومات على شكل تقارير محاسبية عن فترات متعاقبة لاستخدامها في الأغراض الإدارية.

ويتيح نظام المعلومات، التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المنشأة وبين أقسامها، ويلبي حاجة الإدارة للمعلومات عن إنجاز الأعمال اليومية، وفي اتخاذها للقرارات التشغيلية قصيرة الأمد، كما يوفر المعلومات للإدارة على شكل تقارير تتبؤات شهرية عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية.

3.1.2 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية AIS:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى.

وتُعد نظم المعلومات المحاسبية جزءاً من النظام الكلي للمعلومات وتلعب هذه النظم دوراً مهماً وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة في التوقيت المناسب، حيث تساهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية التي تعد من واقع البيانات المالية الفعلية. (جل، 2010 م، ص 22)

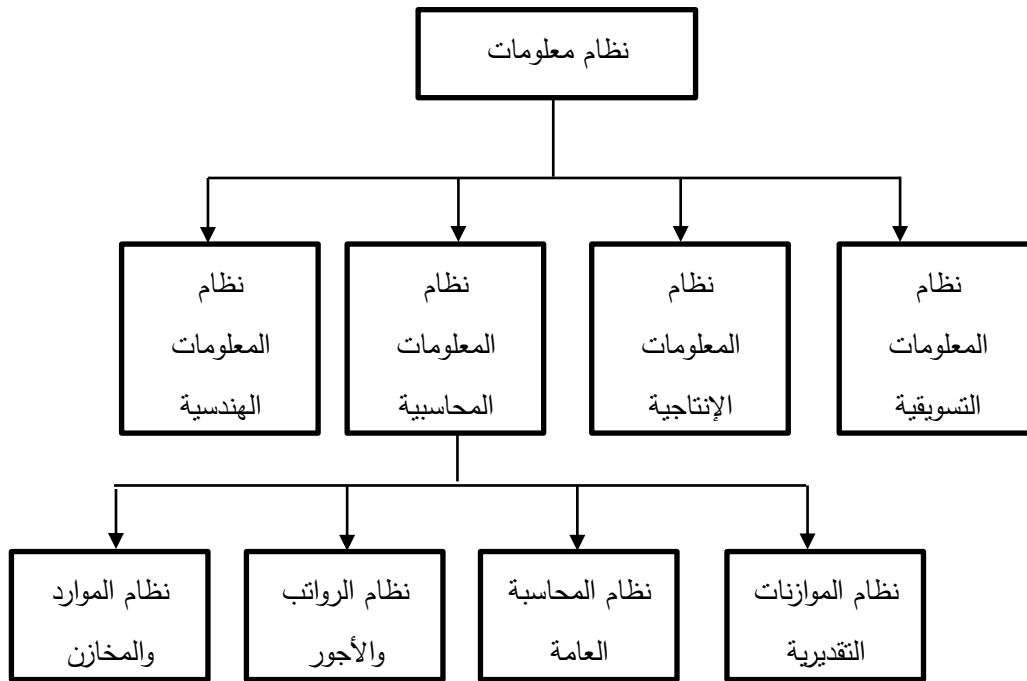
وعرف د. أحمد جمعة نظم المعلومات المحاسبية بأنها أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate)، وتبويب (Classify)، ومعالجة (Process)، وتحليل (Analyze)، وتوصيل (Communicate) المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (جمعة وآخرون، 2007 م، ص 14).

وتعرف نظم المعلومات المحاسبية بشكل مبسط بنظام يجمع ويسجل ويخزن ويعالج البيانات، من أجل تقديم معلومات لمتخذي القرار (Romney & stinbart, 2009, p.27).

3.1.3 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

تتمثل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في مجموعة من التراكيب من الأجزاء المادية والبرمجيات والبيانات التي تعمل بصورة مشتركة من أجل تسجيل ومعالجة وتخزين البيانات بصورة منتظمة بغرض السيطرة على الإجراءات المعلوماتية في المنظمة (قاسم وآخرون، 2003 م، ص 20).

ولذلك نجد أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية (MIS)، حيث يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية، الذي يُعني بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات المؤسسة ككل، وجميع نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا وهو توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد المؤسسة على تحقيق الأهداف والشكل التالي يوضح هذه العلاقة.



شكل رقم (3.1) نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

المصدر: (قاسم، 2003 ص 20)

3.1.4 أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وهي: (جمعة وآخرون، 2010 م، ص 15).

1. ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية عن طريق دورة التقارير المحاسبية التي تقوم على نظام سليم لإعادة التغذية بالمعلومات بما يضمن كفاية واستمرار النظام المالي وبالتالي الوحدة الاقتصادية نفسها.
2. القدرة على التعامل مع المستقبل بما يتميز به من ظروف عدم التأكد.
3. اعتماد المحاسب على المقاييس الكمية كمطلب أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية، التي تمكن من توجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل.
4. توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقويم أساليب الرقابة.

3.1.5 أهمية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

هناك العديد من الأسباب التي تؤكد على أهمية نظم المعلومات المحوسبة Computerized Information Systems في المنظمة منها (الأعرجي، 1995م، ص 303).

1. تعقد الأنشطة الإدارية بسبب زيادة حجمها، وتحولها إلى الآلية الإلكترونية للبيانات.
2. العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت بصورة كبيرة في تعقد مهام الإدارة.
3. وسائل اتخاذ القرارات المتاحة بالرغم من تعقد الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المدير، إلا أن هناك اتجاه لتحسين كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية مثل الأساليب الكمية والأجهزة الإلكترونية، وقد استخدمت الأساليب الكمية على مدى واسع في التمويل والتسويق، حيث تم التوائم بين أجهزة الحاسوب والنماذج الرياضية لاستخدامها في حل المشاكل الإدارية مثل شبكة بيرت (pert) ومخطط جاننت.
4. التطور في وسائل اتخاذ القرارات خصوصاً استخدام نماذج الأساليب الكمية Quantitative Methods Models أي الرياضية والإحصائية في تحليل المشاكل الإدارية والمحاسبية.
5. ازداد التنافس على الموارد والمصادر الداخلة في عملية الإنتاج.
6. ضرورة وصول المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرارات في المنظمة.

3.1.6 مكونات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

- يتكون نظام المعلومات المحاسبي من العناصر التالية (الرمحي والذبيبة، 2011م، ص 23).
1. المصادر البشرية التي تقوم باستخدام هذا النظام وتؤدي عليه وظائف مختلفة.
 2. التعليمات والإجراءات اليدوية والأتمتاتيكية التي تستخدم في تجميع، ومعالجة، وحفظ المعلومات حول أنشطة المنظمة.
 3. البيانات حول المنظمة وأسلوب عملها.
 4. البرامج المستخدمة في معالجة بيانات المنظمة.
 5. بنية تكنولوجيا المعلومات الأساسية والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر، وشبكة الاتصالات التي تجمع وتحفظ وتعالج البيانات والمعلومات.
 6. التدقيق الداخلي ومقاييس الأمن والتي تضمن أمن البيانات في نظم المعلومات المحاسبي.

3.1.7 القيمة المضافة للمؤسسة من خلال نظام المعلومات المحاسبي:

يقدم نظام المعلومات المحاسبي كنظام دعم معلومات دقيقة، وهذا يمكن المؤسسة من تأدية وظائفها وأنشطتها بشكل فعال ونشط أكثر، ويتمكن هذا النظام من فعل هذا من خلال: (الرمحي والذبيبة، 2011 م، ص31).

1. تحسين الإنتاجية وتقليل التكلفة/ كلفة المنتجات أو الخدمات.
2. زيادة الكفاءة والفعالية من خلال تقديم معلومات وبيانات دقيقة.
3. المشاركة في المعرفة، وذلك من خلال مشاركة عدد كبير من الموظفين للمعلومات والبيانات في مكاتب عدة في مؤسسة واحدة.
4. تحسين وتطوير أداء وفعالية عملية سلسلة العرض.
5. تحسين نظام التدقيق الداخلي حيث يتم حماية النظام والمنظمة من مشاكل عدة كالغش والأخطاء وفشل الأنظمة والبرمجيات والمشاكل الاقتصادية والطبيعية.
6. تحسين القدرة على اتخاذ القرار.

ويرى الباحث أن نظم المعلومات المحاسبية والمالية الحديثة والمتطورة والقادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية تعتبر من أهم الوسائل التي تساعد المؤسسة على تحسين أدائها المالي وتحقيق أهدافها.

3.1.8 علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالحاسوب:

هناك علاقة قوية بين نظم المعلومات المحاسبية والحاسوب، ويتضح من مراجعة نظم المعلومات والحاسوب بأن الفكرتين مكملتين لبعضهما البعض وأن عناصرهما لا يختلفان عن بعضهما البعض وفيما يلي توضيحاً لذلك (الراوي، 2009 م، ص ص80،81).

1. تعتمد فكرة الحاسوب على فكرة نظم المعلومات والتي لا تخرج عن فلسفة النظام.
2. عناصر فلسفة نظام المعلومات المحاسبي الرئيسية هي نفسها الأجزاء المكونة لجهاز الحاسوب الرئيسي (مدخلات، معالجة، مخرجات).
3. تعتبر فلسفة نظام المعلومات المحاسبي أوسع وأقدم من فكرة الحاسوب حيث اعتمد الحاسوب على فلسفة النظام.
4. يعتبر الحاسوب أداة تخطيطية وتنفيذية ورقابية للنظام المحاسبي يقوم بتطبيق فكرة نظم المعلومات.

5. فلسفة النظام والسلوك البشري أعطى للحاسوب التقدم والتكنولوجيا.
6. الترابط بين النظام المحاسبي والحاسوب أدى إلى التكامل بين فكرة النظام وفكرة الحاسوب.
7. الحاجة البشرية إلى المعرفة الدقيقة والسريعة والمتخصصة والبحث عن الجزئيات المتعلقة بها.

وبذلك يتبين أن هناك عناصر من التشابه بين نظم المعلومات المحاسبية ونظام الحاسوب تتمثل في أن كلا النظامين يدور حول البيانات والمعلومات، كما أنهما يشتركان في العناصر الثلاث المدخلات والمعالجة والمخرجات، وأنهما أيضاً يدوران حول نفس فكرة الاتصال، إلا أنه يمكن النظر إليهما من زاوية الاختلاف من حيث أن نظام الحاسوب هو أداة لتطبيق فكر نظم المعلومات، وأن نظم المعلومات المحاسبية أسبق في الفكر من نظام الحاسوب.

3.1.9 وظائف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

يؤدي النظام المحاسبي المحوسب الوظائف التالية (رملي، 2011 م، ص 67).

1. جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وفهرستها.
2. مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في النظام.
3. تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية، لتحويلها إلى معلومات تخدم أهداف المنشأة عن طريق خطوات إنتاج المعلومات وبمساعدة البرمجيات التطبيقية.
4. تخزين المعلومات المحاسبية وإدارة بنك البيانات.
5. نقل وإيصال المعلومات إلى مستخدميها، وعرضها بالطريقة المناسبة، أي تقديم عرض تلخيصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني، وبتقارير دورية أو حسب الطلب.
6. رقابة وحماية البيانات، حيث يتم حماية البيانات من الأخطاء والتلاعب والأخطار والتهديدات، والتأكد من دقة البيانات وسلامتها، وبالتالي دقة المعلومات.

3.1.10 خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بخصائص إذا ما توفرت فيها تجعل منها نظاماً معلوماتياً حيويًا، والخصائص التي تؤهلها لأن تكون فاعلة وذات كفاءة هي: (رملي، 2011 م، ص 68-70).

1. الاستفادة بقدر الإمكان من التكنولوجيا الحديثة وأحدث أنواع الكمبيوتر لإنتاج المعلومات.
2. أن تتسم بالاقتصادية، بحيث لا تزيد تكلفتها عن منافعها وإلا أصبحت تحميلاً على موارد الوحدة.
3. أن ترتبط بالهيكل التنظيمي للمنشأة، بحيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض، في شكل مجموعة التقارير الدورية الملائمة التي تفيد في تحقيق الأهداف.
4. الدقة والسرعة في معالجة واسترجاع البيانات لتحويلها الى معلومات محاسبية.
5. توفير قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المنشأة.
6. تحقيق التوازن والموضوعية في درجة الدقة والإجمال والتفصيل والتلخيص في التقارير المحاسبية، والفترات الزمنية اللازمة والمناسبة لإعداد هذه التقارير.
7. يجب أن تتضمن جهازاً للرقابة على عملياتها، أي شمول هذه النظم لمعلومات الرقابة بنوعها الرقابية التنظيمية (الإدارية) ورقابة المعايير.
8. أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار البديل الأمثل بين البدائل المتاحة للإدارة.
9. أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في أداء وظيفتها المهمة وهي: التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل، وذلك من خلال توفير معلومات واقعية عن نتائج تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط والسياسات المرسومة مسبقاً.
10. أن تكون قادرة على توفير احتياجات الجهات الخارجية من المعلومات.
11. أن تساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية، إذ أنها توفر معلومات ملائمة تعد من الأركان الأساسية لنجاح النظم.
12. أن تتصف هذه النظم بالمرونة النسبية، وهو ما يعني قدرتها على الوفاء باحتياجات المستخدمين من المعلومات اللازمة في مختلف الظروف.
13. أن تتسم بالبساطة والوضوح كلما أمكن ذلك حتى يسهل فهمها وإمكانية التعامل معها بسهولة.
14. أن تتسم هذه النظم بالشمول والترابط، بمعنى أن تشمل كافة أوجه النشاط بالوحدة الاقتصادية، وأن تحقق الانسجام التام بين عناصرها في عملية التشغيل.

15. أن يتوفر لها عامل القبول، بمعنى مشاركة من سيقومون بتنفيذ النظام في عملية تصميمه، أو على الأقل الاهتمام بمقترحاتهم حول تصميم النظام، مما يضمن حسن التنفيذ وسلامته.

16. أن يتم تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ضوء فروض ومبادئ الفكر المحاسبي.

3.1.11 آثار استخدام الحاسوب على النظام المحاسبي:

إن استخدام الحاسوب في منظمات الأعمال له أثر كبير على أنظمة المعلومات المحاسبية التي تستعملها هذه المنشأة ومن هذه الآثار ما يلي (الحسبان، 2009 م، ص94).

1. سرعة التشغيل وسهولة الاستدعاء.
2. الإمكانات الهائلة لتخزين العديد من البيانات في حيز صغير مقارنة بالسجلات اليدوية.
3. إمكانية توحيد كمية كبيرة من البيانات المخزنة.
4. القدرة العالية والفائقة على معالجة البيانات بكفاءة حيث يقوم الحاسوب بمعالجة كم هائل من البيانات كما يستطيع العمل دون توقف لساعات طويلة من الزمن.
5. المرونة في إعداد التقارير سواءً من ناحية الشكل أو التوقيت.
6. تحسين وتسهيل التحليلات الإضافية للمعلومات وزيادة جودة المعلومات.
7. إجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل من المعاملات وفي وقت قصير وبتكلفة أقل.
8. انخفاض الأخطاء الحسابية والتشغيلية نتيجة انخفاض الاعتماد على العنصر البشري.
9. تسهيل عملية اكتشاف الأخطاء.

ويرى الباحث أن أهم آثار استخدام الحاسب الآلي في نظم المعلومات المحاسبية هو الدقة العالية والسرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية وغير الحسابية والقدرة الكبيرة على تخزين واسترجاع البيانات المحاسبية وتسهيل تنفيذ العمليات المحاسبية.

3.1.12 طرق الحصول على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

يمكن للمؤسسة الحصول على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب من خلال شراء نظام جاهز أو القيام بتحليل وتصميم وتشغيل نظام خاص بها، وكل طريقة لها ميزاتها.

3.1.13 الحالة الأولى: استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة الجاهزة:

تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الجاهزة بالمزايا التالية: (جمعة وآخرون، 2007 م، ص ص 92-96)

1. **وحدة المعايير:** تعني توحيد إجراءات وأنماط كتابة البرامج ووثائقها التي تساهم في زيادة مقدرة مستخدم البرامج الجاهزة على تفهم مكونات البرنامج، وإمكانية إدخال التعديلات اللازمة في البرنامج.
2. **التنسيق بين البرامج المختلفة:** وهذا يعني أن مستخدم البرامج يمكنه التنسيق بين البرامج التي يحتاج إليها في منشأته والتي حصل عليها من نفس المورد، وبالتالي يكون من الأفضل له مستقبلاً شراء برنامج من نفس مُورّد البرنامج الأول عن المخزون أو الرواتب وبالتالي يمكنه التنسيق بين مكونات النظام المحاسبي، وتسهيل عملية الرقابة.
3. **الرقابة الفعالة:** برامج التطبيقات الجاهزة تتضمن أساليب رقابية فعالة، استجابةً لاحتياجات مستخدمي هذه البرامج.
4. **انخفاض التكلفة:** حيث يعترف الجميع من منتجي البرامج الجاهزة ومُعديها بأن تكلفة البرنامج الجاهزة أقل خمسة أضعاف من إعداد البرنامج داخلياً بواسطة إدارة الأنظمة وذلك لأن منتج البرنامج الجاهز عندما يرتفع معدل التوزيع فإن تكلفته تكون أقل، نتيجة انخفاض تكلفة الوحدة ويتمثل سعر النظام في:
 - أ- بسعر الشراء أو الدفعات الدورية للبرنامج أو مقابل استئجاره.
 - ب- تكلفة عقد الصيانة.
 - ج- تكلفة تعديل أو تطوير البرامج خلال فترة الشراء أو الاستئجار.
5. **انخفاض الوقت:** وذلك لقابلية البرامج الجاهزة للتشغيل المباشر نظراً؛ لأنه سبق اختبارها وتوثيقها والتأكد من سلامتها بواسطة مُعديها قبل عرضها للبيع أو التأجير.
6. **توفير الجهد:** إذ إن إنتاج البرامج الجاهزة يتطلب امكانيات وخبرات بشرية لدى المنشآت المتخصصة في إعداد البرامج بالإضافة إلى ضرورة توافر المال اللازم لتعيين العدد المناسب من محلي النظم أو المبرمجين فضلاً عن ذلك إن تقدير الخطة الزمنية لإنجاز البرنامج داخلياً قد يستغرق وقتاً غير المقدر، مما يتطلب زيادة أعداد محلي النظم والمبرمجين.
7. **العمومية:** ضمان الانتشار الواسع لهذا النوع من البرمجيات في مختلف القطاعات.
8. **السرعة:** يمكن للمنشأة الحصول على البرامج الجاهزة بسرعة وبدون انتظار.

أما عيوب الأنظمة المحاسبية المحوسبة الجاهزة فهي: (أبوخضرة وآخرون، 2008 م، ص150)

1. عدم تلبية البرامج الجاهزة لكافة احتياجات المنشأة، وذلك لأن البرنامج صُمم لتلبية الاحتياجات الشائعة للمنشآت.
2. عدم القدرة على تحديث وتطوير هذا النوع من الأنظمة لمواكبة الاحتياجات المستجدة.

2.1.14 اختيار الأنظمة المحاسبية الإلكترونية الجاهزة:

يشهد ميدان البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية الآن عدد كبير من مُوردي هذه البرامج، وقد أدى تعدد أنواع البرامج واختلاف جودتها إلى صعوبة الاختيار بين هذا العدد الكبير من البدائل، ولكن المنتبِع لهذه البرامج يجد أنّ تكلفة البرنامج هي المُحدّد الوحيد للاختيار والمفاضلة بينها، ولما كانت التكاليف تعتمد على مجموعة من العوامل التي تؤثر على تنفيذ البرامج الجاهزة وتشغيلها، لذلك فإنه عند اختيار أحد البرامج الجاهزة يجب مراعاة الآتي:

1. مدي الاتساق بين الأجهزة والبرامج المطروحة للاستخدام.
2. أساليب الرقابة والحماية المتوفرة للبرنامج.
3. قابلية البرنامج للتطوير أو التعديل.
4. قدرة الشركة المنتجة على تدريب العاملين المستخدمين لهذه البرامج.
5. خدمات الصيانة.
6. سهولة استخدام البرامج الجاهز في:
 - أ- التشغيل.
 - ب- التعامل مع الإدارة.
 - ج- خدمة العملاء.
 - د- الوقت اللازم لدورة المدخلات/المخرجات.
 - هـ- عدد المدخلات اللازمة لكل عملية.
7. سهولة تعديل أو تطوير البرنامج من حيث:
 - أ- الاتساق مع تقارير المنشأة.
 - ب- التعامل مع البرامج الأخرى.

2.1.15 الحالة الثانية: إعداد الأنظمة المحاسبية المحوسبة داخل المنشأة:

إن إعداد البرامج داخلياً بواسطة المتخصصين من محلي النظم والمبرمجين العاملين في إدارات الأنظمة يتسم بالعديد من المزايا وأهمها: (جمعة وآخرون، 2007 م، ص 101-102)

1. إعداد برامج لسد الاحتياجات الخاصة بالمنشأة في معالجة البيانات والتي قد لا يمكن توافرها في أسواق البرامج الجاهزة، وحتى إذا توفرت البرامج الجاهزة الملائمة لإعداد البرامج داخلياً يوفر متطلبات معالجة البيانات بقدر كبير.
 2. عدم تحمل المنشأة للتكاليف الإضافية للكماليات غير الضرورية التي قد تتضمنها البرامج الجاهزة بخلاف نفقات فترة الإعداد وفترة ما بعد البدء في التشغيل.
 3. قدرة المنشأة على تصميم برامجها بالشكل الذي يعكس سمات هيكلها التنظيمي والإداري والتشغيلي.
 4. سهولة تطوير وصيانة وتعديل البرامج كلما احتاج الأمر نظراً لتوافر الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة.
 5. سهولة تدريب العاملين على تنفيذ البرامج الجديدة من خلال الإلمام بخطوات إعدادها بواسطة موظفي إدارة الأنظمة.
 6. سهولة تقدير الاحتياجات البشرية وإيضاح المقترحات في النظام أثناء مرحلة الإعداد.
 7. تصحيح الأخطاء التي قد تظهر خلال مرحلة اختبار البرنامج بسهولة.
 8. انخفاض تكلفة البرنامج في الأجل الطويل، وذلك لأن البرنامج قد لا يتطلب تكاليف إضافية في حالات التعديل أو الإضافة أو التطوير، وكذلك لا يحتاج الأمر إلى إدخال تعديلات على البرنامج؛ لضمان ملاءمته مع معايير المنشأة وهيكلية ملفاته وأنواع وسائل المدخلات والمخرجات المستخدمة.
 9. ضمان اتساق البرنامج مع التطبيقات المختلفة داخل المنشأة؛ مما يؤدي إلى تكامل الملفات الخاصة بالبيانات، وتفاذي القيود التي تفرضها مواصفات أجهزة الكمبيوتر المستخدمة، وانسجام طاقة البرامج مع احتياجات المنشأة.
 10. استخدام البرامج المعدة داخلياً يؤدي إلى عدم إثارة مشاكل أمن وحماية البيانات.
- ويتبين مما سبق أن المنشآت والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون من المناسب لها استخدام البرامج المحاسبية الإلكترونية الجاهزة، بينما المنشآت الكبيرة يفضل أن تقوم بإعداد الأنظمة المحاسبية الإلكترونية من خلالها.

المبحث الثاني

مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

3.2.1 تمهيد:

أدى تطور تقنيات المعلومات إلى ازدياد حجم المعلومات التي يجب أن تعالج وتخزن وتقدم للنظام بشكل كبير، مما أظهر معوقات أمام عملية التحكم بها والسيطرة عليها، وقد انتشرت تطبيقات تقنيات المعلومات في شتى المجالات وعلى جميع المستويات، ويُعدّ التطور السريع في تقنيات المعلومات والانتشار الواسع للنظم والبرامج المستخدمة - فضلاً عن رغبة المؤسسات في اقتناء وتطبيق أحدث النظم والبرامج الإلكترونية - دافعاً أساسياً لاستخدام الحاسوب وأداء العديد من المهام والوظائف المحاسبية بصورة أسرع وأدق، ولكن على الجانب الآخر فإن هذا التقدم التقني الهائل قد يحمل بين طياته العديد من المخاطر المهمة المتعلقة بأمن وتكامل النظم المحاسبية الإلكترونية.

وتعني الثقة في النظام إضفاء التأكيد لكل من: الإدارة، والعملاء، والموردين والمُلاك، والهيئات الحكومية، والجهات الأخرى المعنية - على أن نظام المعلومات الإلكتروني موثوق فيه، وأنه يتضمن كافة الأساليب الرقابية التي تضمن أن كل عملية إرسال للبيانات تتم بشكل دقيق وتحقق تأكيد الشمول، كما أنها تخضع للفحص، ثم تُعدّ للاستلام بصورة آنية، وأنه يتضمن كافة الأساليب التي تساعد على اكتشاف الأخطاء في الوقت المناسب، كما أنه يشمل إجراءات التصحيح الفوري للأخطاء كافةً، فضلاً على أنه يتضمن المعايير التي تضمن توفير معلومات دقيقة موثوق فيها، وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب لكل من الإدارة والأطراف الخارجية الذين يعتمدون على النظام في إمدادهم بتلك البيانات، والذين يمكن أن يلحق بهم الضرر في حالة فشل النظام في تحقيق ذلك.

ولقد عرّف التقرير المُعد من قبل اللجنة الخاصة للخدمات التأكيدية لعام 1996 AICP Special Committee الخدمات التأكيدية على أنها: خدمات مهنية مستقلة وتهدف هذه الخدمات التأكيدية Assurance services إلى تحسين وجودة المعلومات ومحتواها لأغراض اتخاذ القرارات، ومن خلال هذه الخدمات يضمن مراقب الحسابات جودة المعلومات، ويساهم في إعدادها بدلاً من أن يصدر تقريره عن معلومات قائمة معدة من قبل إدارة المنشأة .

ولأهمية موضوع الرقابة على أنشطة التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات، ونتيجة للحاجة المتزايدة لمستخدمي نظم المعلومات والشبكة العالمية للمعلومات في الحصول على مزيد من الثقة في البيانات والمعلومات المتبادلة من خلال تلك النظم والشبكات استحدث كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين بكندا (CICA) خدمات مهنية جديدة هي خدمة الثقة في النظام System Trust، وخدمة الثقة في مواقع الويب Web Trust وهذه الخدمات تقدمها مكاتب تدقيق الحسابات المرخص لها من المعهدين.

وأصدر المعهدان قائمتين، تتضمن الأولى: مبادئ ومعايير الثقة في النظم، والثانية: تتضمن مبادئ ومعايير الثقة في مواقع الويب، وقد تضمنت كل من القائمتين مجموعة المبادئ والمعايير التي يجب أن يتم الفحص في ضوءها، وتتضمن هاتان القائمتان مجموعة من المبادئ والمعايير التي يمكن اعتبارها إطاراً متكاملًا للرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الإلكترونية، والتي ينبغي على مراقب الحسابات أن يتحقق من توافرها، سواء كان الهدف من الفحص هو إجراء تدقيق متكامل أو تقديم خدمة الثقة في النظام، الأمر الذي يستوجب التعرض إليها بالتحليل والمناقشة.

3.2.2 خدمات توكيد الثقة:

هي "خدمات مهنية مستقلة، تهدف إلى التحقق من ثقة المعلومات ومحتواها لأغراض اتخاذ القرارات"، وهي تنقسم إلى: (مشتهى وآخرون، 2011 م ص23)

3.2.2.1 الثقة في النظام: Sys trust

وهي "أداة مهنية تستخدم من أجل إضفاء التوكيد لكل من: الإدارة، والعملاء، والموردين، والملاك، والهيئات الحكومية، والجهات الأخرى المعنية؛ بأن نظام المعلومات الإلكتروني موثوق فيه، وهو يتكون من مجموعة من المبادئ التي تحقق ذلك".

إن في هذا النوع من الخدمات يقوم العميل الراغب بالحصول عليها بالتعاقد مع إحدى شركات الاستشارات المالية التي تناط بها مسؤولية تزويد خدمات توكيدية تؤكد بها أن نظام العميل المحاسبي متماسك مع كل من مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية المتعلقة بشكل مستمر مع جميع عمليات النظام المحاسبي، وعندما يصبح نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة متمشياً مع مبادئ ومعايير هذا النوع من الخدمات تقوم شركة الاستشارات بمنح العميل شهادة توكيدية بتكامل عمليات النظام وموثوقيتها. (Arens et al, 2014, P.734).

وبناءً على التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج بأن موثوقية النظام (Sys trust) هي: عبارة عن شهادة توكيدية تمنح للعمل من قبل مكاتب الاستشارات المعتمدة حيث تشهد بتوكيدية وتكامل عمليات النظام وموثوقيتها وأن نظام المعلومات الإلكتروني متماشياً مع مبادئ ومعايير موثوقية النظام.

3.2.2.2 الثقة بالموقع الإلكتروني: Web trust

وهي "عبارة عن تصديق من أحد مكاتب المحاسبة والتدقيق على تأكيد الإدارة، حيث يؤكد بدوره للعملاء أن تطبيقات الأعمال في موقع الشركة الإلكتروني هو آمن ويمكن التعامل معه، وقد تم إجراء اختبارات الرقابة الداخلية ذات الصلة؛ لتحديد ما إذا كانت تتطابق مع المبادئ والمعايير الخاصة بالتجارة الإلكترونية".

إن في هذا النوع من الخدمات يقوم العميل الراغب بالحصول عليها بالتعاقد مع إحدى شركات التدقيق التي تناط بها مسئولية تزويد خدمات توكيدية تؤكد بها أن موقع العميل الإلكتروني على شبكة الانترنت متماشٍ مع كل من مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية والمتعلقة بشكل مستمر بجميع عمليات التجارة الإلكترونية، وعندما يصبح موقع المؤسسة متماشياً مع مبادئ ومعايير هذا النوع من الخدمات تقوم شركة التدقيق بوضع ختمها الإلكتروني على صفحة العميل الإلكترونية، يشير هذا الختم إلى أن موقع العميل يتمتع بالخدمات التوكيدية الخاصة، مما يضفي الثقة ويشجع الجمهور على التعامل مع هذه المؤسسة عبر موقعها الإلكتروني. (Arens et al, 2014, P.735).

وبناءً على التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج بأن موثوقية النظام (Web trust) هي: عبارة عن ختم إلكتروني يتم وضعه على موقع المؤسسة الإلكتروني يبين للمتعاملين مع المؤسسة أنه تم تدقيق هذه المؤسسة من قبل أحد مدققي معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي وأن موقع الشركة متماشياً مع مبادئ ومعايير الخاصة بالتجارة الإلكترونية مما يزيد الثقة بالمؤسسة.

إن خدمات تأكيد الثقة في البيانات والمعلومات تتضمن ثلاثة جوانب رئيسية هي تأكيد الثقة في نظم المعلومات، ثم تأكيد الثقة في البيانات والمعلومات المتبادلة على مواقع شبكة المعلومات العالمية من خلال التجارة الإلكترونية، يلي ذلك تأكيد الثقة في البيانات والتقارير المالية التي تعمل المنظمات على نشرها والإفصاح عنها على مواقعها الخاصة بشبكة المعلومات.

3.2.3 مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

لبناء الأنظمة الموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها لابد أن تُبنى هذه الأنظمة وفقاً لمبادئ حددت سابقاً من قبل الهيئة المهنية المحاسبية المختصة مثل: (CICA) و(AICPA) ، حيث حددت هذه الهيئات خمسة مبادئ يجب توفرها في الأنظمة لتكون موثوقة وهي: (الرمحي والذبية، 2011 م، ص363).

1. مبدأ أمن النظام Security يشكل المبدأ الأساسي.
2. مبدأ السرية Confidentiality تتعلق بالمنشأة.
3. مبدأ الخصوصية Privacy تتعلق بالعملاء.
4. مبدأ سلامة المعالجة Processing Integrity تتعلق بالعمليات.
5. مبدأ توفر النظام Availability تتعلق بالنظام.

3.2.3.1 أولاً/ مبدأ أمن النظام: System Security Principle

يعرف أمن نظم المعلومات المحاسبية: بأنه درجة الحماية التي يتمتع بها النظام ضد الوصول غير المشروع بنوعيه المادي والمنطقي، وتعتبر مستويات الأمن الجيدة أداة مهمة لتقليل المخاطر والتهديدات الناجمة عن الاستخدام غير الأخلاقي للبيانات، مثل: (تدمير، تعديل، وتسريب البيانات).

كما تعتبر مستويات الأمن الجيدة لنظام المعلومات المحاسبي أداة لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستخدام المادي غير المشروع، مثل: السرقة، والإتلاف المقصود لبعض المكونات، ويتوجب على إدارة نظم المعلومات المحاسبية وبغرض تعزيز أمن النظام تصميم بنية تكنولوجية آمنة من ناحية، وتبني سياسات وإجراءات فصل وظيفي خصوصاً ما يتعلق بوظائف معالجة وحيازة البيانات، واستخدام نظم رقابة الوصول المادي والمنطقي وتعزيز إجراءات حماية الحواسيب الشخصية، واستخدام منظومة الأجهزة والبرمجيات لحماية شبكات الأعمال، وتنفيذ متطلبات عمل التجارة والأعمال الإلكترونية (مشتهى وآخرون، 2011 م، ص24).

إن وجود المخاطر الخاصة بأمن معلومات الحاسوب يستدعي توفير الدرجة المناسبة من أمن المعلومات والحماية الإلكترونية لأنظمة المعلومات، ومن أجل المحافظة على أمن المعلومات لا بد من توفر الأمور التالية: (الذنيبات، 2010 م، ص320)

1. الاهتمام بعملية التوثيق وتوفير إجراءات لمراقبة سياسة التوثيق وتنفيذها.
 2. ضبط عملية توفير المعلومات العامة عن الموظفين.
 3. ضبط عملية الدخول إلى المعلومات.
 4. إيجاد ضوابط أمان ضد المعلومات الواردة غير معروفة المصدر.
 5. الحد من المعلومات الخاصة أو السرية المتاحة للموظفين.
 6. تذكير الموظفين بضرورة اتخاذ الاحتياطات عند القيام بفتح أي بريد إلكتروني غير متوقع.
 7. القيام باختبارات تجريبية عن طريق القيام بمحاولات الاختراق للمعلومات من أجل تقويم فعالية الضوابط الموجودة.
- ويعتبر أمن الشبكة مسؤولاً بصفة يومية عن عمل المؤسسة، وهذه الوظيفة مستقلة عن الوظائف الأخرى، وقد أوصت هيئة الاستجابة لطوارئ الحاسوب في الولايات المتحدة بمجموعة من الخطوات التي لا بد أن يأخذ بها مدير أمن المعلومات والعاملون معه من أجل توفير الحماية لهذه الأنظمة وهي: (الذنبات، 2010م، ص 320)

1. تحديد الاستخدامات الخاصة بكل حاسوب على الشبكة.
2. تحديد ماهية الخدمة المقدمة إلى المستخدمين.
3. تحديد برمجيات الشبكة ومنها نظم التشغيل والتطبيقات وبرمجيات إدارة الشبكة وبرمجيات أمن الشبكة.
4. تحديد فئات المستخدمين ووضع مستويات لصلاحيات الدخول الخاصة بكل منهم.
5. تحديد إجراءات الأمان حول الدخول إلى مصادر الشبكة.
6. تطوير أساليب للكشف عن محاولات اختراق الشبكة.
7. توثيق النسخ الاحتياطية وخطط الطوارئ.
8. تحديد كيفية إدامة توفير خدمات الشبكة.
9. تطوير ومتابعة الخطط بالحصول على برمجيات النظم وإدامتها.
10. تحديد كيفية ربط الحواسيب بالشبكة.
11. تحديد الاعتبارات اليومية الأمنية من خلال مراقبة تقارير الدخول والحوادث.
12. حماية المعدات (الأجهزة) المفصلة عن الشبكة.

3.2.3.2 ثانياً/ مبدأ السرية: Information Confidentiality Principle

يعرف هذا المبدأ على أنه: مجموعة الإجراءات التي تسهم في الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالشركة، سواء بعملية جمعها، أو معالجتها، أو تخزينها بحيث لا بد من وضع سياسات وإجراءات من شأنها الحفاظ على سرية المعلومات مع توثيقها وتحديد مسؤولية صيانة النظام، والآلية المتبعة في ذلك، بالإضافة إلى تقييم هذه الآليات من فترة لأخرى (مشتهى وآخرون، 2011 م، ص 24).

لإمكانية الاعتماد على الأنظمة يجب أن توفر الأنظمة الحماية والسرية للمعلومات الخاصة بالمنشأة وغير المصرح بالإفصاح عنها، فالمعلومات السرية تتضمن بيانات حساسة تنتج داخلياً (داخل المنظمة) والتي يتم مشاركتها مع شركاء العمل، كما أن كل منظمة يمكنها تحديد وتعريف المعلومات التي تعتبرها سرية وعليه فإنه في البداية على الإدارة تحديد المعلومات السرية والمطلوب حمايتها ومن الأمثلة على المعلومات السرية المطلوب حمايتها:

1. خطط المنشأة.

2. استراتيجيات التسعير الخاصة بالمنشأة.

3. قوائم وأرصدة الزبائن.

4. المستندات القانونية الخاصة بالشركة.

لحماية هذه المعلومات السرية هنالك عدة اجراءات رقابية يمكن اتباعها والتي منها:

التشفير Encryption: وهو إجراء رقابي أساسي للمحافظة على السرية للمعلومات الحساسة، ويتم تشفيرها خلال التخزين وخلال النقل إلى الأطراف الموثوقة، والإنترنت يُمكن من نقل المعلومات للآخرين بكلفة قليلة، لكنها لا توفر السرية خلال نقل المعلومات الحساسة، إلا أن التشفير يحل هذه المشكلة.

3.2.3.2.1 اجراءات الرقابة على المخرجات (سرية المخرجات) تتضمن الاتي:

يوجد العديد من الإجراءات التي تحقق السرية على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية منها: (الرمحي والذبيبة، 2011 م، ص 363)

1. عدم السماح للزوار بالتجوال في مباني المؤسسة دون إشراف، وذلك لمنعهم من الاطلاع على المعلومات الحساسة من خلال النقاط التقارير وقراءتها.

2. الطلب من الموظفين الخروج من تطبيقات البرامج التي يعملون عليها قبل مغادرة مكاتبهم كي لا يطلع الموظفون غير المخولين بالاطلاع على المعلومات السرية من خلال التطبيقات على هذه الأجهزة، كما أنه يجب استخدام كلمات السر لحماية شاشة التوقف على الأجهزة.
3. منع الوصول إلى غرفة الطباعة والفاكسات والرقابة عليها.
4. ترميز التقارير أو استخدام الألوان بما يفيد درجة أهمية المعلومات التي تحويها، وتدريب الموظفين على عدم ترك التقارير الحساسة واضحة للعيان على مكاتبهم خاصة في حالة عدم وجودهم على مكاتبهم.
5. التخلص من مصادر المعلومات Disposal، فمن المهم مراقبة التخلص من مصادر المعلومات؛ للتخلص من المعلومات الحساسة.
6. تمزيقها Shredded أي إتلافها بالتمزيق في حالة الورق المطبوع والميكروفيلم.
7. المسح المتعمق/الشامل في حالة دسكات الكمبيوتر الضوئية والمغناطيسية حيث أن المسح العادي لا يمسح المادة عن وحدات التخزين بشكل نهائي، وعليه يتم استخدام برامج متخصصة للمسح.
8. الإتلاف المادي في حالة دسكات الكمبيوتر الضوئية المغناطيسية، حيث أنه من الصعب ضمان عدم استرجاع المعلومات باستخدام برمجيات متوفرة أو قد تظهر لاحقاً، وعليه يفضل إتلافها مادياً خاصة وأن أسعار بيع وحدات التخزين المستعملة هذه عادة ما تكون زهيدة جداً.
9. متابعة سياسات الرقابة الخاصة بالسرية وتعديلها استجابةً للتهديدات التي تظهر نتيجة التطورات التكنولوجية، مثل: التطوير الخاص بإضافة كاميرات التصوير على الأجهزة الخلوية مما جعل بعض المنظمات تمنع استخدام الأجهزة الخلوية داخل مكاتبها التي تحتوي على معلومات حساسة، وكذلك بالإضافة إلى منع استخدام الموظفين للإنترنت وتبادل الإيميل وبرامج الرسائل اللحظية أو الفورية.

ويرى الباحث ضرورة قيام وزارة المالية بتشديد الرقابة على استخدام مثل هذه البرامج وزيادة تدريب موظفيها للمحافظة على سرية المعلومات التي تحتويها نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية عند ممارستهم للأنشطة على الإنترنت، علماً بأنه كلما زاد عدد رسائل الإيميل زاد تشابه الأسماء مما يؤدي إلى إرسال معلومات لشخص ما يتضح فيما بعد أنها أرسلت لشخص آخر، وهنا يظهر أهمية تدريب الموظفين على الحرص بالتعامل مع هذه التكنولوجيا وكذلك

يؤكد الباحث على ضرورة مراجعة رقابة السياسات الخاصة بالسرية بشكل دوري وتطويرها وفقاً للتطورات التكنولوجية المتسارعة والمتسابقة مع الزمن.

3.2.3.3 ثالثاً/ مبدأ الخصوصية: Information Privacy of Customers

وهي مجموعة من الإجراءات التي تضمن خصوصية المعلومات الخاصة بزيائن الشركة، خلال مراحل جمع المعلومات وتصنيفها وتخزينها، من خلال تحديد المسؤولين عن توفير هذه الخصوصية، مع التوثيق الدقيق لذلك، ووضع الإجراءات التي من شأنها تلبية النظام لحاجات الزبائن المتجددة. (مشتهى وآخرون، 2011 م، ص 24)

إن مبادئ إطار عمل الخصوصية لخدمات الائتمان Trust Service Framework Privacy Principles ترتبط بمبادئ السرية، الاختلاف المبدئي في ذلك هو أن الخصوصية تركز على حماية المعلومات الشخصية الخاصة بالزيائن أكثر من بيانات المنظمة، وعليه فإن بنود الرقابة المتعلقة بحماية الخصوصية هي نفس البنود الخاصة بالرقابة على السرية.

3.2.3.3.1 طرق حماية خصوصية معلومات الزبائن الشخصية:

قامت كل من AICPA /CICA Trust Services Privacy Framework بإدراج أفضل 10 ممارسات مميّزة دولياً لحماية الخصوصية لمعلومات الزبائن الشخصية. (الرمحي والذبيبة، 2011 م، ص 367)

1. الإدارة: Management على المنظمة وضع وتثبيت سياسات وإجراءات لحماية خصوصية المعلومات الشخصية للعملاء التي يتم جمعها وتحديد المسؤولية والمحاسبة لهذه السياسات لأشخاص معينين فيها.

2. الإعلام: Notice على المنظمة أن تقوم بالإعلام عن سياستها الخاصة بالخصوصية قبل أو عند جمع معلومات شخصية من الزبون حيث يتم ذلك (جمع المعلومات) بعد الإعلام مباشرة.

3. الخيار والقبول: Choice and Consent على المنظمة القيام بوصف الخيارات المتاحة فدياً (لكل فرد على حدة) والحصول على موافقتهم على جمع المعلومات الخاصة بهم واستخدامها، وهناك فروق من دولة لأخرى، فالولايات المتحدة تعتبر الأصل في سياستها هو القبول ويُدعى Opt-Out والذي يسمح للمنظمة بجمع المعلومات الشخصية للزيائن إلا إذا اعترض الزبون بشكل واضح، أما سياسة الدول الأوروبية نجد أن الأصل في سياستها هو

الرفض ويدعى Opt-In والذي يعني أن المنظمة لا تستطيع جمع المعلومات الشخصية المحددة إلاّ بالموافقة الواضحة من الزبون على قيامهم بذلك فالأوروبيون يمتازون بأنهم أكثر احتراماً للخصوصية الشخصية من الأمريكان.

4. **التجميع: Collection** أي أن المنظمة تجمع فقط المعلومات التي تحتاجها للغرض الذي جمعت من أجله والمحدد بسياستها المتعلقة بالخصوصية.

5. **الاستعمال والاحتفاظ: Use and Retained** على المنظمة استخدام المعلومات الشخصية لزيائنها فقط ضمن الإطار المحدد بسياستها المتعلقة بالخصوصية، وتحتفظ بها فقط للمدة التي تكون هنالك حاجة لها.

6. **الوصول: Access** على المنظمة تزويد الأفراد بإمكانية الوصول والمشاهدة والتصحيح والحذف للمعلومات الشخصية المخزنة عنهم.

7. **الإفصاح لأطراف أخرى: Discloser to third parties** على المنظمة الإفصاح عن المعلومات الشخصية لطرف آخر/ ثالث يكون فقط في حالات أوضاع تم وصفها في سياستها الخاصة بالخصوصية وفقط لطرف آخر/ ثالث يلتزم بحماية مماثلة لهذه المعلومات الشخصية.

8. **الأمن: Security** على المنظمة اتخاذ الخطوات المنطقية لحماية المعلومات الخاصة بالزيائن من الضياع أو من اطلاع الآخرين غير المصرح لهم عليها.

9. **النوعية: Quality** على المنظمة صيانة سلامة واكتمال المعلومات الشخصية المتعلقة بالزيائن.

10 **المراقبة والتنفيذ: Monitoring and Enforcement** على المنظمة أن تعين واحداً أو أكثر من الموظفين ليكونوا مسؤولين عن تحقيق الالتزام بهذه السياسات، وكذلك الإجراءات الخاصة بالرد على شكاوى الزبائن المتعلقة بالخصوصية للمعلومات الشخصية المتعلقة بهم متضمنة النزاعات مع الأطراف الأخرى (الطرف الثالث) المستعملة لهذه المعلومات.

3.3.3.4 رابعاً/مبدأ سلامة المعالجة "العمليات" Processing Integrity Principle

تعرف سلامة عملية نظام المعلومات الحاسوبية بكونها درجة تمام ودقة، وقننية، وشرعية عملية المعالجة للبيانات في نظام المعلومات الحاسوبي، وفي الغالب توصف سلامة نظام المعلومات الحاسوبي بكونها جيدة إذا كان قادراً على تنفيذ سلسلة عمليات المعالجة المخططة

ضمن جداول الزمن الموضوعه من ناحية، مع ضمان عدم حصول أي وصول، أو استخدام غير مشروع لموارد عمليات المعالجة من ناحية أخرى (www.aicpa.org)

النظام الموثوق Reliable System ينتج معلومات صحيحة Accurate وفي وقت مناسب بحيث يعكس النتائج للعمليات المرخصة Authorized ويضم نتيجة Outcome كامل النشاطات المرتبطة بالمنظمة خلال الفترة المبينة من الزمن، وهذا يتطلب المراقبة على كل نوعية البيانات المدخلة والمعالجة لهذه البيانات، ولضمان سلامة المعالجة فإنه لا بد من القيام بالمراقبات، فالمراقبة تتضمن بمعناها وجود تهديد أو خطر، وعليه فإن المراقبة تتضمن إجراءات لمواجهة ذلك الخطر وبخصوص مراقبة سلامة المعالجة فإن هنا لك خمسة أنواع من المراقبات التي تتعلق بالمرحل التي تمر بها البيانات من المصدر حتى الوصول إلى المخرجات النهائية لهذه المعلومات والصادرة عن النظام المطلوب للتأكد من سلامة معالجته هذه البيانات (الرمحي والذبيبة، 2011 م، ص 373).

3.2.3.4.1 إجراءات الرقابة على مصدر البيانات: Source Data Controls

ما يتم إدخاله يتم إخرجه وهذا يلقي الضوء على أهمية نوعية البيانات فإذا كانت البيانات المدخلة للنظام غير دقيقة أو غير مكتملة فإن النتائج ستكون غير صحيحة كذلك، ولذا فإن الإجراءات الرقابية على نوعية البيانات التي يتم جمعها وإدخالها لنظام المعلومات هي حيوية Vital، يجب على المؤسسات تثبيت إجراءات الرقابة للتأكد من أن كامل مستندات المصدر مصرح بها ودقيقة ومكتملة وأنها احتسبت بشكل ملائم وأنها قد أدخلت على النظام أو أرسلت إلى الاتجاهات المقصودة بالطريقة والوقت المناسب ومن إجراءات الرقابة على مصادر البيانات التي تضبط السلامة للمدخلات هي: (الرمحي والذبيبة، 2011 م، ص 373)

1. تصميم النموذج: Form Design

هنالك نوعين من المستندات: (مستند مصدري، ومستند تشغيلي)، التشغيلي: هو الذي يكون من مخرجات نظام آخر، أما مستندات المصدر ونماذج أخرى يجب أن تصمم بطريقة تساعد على التأكد من أن الأخطاء والحذف (عدم التعبئة) Errors and Omissions في حدها الأدنى.

2. فحص تتابع الترقيم المسبق للنماذج: Prenumbered Forms Sequence Test

الترقيم المسبق يحسن الرقابة بحيث يؤكد عدم فقدان ويسهل الرجوع لأي مستند مفقود أو مكرر في النظام.

3. تدوير المستندات : Turnaround Documents

المستندات المدورة أو الراجعة هي مستندات سجل لبيانات المؤسسة تم إرساله لأطراف خارجية ثم أعيد من قبل هذه الأطراف إلى المؤسسة ليستخدم كمدخلات للنظام، هذه المستندات تقرأ بشكل آلي من خلال الماكينات لتسهل معالجتها اللاحقة كمدخلات، مثل فاتورة الخدمات العامة كالكهرباء أو المياه التي يتم قراءتها بواسطة أداة مسح خاصة عند رجوعها مع المبلغ المسدد المعاد، وبذلك تكون هذه المدخلات أكثر دقة من الإدخالات اليدوية.

4. إلغاء المستندات التي تم تخزينها : Canceling and Storage of Documents

المستندات التي يتم إدخالها للنظام يجب أن يتم إلغاؤها، وهنا لا نعني بالإلغاء التخلص منها بل نعني اتخاذ إجراء على ورقة المستند بما يفيد أنه تم إدخال بياناتها إلى النظام مثل استخدام ختم يتضمن أنه تم إدخاله حتى لا يتكرر إدخال هذا المستند للنظام مره أخرى سواء كان بقصد الغش أو بدون قصد.

5. التفويض وفحص المهام : Authorization and Segregation of

المصادر يجب أن تحضّر من خلال أشخاص مخولين يتصرفون ضمن صلاحيتهم، والأشخاص المصرح لهم تحضير المستندات لا يجب أن يعينوا لوظائف أخرى غير متوافقة.

6. المسح البصري : Visual Scanning

المستندات يجب مسحها وفحصها والتحقق من المعقولية والصلاحية قبل إدخالها للنظام.

7. التحقق من خلال خانة الاختبار : Check Digit Verification

إن رقم اثبات الهوية Identification Number ID Number (مثل رقم الهوية) يمكن أن يتضمن خانة تحقق تُحسب قيمتها من الخانات الأخرى، فعلى سبيل المثال النظام يمكن أن يحدد لكل موظف 9 خانات رقميه، واحتساب التسع خانات الأصلية ووضع النتيجة في الخانة العاشرة المضافة ID Number بشكل آلي، إذا وقع خطأ في أي خانة من الخانات العشر فإن الاحتساب للتسع الخانات الأساسية سوف لا تتطابق مع القيمة للخانة العاشرة وخانة التحقق فيتم إعطاء مؤشر على ذلك الخطاء بالإدخال، ليتم تصحيح الإدخال.

8. نذبذبة الإرسال اثبات الهوية: Rfid Radio Frequency Identifiication

العديد من الأعمال اعتمدت البار كود Bar Codes وبطاقات التعريف اليدوية ببطاقة تعريف الذبذبات المرسله Rfid Radio Frequency Identification التي يمكنها تخزين 128 بايت من البيانات.

3.2.3.4.2 إجراءات الرقابة على إدخال البيانات: Data Entry Controls

بعد أن يتم جمع البيانات، فإن من أهم عناصر الرقابة تلك المتعلقة بدقة واكتمال الإدخال حسبما دخلت إلى الكمبيوتر ولا توجد عناصر رقابية لإدخال البيانات تستطيع تصحيح البيانات غير المدققة أو غير المكتملة، ويتم اختبار صحة ودقة البيانات المدخلة وذلك باستخدام بعض الأساليب منه (القباني، 2011 م، ص 147):

1. اختبار الاكتمال: Completeness Check

يقوم بالتحقق من تمام إدخال بيانات الحقل، ويمكن اختبار ذلك بظهور الحقل ممثلاً.

2. قيمة الديفولت Default value

تعني ما يقوم الكمبيوتر بعمله إذا لم يعطيه المستخدم تعليمات للعمل.

3. اختيار الحقل: Filed Check

وهي تعني اختبار طبيعة البيانات التي تم إدخالها إلى الحقل، فإذا كان نوع الحقل رقمي مثلاً وتم إدخال أحرف، فإنه يستدل على وجود خطأ إدخال.

1. اختبار المدى: Range Check

يختبر البيانات المدخلة من حيث طولها مع الحقل المدخل، وهو نفس اختبار الحد، إلا إنه له هنا حدين: حد أعلى، وحد أدنى؛ ليكون محصوراً بينهما.

2. اختبار الإشارة: Sign Check

تحديد إذا ما كانت البيانات في الحقول لا يمكنها أن تحمل إشارة معينه مثل الكميات المطلوبة التي لا يمكنها أن تكون سالبة، فإذا تم إدخال قيمة سالبة، فإنه يستدل على وجود أخطاء إدخال.

3. اختبار الحد: Limit Check

فحص قيمة البيانات الرقمية للتأكد من أنها لا تزيد عن قيم محده مسبقاً (مثل ساعات العمل الأسبوعية لا تزيد عن عدد ساعات العمل المصرح بها 35 ساعة ومعدل أجر الساعة لا يقل عن المعدل الأدنى للأجور).

4. اختبار المعقولية: Reasonableness Test

التحقق من مبلغ العملية والتي قد تكون معقولة بمقارنتها بالعناصر الأخرى، تحديد الصحة المنطقية للعلاقة بين بندين، وهنا يتم الاعتماد على استنتاجات منطقية أكثر من اعتمادها على علاقات رياضية مثل \$1000 راتب شهري وقد تم ادخالها \$15000

5. اختبار الحجم: Size Check

التأكد من البيانات المدخلة تتناسب مع حجم الحقل المحدد مثل (الرقم 0123456789 لا يتناسب مع الحقل المكون من 8 خانات).

6. اختبار الصلاحية: Valid Check

مقارنة ID Code أو رقم الحساب في بيانات العمليات مع البيانات في الملف الرئيسي للتأكد من وجود الحساب (مثل إجراء عملية صرف لشخص ليس له حساب في ملف الحسابات الرئيسي في النظام)، يوجد خطأ معقول في الإدخال بحيث لو حتى زاد الراتب فإن هنالك منطق للزيادة بحيث لا يصل إلى 15 ضعف الراتب السابق.

7. اختبار التسلسل: Sequence Check

التسلسل هنا يقصد به كون البيانات الخاصة بالحقل سلسلة أرقام صحيحة، أو سلسلة حروف وأن معالجة الدفعات تعمل بطريقة صحيحة فقط إذا ما كانت البيانات طبيعتها سلسلتها قبل التخزين مطابقه لطبيعة تسلسلها في الملف الرئيسي، وهو فحص لما إذا كانت الدفعات الخاصة بالمدخلات أرقام صحيحة أو سلسلة حروف.

8. سجل الأخطاء: Error Log

تدوين المعلومات عن بيانات الإدخال، أو أخطاء معالجة البيانات مثل تاريخ حدوثها، وسبب الأخطاء، وتاريخ تصحيحها، وإعادة تقييمها في الوقت المحدد، وإعادة تحريره باستخدام نفس الإجراء الصحيح للإدخال، كما يتم تحضير تقرير الأخطاء الذي يلخص الأخطاء حسب أنواعها وأسبابها وترتيبها.

9. إجماليات الدفعة: Batch Total

يتم احتساب مجاميع الدفع للمدخلات، وهناك ثلاثة مجاميع شائعة الاستخدام هي:

أ- مجموع مالي: Financial Total

مراجعة مجاميع حقل (خانة) القيم النقدية مثل المجموع الكلي للقيم المتعلقة بالعمليات المدخلة ومقارنتها مع المدخلات التي تم إدخالها فعلاً.

ب- مجاميع غير ماليه: Hash Total

مراجعة مجاميع حقل القيم غير المالية (غير النقدية) مثل الكميات المطلوبة لدفع قيمة العمليات المدخلة ومقارنتها مع المدخلات التي تم إدخالها فعلاً.

ت- عدد المعاملات المسجلة: Records Count

مراجعة مجاميع عدد العمليات المطلوب إدخالها ومقارنتها بعدد العمليات التي تم إدخالها فعلاً، ويتم احتساب وتسجيل المجاميع المطلوب إدخالها عند إدخال البيانات لاستخدامها لاحقاً للتأكد من صحة إجراءات الإدخال.

10. التلقين: Prompting

يتم إدخال بيانات كل بند على حدة، والانتظار حتى قيام المستخدم بإدخال البند التالي، للتأكد من أن كل البيانات المطلوبة قد تم إدخالها ويتم استخدام المنطق لكيفية تقديم طلب البند التالي معتمدة على البيانات المدخلة في البند السابق، مما يساعد المستخدم في عملية الإدخال، وكذلك دقة البيانات المدخلة.

11. التهيئة المسبقة/ الشكل المحدد مسبقاً: Preformatting

هي أن يقوم النظام بعرض المستند مبرزاً (ظاهر للعيان) الفراغات المطلوب تعبئتها وينتظر النظام إدخالها.

12. التحقق من خلال الدائرة المكتملة: Closed Loop Verification

يتم التأكد من صحة البيانات المدخلة من خلال استرجاع وعرض معلومات مرتبطة مدخله مسبقاً على النظام مثل قيام الكاتب بإدخال رقم حساب معين فإن النظام يمكنه استرجاع وعرض اسم الحساب على الشاشة، مما يُمكن الكاتب من التأكد من أن رقم الحساب الذي قام بإدخاله هو الإدخال الصحيح.

13. سجل العمليات: Transaction Log

يتم إنشاء سجل عمليات يتضمن تفاصيل بيانات سجل العمليات (تحديد ووقت وتاريخ الإدخال والجهة المدخلة لكل عملية).

14. رسائل تنبيه للأخطاء: Error Messages

يجب أن تشير هذه الرسائل إلى الأخطاء عند حدوثها، لإظهار البند الخطأ وما يجب على المستخدم أن يفعله لتصحيح هذا الخطأ.

3.2.3.4.3 إجراءات الرقابة على معالجة البيانات: Processing Controls

يجب أن تضمن إجراءات الرقابة معالجة البيانات من خلال النظام للتأكد من أنها قد تمت بطريقة صحيحة. وفيما يلي أهم إجراءات الرقابة على المعالجة (الرمحي والذبيبة، 2011 م، ص 378).

1. الربط بين البيانات: Data Matching

في حالات معينة يكون من الواجب ارتباط بيانات بندين أو أكثر قبل اتخاذ إجراء المعالجة للبيانات.

2. عناوين الملفات: File Labels

يجب فحص عناوين الملفات للتأكد من صحة الملفات وتحديثها بأحدث البيانات، وهناك نوعين من العناوين للملفات؛ العنوان الخارجي الذي يقرأ من خلال الأشخاص، والعنوان الداخلي الذي يكتب ويقرأ من خلال استخدام الحاسوب، والعنوان الداخلي نوعين هما: رأس السجل Head Record الذي يوجد في بداية كل ملف و يحتوي اسم الملف وتاريخه وبيانات تعريفه أخرى للملف، وذيل أو امتداد السجل Trail Record والذي يوجد في نهاية الملف ويحتوي علي مجموع الدفعة Batch التي تم احتسابها خلال الإدخال.

3. إعادة احتساب مجاميع الدفع: Recalculation of Batch Totals

يمكن إعادة احتسابها مجموع الدفعة في كل عملية تسجيل ليتم مقارنتها مع تذييل الملف trailer record وأية تناقضات توجد تشير لوجود أخطاء، مثل ذلك إذا كان إعادة الجمع أقل من الأصل (الموجود في التذييل) فهذا يشير إلى أن هنالك عملية أو أكثر قد تم تكرار معالجتها، وكذلك إذا كانت المجاميع متعلقة بالمالية (نقدية) أو غير مالية وكانت تناقضاتها تقبل القسمة على 9 فإنها تكون ناتجة عن عكس رقمين متجاورين مثل إدخال 64 بدلاً من 46.

4. اختبار المجاميع العمودية مع المجاميع الأفقية: Cross-Footing Balance Test

المجاميع يمكن أخذها بعدة طرق أو أشكال مثلما هو حاصل في ورقة العمل Spreadsheet حيث احتساب مجموع مجاميع الأعمدة، ويمكن أخذ مجموع لمجاميع الصفوف، وهاتين الطريقتين يجب أن تعطي نفس النتيجة، وعليه فإن هذا الاختبار يعمل على التأكد من الدقة.

5. آليات حماية الكتابة: Write Protection Mechanisms

هي الإجراءات المتخذة لحماية أدوات التخزين من الكتابة الخاطئة أو المسح نتيجة الاستخدام الخاطيء لها.

6. إجراءات سلامة معالجة قواعد البيانات: Procedures Database Processing Integrity

وتحتوي إجراءات رقابة إدارة نظم قاعدة البيانات، وقاموس البيانات، وإجراءات رقابة التحديث المتزامن للتأكد من سلامة المعالجة، فالإدارة تثبت وتُفعل إجراءات الوصول والتحديث لقاعدة البيانات، وقاموس البيانات يؤكد أن بنود البيانات معروفة ومستخدمة بالطريقة الصحيحة، وإجراءات رقابة التحديث المتزامن تحمي السجلات من الأخطاء التي تحدث عند وجود مستخدمين أو أكثر يحاولون التحديث لنفس السجل في وقت واحد.

7. إجراءات تحويل البيانات: Data Conversion Controls

إن تغيير الأنظمة يتطلب عناية خاصة، فإن إجراءات الرقابة على التحويل تكون ضرورية للتأكد من أن بيانات التخزين الجديد للبيانات خالي من الأخطاء، وكذلك يجب أن يستمر العمل بالنظام القديم والنظام الجديد بخط متوازٍ على الأقل مرة واحدة ومقارنة النتائج لكلا النظامين (القديم والجديد) أي تناقضات قد تظهر بينهما.

3.2.3.4.4 إجراءات الرقابة على المخرجات: Output Controls

الفحص الدقيق على مخرجات النظام تزيد السيطرة على إجراءات السلامة وعليه فإن أهمية إجراءات الرقابة على المخرجات تتضمن: (الرمحي والذبيبة، 2011 م، ص 382)

1. مراجعة المستخدم لمخرجات النظام: User Review of Output

يجب على المستخدم فحص مخرجات النظام بعنايه من حيث منطقية النتائج واكتمالها وأنها تتفق مع المطلوب.

إجراءات المقارنة (التسويات): Reconciliation Procedures

يجب عمل التسويات والمقارنة للعمليات التي تمت دورياً للرقابة على التقارير والتي من الممكن أن تتم آلياً من خلال النظام، أو من خلال آليات أخرى، بالإضافة إلى أن حسابات الأستاذ العام، يجب أن تُقارن أو تسوا مع مجاميع الحسابات الفرعية كقاعدة أساسية، مثل رصيد حساب رقابه المخزون في الأستاذ العام الذي يجب أن يساوي لمجموع أرصدة بنوده في قاعدة بيانات المخزون، وهذا ينطبق على أرصدة الحسابات المتعلقة بالمدينون والأصول والدائنون.

2. إجراءات المقارنة (التسويات) الخارجية: Reconciliation External Data

يجب تسوية مجاميع قواعد البيانات دورياً من خلال البيانات التي يتم الحصول عليها من النظام (خارجية) والذي يتم من قبل المستخدم خارج النظام مثل عدد الموظفين في مخرجات النظام مقارنةً بعدد الموظفين الموجود في شؤون الموظفين لكشف أي محاولات لإضافة موظفين وهميين في جدول الرواتب.

ويرى الباحث ضرورة توفر جميع إجراءات الرقابة سواءً على مصادر المدخلات، أو عملية الإدخال، أو المعالجة، أو المخرجات، فهي عملية مترابطة ومتكاملة حتى يتحقق مبدأ سلامة عملية معالجة البيانات داخل النظام المحاسبي الإلكتروني، وتكون البيانات والمعلومات والتقارير المالية الصادرة عنه موثوقة، ويمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات، وبدون ذلك تكون البيانات غير صحيحة ومضلة للمستخدم ولا يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار، ويعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والعمود الفقري لها.

3.2.3.5 خامساً/ مبدأ توفر النظام System Availability Principle

تُعدُّ جاهزية استخدام النظام ضمن منظومة الوقت المناسب لتنفيذ متطلبات عمل منظمة الأعمال، وينطوي مفهوم استخدام النظام على القدرة على تنفيذ أنشطة دورة معالجة البيانات من إدخال، وتخزين، ومعالجة، وإعداد تقارير بأكبر مستويات الكفاءة الممكنة (Romney and Steinbart, 2006).

إن النظام الذي لا يتوفر عند الحاجة إليه في أي وقت لا يمكن الاعتماد عليه ولا يكون موثقاً به، إن تهديدات عدم توفر النظام لها مصادر عدة والتي تتضمن:

1. إخفاقات الأجهزة والبرامج Hard Ware and Software Failer

2. كوارث طبيعية أو بفعل أشخاص Natura and Man Made Disasters

3. أخطاء بشرية Human Errors

4. الفايروسات والديدان Worms and Viruses

5. هجمات خدمات (في وقت واحد) تؤدي إلى إرباك الخدمة Attach and Other Acts of Sabotage Denial of Service

إن إجراءات الرقابة تقلل الأخطاء، ولكن لا تستطيع أن تمنع الأخطار، وعليه فإن المنظمة عليها أن تطور تغطية شاملة للكوارث وخطط العمل المستمرة؛ لتمكن من سرعة إعادة التشغيل بعد كل حدث يمكن أن يُعطل النظام، وعليه فإن المنظمات يمكنها اتخاذ مجموعة من الخطوات لتقليل توقف الخدمة لأنظمتها منها:

1. عمل الصيانة الدورية الوقائية مثل تنظيف وحدات التخزين وأخذ نسخ احتياطية.

2. الاستخدام للقطع الإضافية مثل استخدام Dual Processor (الذي يعمل به المعالجين معاً، مما يخفف الحمل عن المعالج الواحد ما يسمح بأن يقوم الواحد منهم بعمل الآخر في حالة تعطل أحدهما) وكذلك يمكن استخدام مجموعة من وحدات التخزين المنظمة بدلاً من استخدام وحدة تخزين واحدة.

3. التزود بالاحتياطيات للإخفاقات المحتملة، مثل استخدام أجهزة مسندة لمصادر الطاقة الكهربائية التي تمكّن الأجهزة من الاستمرار بالعمل في حالة انقطاع الكهرباء وإعطاء الفرصة لحفظ البيانات والخروج بأمان في حالة حدوث مفاجئ لانقطاع مصدر الطاقة.

4. التصميم المناسب للأماكن التي تتم فيها المهام الحساسة للنظام، التي يمكنها التخفيف من تهديدات الكوارث الطبيعية والمفتعلة، فالطوابق العالية يمكنها الحماية من الطوفان، وكذلك التصميم المقاوم للحرائق يمكنها الحماية من الاحتراق.

5. التدريب للموظفين العاملين بالتشغيل لأنظمة، حيث إنها تقلل من أخطائهم، وتزيد من معرفتهم بكيفية معالجة التهديدات الممكنة قبل وقوعها، مما يؤدي إلى التقليل من الأخطار.

ويرى الباحث أن توفر مبادئ موثوقية النظم الخمسة في أي نظام محاسبي إلكتروني يجعل النظام المحاسبي كفنّاً وفعالاً ويساعد الإدارة على تحقيق أهدافها وتطبيق سياساتها وتحسين أدائها المالي بشكل كبير جداً، ويزيد من قدرة المؤسسة على الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوق بها في أي وقت.

الفصل الرابع

وزارة المالية الفلسطينية ونظم

المعلومات المحاسبية المحوسبة

الفصل الرابع

وزارة المالية الفلسطينية ونظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

4.1 مقدمة:

تقوم وزارة المالية بدور أساسي في رسم السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والإشراف على تنفيذها بما يضمن المساهمة الفعالة في تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق التناسق بين أدواتها لتشكيل منظومة للاستقرار الاقتصادي ونموه، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رفعاً لمستوى المعيشة في كافة المجالات، وتدعياً لقوة الاقتصاد القومي وتوطيده في وجه التحديات الكبيرة التي تواجهه على الصعيدين المحلي والخارجي، كما وتعمل على تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال الإيرادات المحلية المتحققة من الضرائب وإدارة الإيرادات من مصادر التمويل الخارجية وقيامها بالأعمال والمسؤوليات المناطة بها من خلال خطة عمل داعمة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، ضمن نهج شفاف يسعى للوصول إلى التنمية المستدامة.

وفي الحالة الفلسطينية تمتلك وزارة المالية القليل من الأدوات في التأثير في النشاط الاقتصادي، وتحتل السياسة المالية الدور الرئيسي من بينهما، وقد ارتفع شأن النفقات الحكومية العامة في ظل النمو المضطرب للنفقات الحكومية وانحسار الإيرادات العامة المحلية فضلاً عن توقف المنح والمساعدات الخارجية المباشرة لخزينة وزارة المالية فقي قطاع غزة، في ظل سنوات الحصار المالي والمصرفي والسياسي المفروض على قطاع غزة.

ويأتي هذا الفصل للتعرف على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية الفلسطينية.

المبحث الثاني: الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.

المبحث الأول

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية الفلسطينية

4.1.1 تمهيد:

وزارة المالية لها أهمية وتأثير على الإدارة العامة بشكل عام، وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فوزارة المالية تعتبر المظلة الواسعة التي تجمع بين مختلف المصادر المالية والجهود البشرية والتنظيمية، وتتسق بينهما من أجل بلوغ الأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما تعتبر المحرك الأساسي للعملية التنموية بكافة أبعادها من خلال إعدادها وإدارتها للموازنة العامة، وضبط ورقابة الحسابات العامة، وتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية، وإعداد مشروعات القوانين ذات العلاقة، وتحديد أولويات واحتياجات الخدمات العامة وغيرها.

تعتبر المحاسبة الحكومية أداة المديرين الحكوميين لأغراض الرقابة على الإيرادات والنفقات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية، وأغراض الاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالعمليات المالية وبالموجودات المختلفة، وتصنيف البيانات لاستخدامها لأغراض الرقابة وتنفيذ البرامج الحكومية بكفاءة، لذلك يجب أن تتطور المحاسبة الحكومية، ليس فقط للوفاء بالاحتياجات الحسابية، بل لتوفير البيانات المالية المختلفة التي تعتبر ضرورية لأغراض التخطيط وتحليل المشاريع وبرامج العمل واختبارها وإعداد الموازنات اللازمة.

إن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعتبر جزءاً مهماً من عمل الإدارة، ومصدراً أساسياً تعتمد عليه في تدعيم خططها ورقابة عملياتها، كما وأن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تهدف إلى إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية التي تعتبر من أهم المعلومات والمرتكزات التي لا يمكن الاستغناء عنها لأداء مختلف المهام والوظائف وتحقيق الأهداف، ففي ظل ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات أصبحت المعلومات بأنواعها بما فيها المعلومات المحاسبية من أهم موارد المؤسسة وعنصر من عناصر الإنتاج، لها دور أساسي في تحقيق أداء المؤسسة.

4.1.2 رؤية الوزارة

المساهمة في استقرار ونمو الاقتصاد الوطني للوصول إلى الازدهار من خلال التنمية المستدامة وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين. (www.pmf.ps/24)

4.1.3 رسالة الوزارة

إدارة المال العام بكفاءة وفعالية من خلال تنمية الإيرادات وترشيد النفقات بالاستعانة بأنظمة مالية شفافة ونزيهة، مدعّمة بإجراءات رقابية. (www.pmf.ps/24)

4.1.4 أهداف وزارة المالية الاستراتيجية:

تعمل وزارة المالية على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية: (www.pmf.ps/28/)

1. تعظيم جباية الإيرادات الضريبية، ورفع مستوى الخدمات المقدمة، وتوفير الاحتياجات.
2. رسم السياسة المالية الشاملة، وإدارة الإنفاق العام ضمن إطار إنفاق متوسط المدى.
3. تطوير آليات إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء بدقة وفعالية.
4. اعتماد إطار قانوني مؤسسي شامل لإدارة المال العام.
5. إدارة الإنفاق العام بموجب نظام محاسبي ومالي وإداري عالي الجودة مدعّمًا بأنظمة وقوانين ونظام تقارير دوري.
6. تنظيم وضبط المشتريات والممتلكات الحكومية.
7. تطبيق إجراءات الرقابة المالية والإدارية وتعزيز الدور الفعال للتدقيق الداخلي.
8. تطوير استخدام وتوزيع الموارد البشرية والمادية في الوزارة بشكل فعال.

4.1.5 أهداف وزارة المالية:

تعمل الوزارة على تحقيق الأهداف التالية: (عن-الوزارة/أهداف-الوزارة/www.mof.gov.ps)

1. رسم السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية والإشراف على تنفيذها.
2. الارتقاء بأداء النظام المالي الفلسطيني، وبشفافية إدارته إلى أعلى المعايير والمنهجيات المعتمدة دولياً.
3. إدارة الدين الحكومي الداخلي والخارجي.

4. تحقيق التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية خدمة للاقتصاد الوطني، وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية وجميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.
5. الإشراف على جميع الموارد المالية لخزينة السلطة الوطنية وحفظها وإنفاقها والرقابة عليها.

4.1.6 برامج عمل وزارة المالية:

لتحقيق أهدافها أقرت وزارة المالية خمسة برامج على المدى المتوسط وهي: (www.pmf.ps/26)

1. تطوير إدارة الإيرادات وتفعيل نظام الجباية.
2. تطوير إدارة الإنفاق العام.
3. تطوير الرقابة المالية والتدقيق الداخلي.
4. رسم السياسات المالية والتخطيط الاستراتيجي وتطوير الأنظمة والتشريعات المالية.
5. تطوير الأداء وتدريب الكادر الوظيفي.

4.1.7 آليات ووسائل العمل في وزارة المالية:

تعمل وزارة المالية على تحقيق أهدافها من خلال الآليات والوسائل التالية: (عن- الوزارة/آليات-العمل-والوسائل/www.mof.gov.ps)

1. رسم وتنفيذ السياسات المالية التي تساعد على استقرار الأوضاع الاقتصادية، وحفز الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص بما يضمن تحقيق النمو في الدخل القومي، وتوفير فرص عمل، ورفع مستوى المعيشة.
2. الإشراف على تحصيل الإيرادات وقبضها وتنظيم الحسابات المتعلقة بها وفق الأصول المحاسبية المعتمدة مع التحقق من تنفيذها حسب الجداول الزمنية والتشريعات الخاصة بها.
3. الإشراف على صرف النفقات في مختلف مراحلها، والتأكد من أن الإنفاق يتم حسب التشريعات المعمول بها خاصة فيما يتعلق بقانون الموازنة العامة.
4. إعداد مشروع قانون الموازنة العامة سنوياً وفق أفضل الأساليب.
5. إدارة مصادر التمويل المختلفة من منح وقروض وممسك السجلات والحسابات اللازمة لذلك ومتابعة تسديد الأقساط والفوائد المترتبة على السلطة في مواعيدها.

6. مسك السجلات المالية وموازن المراجعة وقوائم الحسابات التي تُظهر موجودات السلطة والتزاماتها في نهاية كل مدة زمنية (شهرية، نصف سنوية، سنوية).
7. الإشراف والمراقبة على صناديق المال الخاصة بالسلطة وحركة تدفق الأموال العامة، والتأكد من صحة معاملاتها وحسن إدارتها.
8. مراعاة توفير السيولة النقدية المطلوبة لمواجهة متطلبات النفقات الحكومية والمدفوعات المترتبة عليها حسب المواعيد المحددة.
9. القيام بأعمال التدقيق والرقابة على الأنشطة المالية للوزارات والمؤسسات الحكومية.
10. وضع لوائح وإجراءات تنظيم ضريبة الدخل والضرائب الجمركية والمكوس.
11. وضع التشريعات المالية التي تكفل تأمين مختلف الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، بما يضمن توزيع الأعباء؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع الاستثمار.
12. إعداد الاتفاقيات الخاصة بالتمويل الخارجي وتجهيزها، وذلك بالتنسيق مع الدول المانحة والمؤسسات المحلية ذات العلاقة.
13. المشاركة في أي مفاوضات أو اجتماعات تتعلق بالجوانب المالية والاقتصادية.
14. وضع الأسس والمقاييس لإدارة حسابات أمانات المشاريع التطويرية المقدمة من الدول المانحة عن حسابات وزارة المالية.
15. العمل على وضع التشريعات اللازمة لتنظيم المشتريات الحكومية ومتابعة تنفيذ إجراءات الشراء والرقابة عليها.
16. تسوية الرواتب والحقوق التقاعدية للموظفين الحكوميين مدنيين وعسكريين.
17. العمل على تأهيل موظفي السلطة الوطنية في المجال المالي، والإشراف على أدائهم الوظيفي.
18. تحليل البيانات المالية والمؤشرات الاقتصادية وآثارها على مختلف القطاعات.
19. إعداد تقارير دورية خاصة بتقييم الأوضاع المالية للسلطة الوطنية بهدف الارتكاز عليها في عملية التخطيط المالي، وكذلك تقديم صورة شفافة عن الوضع المالي.
20. إعداد النماذج والسجلات والمستندات، وإصدار اللوائح التنفيذية للتشريعات المالية.

4.1.8 مهام وزارة المالية:

تتمثل مهام واختصاصات وزارة المالية الفلسطينية بالآتي:

(عن - الوزارة/مهام-واختصاصات-الوزارة/www.mof.gov.ps)

1. وضع الخطط لتنفيذ السياسة المالية للدولة ومتابعة تحقيق الإيرادات العامة وتحصيلها وتوريدها للخزينة، والإشراف على صرف النفقات العامة، وتنظيم الحسابات المتعلقة بهما وفقاً للتشريعات المالية المعمول بها.
2. إدارة التدفقات النقدية لتأمين السيولة، وتوجيه الاستثمار الحكومي بما يتفق والسياسات المالية والنقدية.
3. دراسة الأوضاع المالية والنقدية والاقتصادية وتحليلها، وتقييم السياسات المالية والإجراءات الضريبية.
4. إعداد مشاريع التشريعات المالية المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، والعمل على تطويرها وتحديثها.
5. التعاون والتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية بما يحقق الانسجام بين السياسات المالية والنقدية خدمة للاقتصاد الوطني.
6. إبداء الرأي والمشورة في مشاريع القوانين والأنظمة والاتفاقيات، وأي مواضيع أخرى ترتب التزامات مالية.
7. إدارة وتسوية الرواتب، وإدارة شؤون التقاعد المدني والتعويضات، وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها.
8. التعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية لتدريب وتأهيل الكوادر مالياً ومحاسبياً .
9. دراسة القضايا التي تنشأ عنها حقوق للحكومة، أو تتطلب إقامة دعاوى عليها في المحاكم المختصة ومتابعتها.
10. التنسيق مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بخصوص تجهيز بلاغ الموازنة العامة.
11. وضع التعليمات والمعايير والنماذج المطلوبة لإدارة المالية ضمن الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتدريب المسؤولين الماليين في الوزارات على تطبيقها واستعمالها.
12. التدقيق والرقابة على جميع المعاملات المالية بما يتضمن الالتزام بالمبادئ المحاسبية المعتمدة قانونياً، وتتبع الوزارة مبدأ الشفافية والمساءلة خلال جميع مراحل عملها.
13. التعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية لإنجاز الموازنات الخاصة بها، ومراقبة الوزارة تنفيذ المصروفات وفق الموازنات والأوامر المالية المقررة والمعتمدة.

14. الإشراف والمراقبة على صناديق المال الخاص بالسلطة الوطنية الفلسطينية.
15. الالتزام بمبدأ استعمال حساب الخزينة الموحد في ما يتعلق بإيرادات ومصروفات الجهاز الحكومي.
16. تأمين اللوازم والخدمات المشتركة لمختلف وزارات ومؤسسات السلطة من خلال الإدارة العامة للوازم العامة، من خلال تطبيق قانون اللوازم العامة رقم (9) 1998 بما يحقق الحصول على أفضل السلع والخدمات بأقل تكلفة وإحكام الرقابة للمحافظة على المال العام.
17. مراقبة ومتابعة تطبيق أحكام التشريعات المالية نافذة المفعول.

4.1.9 أهم الأعمال التي تقوم بها وزارة المالية حسب الموضوع

(www.pmf.ps/30)

أولاً/ رسم السياسات المالية التي تدعم تحقيق الغايات العليا للسلطة الوطنية الفلسطينية:

1. المساهمة في تحقيق أهداف الحكومة الإستراتيجية في خطة الإصلاح والتنمية.
2. دراسة الأوضاع المالية والنقدية والاقتصادية وتحليلها، وتقييم السياسات والإجراءات الضريبية بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية.
3. التخطيط المالي بما يوفر تنبؤات دقيقة للتدفقات النقدية.
4. المساهمة في توجيه المساعدات الخارجية بما يتوافق مع الأجندة الفلسطينية، ومن خلال حساب الخزينة الموحد.
5. ضمان تزويد الاقتصاد الفلسطيني والمستهلك الفلسطيني بمشتقات البترول وبمواصفات عالية وبأسعار مناسبة.
6. إعداد الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وموازنات المؤسسات، وتطوير وسائل إعدادها، وتنفيذها.
7. تعزيز أداء الموازنة، واستخدامها كأداة للرقابة وقياس الأداء بجانب كونها أداة للتخطيط وتوزيع الموارد المالية.
8. المفاضلة بين المطالب المتنافسة للإنفاق.

ثانياً/ جباية الإيرادات المتحققة من الضرائب والجمارك وتنميتها:

1. متابعة تحقق الإيرادات الضريبية من جمارك ومكوس وضريبة دخل وضريبة مضافة، والقيام بجبايتها، وتوفير وتسهيل تقديم الدوائر المعنية الخدمات المتعلقة بها للمواطنين.
2. العمل على توحيد جميع أنظمة وبيانات ومعلومات الضرائب من خلال برنامج محاسبي موحد يستخدم من قبل جميع إدارات الإيرادات الضريبية، بما يحقق ربط البيانات الضريبية ويوفر معلومات متكاملة، وبما يساهم في رفع كفاءة العمل وفاعليته.

ثالثاً/ إدارة المنح المقدمة للسلطة وزيادتها:

1. إجراء الاتصالات والمتابعة مع الجهات المانحة، لتحقيق أعلى نسبة من المنح المقدمة لدعم المشاريع التطويرية، ودعم الموازنة العامة.
2. توجيه المنح لحساب الخزينة الموحد.
3. تسجيل جميع المنح في السجلات المالية للسلطة الفلسطينية ونشرها.

رابعاً/ إدارة النقدية ومسك الحسابات والدين الحكومي:

1. إدارة التدفقات النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
2. إدارة مصادر التمويل المختلفة وتنظيمها.
3. إدارة الأصول المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
4. إدارة الدين الحكومي ومسك الحسابات المتعلقة به.
5. التوقيع على اتفاقيات القروض للوزارات والمؤسسات العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وإدارة الدين الحكومي الداخلي والخارجي ومتابعته.
6. تنظيم الترتيبات المصرفية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
7. إدارة الحسابات المصرفية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
8. تنظيم الحسابات العامة، وإعداد الحسابات الختامية والتقارير المالية للإيرادات والنفقات وإصدارها.

خامساً/ إدارة الإنفاق العام:

1. الإشراف على صرف النفقات العامة الرأسمالية والتشغيلية والتطويرية.
2. الاستمرار في عملية إصلاح النظام المالي وتطوير البرامج المحاسبية وربطها وتوحيدها ووضع هيكلية جديدة لها.
3. ربط جميع مراكز المسؤولية من خلال شبكة حاسوب موحدة وآمنة.
4. حصر الالتزامات المالية المترتبة على السلطة الوطنية الفلسطينية.

سادساً/ إدارة الأملاك الحكومية:

ضمان الحفاظ على ممتلكات الحكومة، وتسجيل أملاك الدولة وعناصرها المتمثلة في المباني الحكومية والمقرات والمنح والمساعدات العينية والمركبات الحكومية.

سابعاً/ توفير اللوازم والمشتريات الحكومية:

1. رسم السياسة العامة لإدارة اللوازم العامة ووسائل تنفيذ هذه السياسة.
2. شراء اللوازم وفق القانون بإتباع مبدأ المنافسة والجودة من سلع وخدمات.
3. حفظ اللوازم وإدارة الفائض منها.
4. إجراء الدراسات اللازمة لتطوير إدارة اللوازم للاحتفاظ بمواصفات قياسية للوازم.
5. القيام بجرد اللوازم عند الحاجة، وحفظ قيود اللوازم المعمرة.

ثامناً/ الرواتب:

1. صرف الرواتب الشهرية لموظفي القطاع العام من مدنيين وعسكريين، ورواتب المتقاعدين في مواعيدها.
2. مسك وإدارة الحسابات والسجلات المتعلقة برواتب موظفي القطاع العام وحوسبتها.
3. إصدار البيانات والتقارير المتعلقة بالرواتب والأجور.
4. التأكد من التطبيق المالي للهيكل التنظيمية الإدارية للوزارات والمؤسسات العامة.

تاسعاً/ الرقابة المالية على النفقات والسجلات:

1. الرقابة على الالتزام بمخصصات الموازنة، والتأكد من التزام الجهات الخاضعة للوزارة رقابياً بالأنظمة والقوانين والإجراءات المالية المتبعة قبل عمليات الصرف.
2. الرقابة على صحة التوجيه المحاسبي للنفقات وصحة مسك السجلات المحاسبية.
3. الرقابة على الحسابات المصرفية والتأكد من صحة التسويات البنكية.

عاشراً/ التدقيق الداخلي على الوزارات والمؤسسات العامة:

1. فحص وتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية للوزارات والمؤسسات العامة.
2. تقييم المخاطر وفحص إجراءات إدارة المخاطر في مراكز المسؤولية.
3. رفع التقارير اللازمة بالاككتشافات والملاحظات المتعلقة بها.
4. رفع التوصيات اللازمة لمعالجتها.
5. ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية وفحص كفاءة وفاعلية استخدامها.

الحادية عشر/ التشريعات والقوانين المالية:

1. دراسة القوانين المالية المتبعة ومراجعتها، والعمل على تطويرها.
2. دراسة القضايا التي تنشأ عنها حقوق لخزينة الحكومة ومتابعتها، وتمثيل الوزارة أمام الجهات المختصة.

الثانية عشر/ أعمال إدارية وخدمائية:

رفع كفاءة العاملين وتطوير قدراتهم في الوزارة من خلال تنفيذ خطط التدريب، لرفع مستوى الأداء، وللوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المتعلقة بأعمال الوزارة للمواطنين وللدوائر الحكومية، ولمؤسسات القطاع الخاص، وأية مؤسسات محلية والإقليمية والدولية.

الثالثة عشر/ التوعية العامة:

القيام ببرامج توعية على صعيد المواطنين، وأهمية تسديد الضرائب، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني، ومصصلحة المواطن.

4.1.10 الهيكل التنظيمي لوزارة المالية الفلسطينية:

يتكون الهيكل التنظيمي لوزارة المالية من:

- أولاً/وزير المالية.
- ثانياً/وكيل الوزارة .
- ثالثاً/الوكلاء المساعدين: (وكيل مساعد للمحافظات الشمالية ووكيل مساعد للمحافظات الجنوبية).
- رابعاً/الوحدات والهيئات المرتبطة بالوزير والوكيل وهي:
 - خامساً/اللجان التنسيقية.
 - سادساً/الإدارات العامة الرئيسية وهي:
 1. الإدارة العامة للموازنة العامة.
 2. الإدارة العامة للخزينة.
 3. الإدارة العامة للحسابات.
 4. الإدارة العامة للرواتب والتقاعد.
 5. الإدارة العامة للوظائف العامة.
 6. الإدارة العامة للرقابة الداخلية.
 7. الإدارة العامة للرقابة المالية العسكرية.
 8. الإدارة العامة للتدقيق.
 9. الإدارة العامة للمشاريع الدولية.
 10. الإدارة العامة لضريبة الدخل.
 11. الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة.
 12. الإدارة العامة للجمارك والمكوس.
 13. الإدارة العامة للأمن الجمركي.
 14. الإدارة العامة للبتروول.
 15. الإدارة العامة للأموال.
 16. الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.
 17. الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.
 18. الإدارة العامة للشؤون القانونية.

4.1.11 الأنظمة المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية الفلسطينية:

يوجد في وزارة المالية الفلسطينية ثمانية أنظمة محاسبية إلكترونية رئيسية أعدت في داخل الوزارة مما يؤدي إلى السهولة والسرعة في التطوير والاستجابة للمتغيرات وتحقيق الأهداف المطلوبة بشكل أفضل ووفرة في تكاليف هذه الأنظمة ووقت إنجازها وتطويرها وهي:

أولاً/النظام المالي المركزي.

ثانياً/نظام رواتب الموظفين المدنيين.

ثالثاً/نظام رواتب الموظفين العسكريين.

رابعاً/ نظام ضريبة الدخل.

خامساً/نظام ضريبة القيمة المضافة.

سادساً/نظام الجمارك والمكوس.

سابعاً/نظام الأمن الجمركي.

ثامناً/نظام البترول.

وستتناول المهام الرئيسية لكل نظام على النحو التالي:(وزارة المالية، الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، 2015 م)

4.1.10.1 النظام المالي المركزي:

يؤدي النظام المالي المركزي المهام الرئيسية التالية:

1. معالجة العمليات المالية والمحاسبية الحكومية من بداية إعداد الموازنة وتنفيذ عمليات الصرف وتسجيل الإيرادات وحتى إعداد الحساب الختامي.
2. إدارة جميع الحسابات المالية (النفقات، الإيرادات، الأمانات، الأصول، الدين العام) وكذلك الحسابات المصرفية للحكومة.
3. تنفيذ جميع عمليات الصرف الحكومية.
4. تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
5. الرقابة المالية الداخلية على جميع العمليات المالية والمحاسبية.
6. توحيد الإجراءات والمعالجات المحاسبية بين جميع الإدارات التي تستخدم النظام المالي المركزي.

7. تزويد المديرين والمعنيين ومستخدمي النظام المالي بالتقارير والاستعلامات اللازمة لأغراض المتابعة واتخاذ القرارات المالية والإدارية.
الادارات التي تستخدم النظام المالي المركزي (الموازنة العامة، الخزينة العامة، الحسابات العامة، الرقابة الداخلية، الرقابة المالية العسكرية، التدقيق الداخلي، اللوازم العامة).

4.1.10.2 نظام رواتب الموظفين المدنيين:

يوذي نظام رواتب الموظفين المدنيين المهام الرئيسية التالية:

1. الاحتفاظ بالبيانات الأساسية والتاريخية للموظفين على البنود المختلفة (المدنيين الدائمين والبطالة والعقود والإعانات ومكافآت النواب والوزراء).
 2. تنفيذ قرارات التعيين والتشغيل للموظفين على البنود المختلفة (المدنيين الدائمين والبطالة والعقود والإعانات ومكافآت النواب والوزراء).
 3. احتساب رواتب الموظفين المدنيين والبطالة والعقود والإعانات ومكافآت النواب والوزراء شهرياً وإعداد قسائم الرواتب وكشوف الصرف.
 4. تنفيذ بنود الراتب من الراتب الأساسي والعلاوات والخصميات وضريبة الدخل.
 5. إدخال وتنفيذ واحتساب الأثر المالي للمتغيرات الوظيفية والإدارية والمالية للموظفين المدنيين والبطالة والعقود والإعانات ومكافآت النواب والوزراء.
 6. احتساب وإدارة متأخرات الموظفين المدنيين والبطالة والعقود والإعانات ومكافآت النواب والوزراء شهرياً.
 7. إصدار التقارير والإحصائيات حول المتأخرات ورواتب وأجور القوى البشرية العاملة في الحكومة.
- يستخدم نظام رواتب الموظفين المدنيين كل من (الإدارة العامة للرواتب والتقاعد، الإدارة العامة للرقابة المالية العسكرية، الإدارة العامة للحسابات العامة).

4.1.10.3 نظام رواتب الموظفين العسكريين:

1. الاحتفاظ بالبيانات الأساسية والتاريخية لموظفي قوى الأمن الفلسطينية.
2. تنفيذ الأوامر الإدارية للتعيين والتشغيل في قوى الأمن الفلسطينية.
3. احتساب رواتب موظفي قوى الأمن الفلسطينية شهرياً وإعداد قسائم الرواتب وكشوف الصرف.

4. تنفيذ بنود الراتب من الراتب الأساسي والعلوات والخصميات وضريبة الدخل.
 5. إدخال وتنفيذ واحتساب الأثر المالي للمتغيرات الوظيفية والإدارية والمالية لموظفي قوى الأمن الفلسطينية.
 6. احتساب وإدارة متأخرات موظفي قوى الأمن الفلسطينية شهرياً.
 7. إصدار التقارير والإحصائيات حول متأخرات ورواتب قوى الأمن الفلسطينية.
- يستخدم نظام رواتب الموظفين العسكريين بشكل أساسي الإدارة العامة للرقابة المالية العسكرية.

4.1.10.4 نظام ضريبة الدخل:

يؤدي نظام ضريبة الدخل المهام التالية:

1. فتح الملف الضريبي وما يتبعه من عمليات تدقيق واعتماد وكذلك تحويل من قسم ضريبي إلى آخر أو من مهنة إلى أخرى، وأيضاً إغلاق الملف الضريبي.
2. إصدار قوائم المعلومات التي تخص المكلفين وتساعد مفتشي الضريبة على تقدير الضريبة على المكلفين.
3. إصدار الإقرار الضريبي والذي يتم تسجيله في البرنامج ومن بعده يتم الانتقال إلى التقديرات وتسجيلها وتدقيقها ومن ثم ترحيلها على كشف حساب المكلف.
4. تنفيذ الحجوزات التي تأتي من الجمارك أو قسم التفتيش والمتابعة والتي يتم إدخالها على البرنامج لمنع إعطاء المكلف خلو طرف إلا إذا تم فك الحجز عنه.
5. إصدار أوامر الدفع بالعملات المختلفة (شيك/دولار).
6. إصدار سندات القبض.
7. إصدار الإشعارات البنكية.
8. إصدار شهادة الاستقطاع الضريبي من المنبع.
9. إصدار شهادة خلو الطرف.
10. طباعة شهادات الطابو.
11. تدوير الأرصدة.
12. عمل التقديرات الضريبية.
13. حفظ سجل قوائم الموردين .
14. معالجة قوائم الاستقطاع الخاصة بوزارة المالية إلكترونياً عبر البرنامج.

15. العديد من التقارير والنماذج الخاصة بمختلف الأقسام مثل: (كشف الحساب، الإيرادات، تقارير قسم الاستقطاع، نماذج دعوات الحضور وغيرها).

يستخدم نظام ضريبة الدخل بشكل أساسي الإدارة العامة لضريبة الدخل وبشكل استعلامي باقي الإدارات الضريبية في وزارة المالية.

4.1.10.5 نظام ضريبة القيمة المضافة:

1. تسجيل المشتغلين وتحديد أنواعهم (مشتغل صغير، مشتغل مرخص، مشتغل معفي، شركة تضامن، شركة مساهمة، ...).
2. فرز المشتغلين إلى صغار مكلفين أو كبار مكلفين.
3. تسجيل البيانات الرئيسية وأرقام هويات الشركاء وتحديد نوع المهنة والعنوان، وتاريخ فتح الملف واستحقاق الدفع.
4. وجود بيانات السيارات سواءً للمشتغل الخاص بالسيارة أو السيارات المضافة على ملف الشركات وبيان الدفعات المدفوعة عن كل سيارة والفترة التي تم دفعها من خلال الوصل المدفوع.
5. تحرير الإيصالات للدفع مع فرز نوع الدفعات من خلال أرقام موضحة لكل نوع من الدفعات، مع بيان الإيصالات التي تم دفعها أو لم تدفع وتظهر في كشف الصفقات كل دفعة حسب البند التي دفعت عنه.
6. إدخال التقارير الشهرية المقدمة من الشركات وإظهارها في كشف الصفقات، يوضح المبيعات وضريبتها وضريبة المشتريات وإظهار الصفقات المعفاة والصفرية وقيمة الدفعة الشهرية سواءً دفعت نقداً أو سجلت كإرجاع أو خصمت من الإرجاع.
7. البرنامج لا يقبل الكشوف الدورية الخاطئة حيث يبين الفرق المطلوب ليصبح الكشف صحيحاً سلباً أو إيجاباً، كما يوضح هامش الربح في كل كشف دوري.
8. يوضح البرنامج التقارير التي لم تقدم ويوضح التقارير المتأخر تقديمها.
9. يوضح البرنامج الإرجاع لدى الشركات وحركة الخصم أو الإضافة منه والرصيد المتبقي لكل شركة.

10. يتم فتح قضايا ومتابعتها على البرنامج وإدخال النتيجة وإغلاقها وإعطاء كل قضية رقم للأرشفة.
11. إدخال الأقساط على الشركة في حال وجودها وتاريخ استحقاق كل قسط.
12. إصدار خلوات الطرف واعتمادها وطباعتها وتحديد تاريخ نهاية الخلو.
13. الاستعلام عن ملفات المكلفين الضريبية وإصدار الإفادة الضريبية لهم.
14. إغلاق الملف أو تجميده حسب طلب المكلف.
15. متابعة المشاريع والمؤسسات والجمعيات المعفية من الضريبة.
16. تسجيل المبالغ المطلوبة للحكومة من المكلفين.
17. يوجد استعلام في البرنامج عن السيارات في المواصلات، وعقود الطابو من سلطة الأراضي، والسجل المدني من وزارة الداخلية، والسجل التجاري من وزارة الاقتصاد.
18. يوجد ربط مع برنامج الأمن الجمركي حيث يوضح حركة المعبر والفواتير المدخلة.
19. الاستعلام عن الدفعات في برنامج الدخل.

4.1.10.6 نظام الجمارك والمكوس:

1. استقبال طلب تسجيل المركبة إلكترونياً من وزارة النقل والمواصلات " سلطة الترخيص" ويحتوي الطلب على جميع البيانات المطلوبة.
2. تسجيل بيانات السيارات ومالك السيارة وعمل حاسبة إلكترونية بقيمة جمارك السيارة وهناك تقريباً 14 حاسبة لأنواع متعددة من جمارك السيارات "السيارات التي تدخل من معبر كرم أبو سالم - ترخيص ملاكي مصري"
3. عمل وصل دفع إلكتروني خاص بجمارك السيارة يتكون من ثلاث نسخ (النسخة الأولى للبنك، النسخة الثانية للجمارك، النسخة الثالثة للدافع "المكلف").
4. إصدار كتاب إلكتروني لوزارة النقل والمواصلات - سلطة الترخيص بعدم ممانعة بترخيص المركبة وقد تم تحصيل الجمارك المستحقة وهذا الكتاب يمكن أن يرحله البرنامج إلكترونياً.

5. إصدار التقارير الإحصائية عن جميع أنواع جمارك السيارات والمبالغ المحصلة عن كل نوع.
6. أرشفة ملفات أصحاب السيارات إلكترونياً ومتابعة حركة الوارد والصادر للملف.
7. إصدار شهادة لإدخال كميات من الدخان للتجار.
8. مراقبة حركة الوارد والصادر لكميات الدخان الواردة "المخزن".
9. عمل وصل دفع إلكتروني خاص بتجار التبغ.
10. عمل مستند إلكتروني "حصر الكميات" يحتوي على (اسم التجار، رقم المشتغل المرخص، اسم السائق، رقم هوية السائق، رقم المركبة، تاريخ الإدخال، اسم الصنف، رقم الصنف، الوحدة-الكمية) للبضائع الواردة من خلال الساحات الجمركية في محافظة رفح.
11. الربط ببرنامج الشؤون المدنية بحيث عند وضع رقم هوية المشتغل يعطيك اسم المشتغل تلقائياً، وكذلك الربط بوزارة الاقتصاد بمجرد أن تكتب رقم السيارة يعطيك اسم صاحب السيارة.
12. تحول مستند حصر الكميات إلى سند جمركي يحتوي على جميع التفاصيل السابقة بالإضافة إلى سعر الصنف وجمرك الصنف ويعطيك الإجمالي لجميع الأصناف.
13. عمل وصل دفع إلكتروني للتجار المدخلين البضاعة عبر المعابر المختلفة.
14. طباعة حصر الكميات نسختين، نسخة للمكلف ونسخة للجمارك وكذلك السند الجمركي.
15. إدخال الأصناف عن طريق شجرة الأصناف مع إمكانية التعديل والحذف.
16. الحذف والتعديل بصلاحيات محدودة للمدير ويحتوي على مجموعة كبيرة من التقارير.
17. متابعة وصل الدفع بعد إحضاره من البنك أو البريد وإجراء مقارنات مع وصل "نسخة الجمارك"
18. عمل تقرير بإجمالي الإيرادات مصنفة بأنواعها.

4.1.10.7 نظام الأمن الجمركي:

1. متابعة حركة الشاحنات منذ وصولها إلى الساحة الجمركية حتى مغادرتها إلكترونياً.
2. تسجيل بيانات السيارة والسائق والبضائع الموجودة على الشاحنة واسم التاجر وربطها ببرنامج الشؤون المدنية ووزارة الاقتصاد وكمية الأصناف والسعر وتسجيلها إما عن طريق

- البيان الجمركي أو فاتورة المقاصة أو الفاتورة الضريبية "الضفة الغربية" أو الإرساليات أو المساعدات والهبات الواردة عبر المؤسسات الدولية أو الجمعيات الغير ربحية.
3. عمل تعليمة جمركية على الأصناف التي تقل سعرها عن السعر الحقيقي وعمل قضية للتاجر.
4. عمل وصل إلكتروني للتجار الحاصلين على تعليمة جمركية ودفع الإيصال في المعبر.
5. عمل إشعار ضبط للتجار المخالفين للقوانين والإجراءات الجمركية بسبب عمل إحضار الفاتورة الأصلية أو دراسة الأسعار.
6. وضع التجار المخالفين للقوانين والإجراءات الجمركية على القائمة السوداء للمتابعة.
7. ربط البرنامج إلكترونياً بمعبر كرم أبو سالم والإدارة العامة للجمارك والمكوس.
8. متابعة الأصناف التي تدخل عن طريق معبر كرم أبو سالم بالإرساليات لحين وصول الفاتورة ومقارنة كميات الأصناف بالإرسالية مع كميات الأصناف بالفاتورة في حال عدم مطابقتها يتم عمل وصل إلكتروني للتاجر بدفع فرق الضريبة.
9. إدخال أسماء الأصناف وكمياتها وأنواعها.
10. إدخال البيان الجمركي وفاتورة المقاصة والفاتورة الضريبية بمعزل عن معبر كرم أبو سالم.
11. تدقيق البيان الجمركي وفاتورة المقاصة والفاتورة الضريبية بعد إدخالهم عن طريق المعبر وتصحيح الخطأ والحذف والتعديل.
12. أرشفة البيان الجمركي وفاتورة المقاصة وإعطائهم رقم حاوية لكل 200 مستند سواءً بيان جمركي أو فاتورة مقاصة، ورقم ملف لكل مستند سواءً بيان جمركي أو فاتورة مقاصة، ووضعهم في مجموعات كل مجموعة تحتوي على 200 فاتورة أو بيان جمركي لسهولة الوصول إليها مرة أخرى.
13. متابعة حركة ملفات التجار الصادرة والواردة وعمل تقارير بذلك.

4.1.10.8 نظام البترول:

1. إصدار قسائم الدفع التي تشمل قيمة رسوم البترول والغاز.
2. إصدار تصاريح نقل البترول والغاز.

3. إدارة حسابات العملاء من شركات البترول والغاز .

4. معالجة الشيكات والمحصلة من المكلفين .

5. إدارة عملية توزيع كميات البترول والغاز الواردة إلى قطاع غزة .

يستخدم نظام البترول الإدارة العامة للبترول .

ويرى الباحث أن الأنظمة المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية يتم تحديثها وصيانتها باستمرار؛ لتلبي حاجات العمل اليومي في الوزارة، ولكنها ما زالت بحاجة إلى التطوير المستمر بحيث تحقيق الترابط الإلكتروني، والشمول بين جميع الأنظمة المحاسبية الإلكترونية داخل وزارة المالية، وكذلك جميع الأنظمة المحاسبية والمالية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والاستفادة الأمثل من التطوير التقني والتكنولوجي المتسارع وشبكة الإنترنت، وتحقيق عناصر جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني

الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية

4.3.1 تمهيد:

تُعد إدارة المال العام بكفاءة وفعالية وشفافية من أبرز متطلبات وشروط تحقيق التنمية والحكم الرشيد، التي تسعى جميع الدول لبلوغها، وينطبق ذلك على الدول الفقيرة بقدر ما ينطبق على الدول الغنية؛ بل إن الدول الفقيرة هي الأكثر حاجة لتطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات مالية قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي والأداء المالي، ولوضع اقتصاداتها على طريق التنمية المستدامة، وهذا يتطلب من وزارة المالية تطوير قدراتها بما يمكنها من تحقيق أعلى درجة من الكفاءة في تحصيل الإيرادات وترشيد النفقات من جهة، والرقابة الفعالة عليها من جهة أخرى.

فمن المعلوم أن وزارة المالية الفلسطينية تعاني من عجز كبير، ومن التزامات متراكمة للموظفين وللقطاع الخاص منذ سنوات، وقد باتت جهود وزارة المالية مستنفذة في أعمال تدبير مصادر تمويل كافية لدفع الالتزامات الأساسية للوزارات والمؤسسات الحكومية، ودفع فاتورة رواتب موظفي القطاع العام الشهرية، ومستحقات القطاع الخاص على الحكومة وذلك في ظل النمو المضطرب للنفقات الحكومية وإنحسار الإيرادات العامة المحلية؛ فضلاً عن توقف المنح والمساعدات الخارجية المباشرة لخزينة وزارة المالية في قطاع غزة، في ظل سنوات الحصار المالي والمصرفي والسياسي المفروض عليه.

إن تحسين الأداء المالي لوزارة المالية يؤثر على باقي المؤسسات العامة، كونها من تقرر تخصيص الموارد العامة للاستخدامات المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة المالية مسئولة عن السياسة المالية التي تعمل مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى على تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع.

4.3.2 مؤشرات تقييم الأداء المالي:

يعبر الأداء المالي عن قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة، حيث يسلط الأداء المالي الضوء على الاعتبارات التالية:

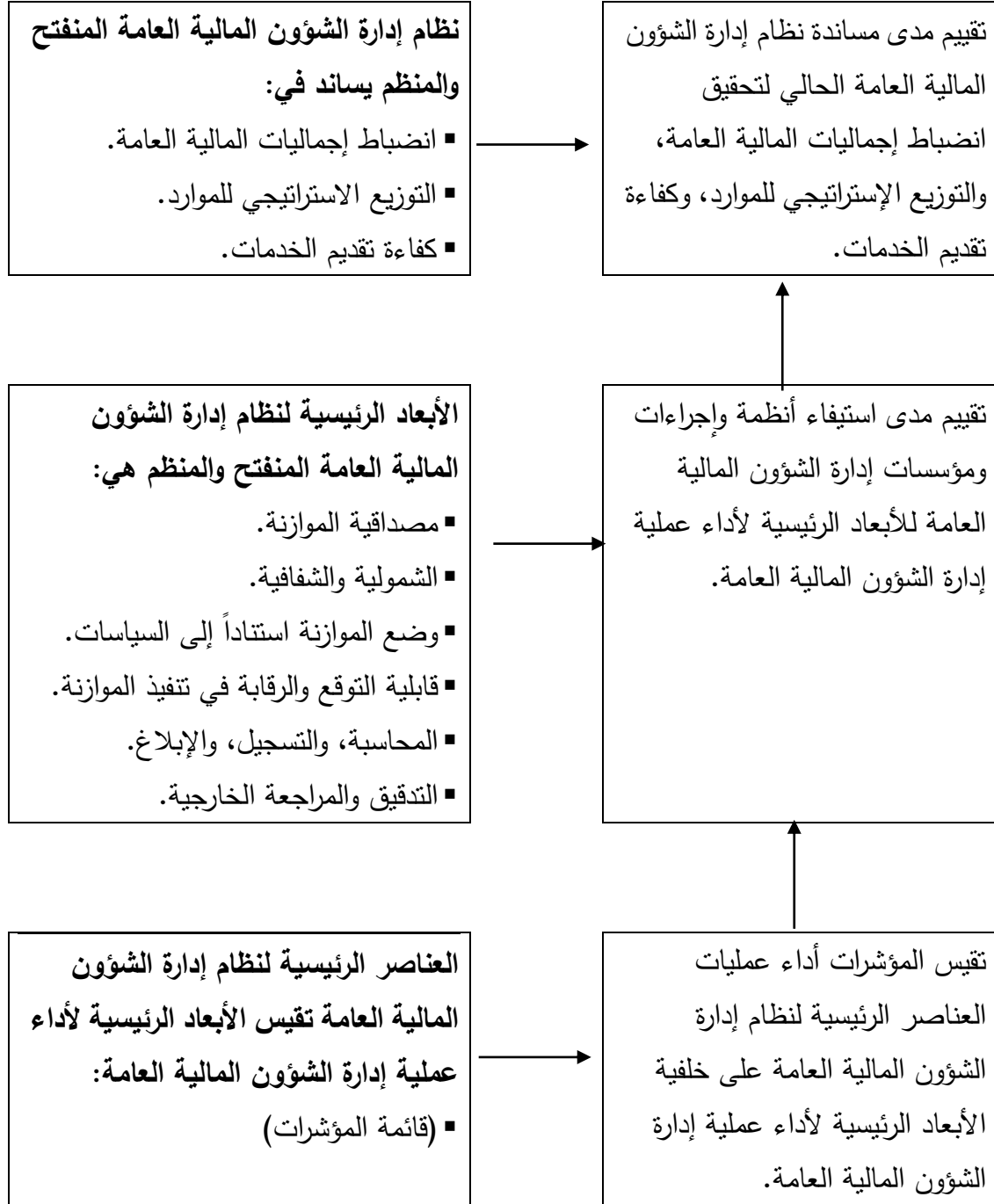
1. العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
2. أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
3. مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
4. مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

وهناك العديد من المؤشرات الدولية عالية المستوى لتقييم الأداء المالي الحكومي وتحسينه والمساءلة المالية، وفيما يلي الإطار الدولي لمكوناتها: (البنك الدولي، إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة، 2005 م، ص8)

A. نواتج إدارة الشؤون المالية العامة: مصداقية الموازنة:	
مُجمل نواتج الإنفاق مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً.	PI-1
تشكيلة نواتج الإنفاق مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً.	PI-2
مُجمل نواتج الإيرادات مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً.	PI-3
أصل ورصد متأخرات مدفوعات الإنفاق.	PI-4
B. القضايا المشتركة الرئيسية: الشمولية والشفافية:	
تصنيف الموازنة.	PI-5
شمولية المعلومات التي تتضمنها وثائق الموازنة.	PI-6
مدى العمليات الحكومية غير المبلغ عنها.	PI-7
شفافية العلاقات المالية العامة فيما بين الهيئات الحكومية.	PI-8
الرقابة على مجمل المخاطر المالية العامة من جهات القطاع العام الأخرى.	PI-9
قدرة الجمهور على الوصول إلى المعلومات عن المالية العامة.	PI-10
C. دورة الموازنة:	
C(i) وضع الموازنة استناداً إلى السياسات:	
النظامية والمشاركة في عملية وضع الموازنة السنوية.	PI-11
منظور متعدد السنوات في التخطيط، وسياسات الإنفاق، ووضع الموازنة.	PI-12
C(ii) قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة:	
شفافية واجبات والتزامات دافعي الضرائب.	PI-13

فعالية إجراءات تسجيل دافعي الضرائب وفرض الضرائب.	PI-14
فعالية جباية مدفوعات الضرائب.	PI-15
قابلية توقع توفر الموارد المالية لارتباطات الإنفاق.	PI-16
تسجيل وإدارة شؤون الأرصدة النقدية والديون والضمانات.	PI-17
فعالية ضوابط كشف الرواتب والأجور.	PI-18
المنافسة، وتحقيق القيمة مقابل المال، والضوابط في التوريدات.	PI-19
فعالية الضوابط الداخلية بالنسبة للإنفاق غير الرواتب والأجور.	PI-20
فعالية المراجعة الداخلية للحسابات.	PI-21
(iii) C المحاسبة، والتسجيل، والإبلاغ:	
انتظام وإحكام توقيت مطابقة الحسابات.	PI-22
توفر المعلومات عن الموارد التي تستلمها وحدات تقديم الخدمات.	PI-23
نوعية وإحكام توقيت التقارير عن الموازنة في سنتها.	PI-24
نوعية وإحكام توقيت البيانات المالية السنوية.	PI-25
(iv) C التدقيق والمراجعة الخارجية:	
نطاق وطبيعة ومتابعة المراجعة الخارجية.	PI-26
تمحيص الهيئة التشريعية لقانون الموازنة السنوية.	PI-27
تمحيص الهيئة التشريعية لتقارير المراجعة الخارجية.	PI-28
D. ممارسات الجهات المانحة:	
قابلية توقع المساندة المباشرة للموازنة.	D-1
المعلومات المالية التي تتيحها الجهات المانحة بشأن وضع الموازنة ورفع التقارير عن المعونات للمشروعات والبرامج.	D-2
نسبة المعونات التي تتم إدارة شؤونها باستخدام إجراءات البلدان المعنوية.	D-3

4.3.3 الهيكل العام لإطار قياس أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة:



شكل رقم (4.1) الهيكل العام لإطار قياس أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة

المصدر: (البنك الدولي، الإنفاق العام والمسؤولية المالية، إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية

العامة، يونيو 2005 ص 6).

4.3.4 الاطار العام لقياس أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة المُفتّح والمُنْتَظَم:

وهي عبارة عن مؤشرات لقياس أداء المالية العامة، تم وضعها من خلال برنامج الشركات المعني بالإنفاق العام والمسؤولية المالية، وهو برنامج شركات بين هيئات متعددة يرعاه كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ووزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة خارجية مملكة النرويج، وسكرتارية الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، والشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا، وفيما يلي الاطار العام لقياس أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة المُفتّح والمُنْتَظَم (البنك الدولي، 2005م، ص1).

▪ البعد الأول: مصداقية الموازنة:

يعني أن الموازنة واقعية ويجري تنفيذها حسب القصد منها.

▪ البعد الثاني: الشمولية والشفافية:

يهدف إلى تقييم مدى شمولية مكونات الموازنة ومستوى شفافية البيانات والإيضاحات المالية ودرجة رصد المخاطر المالية ومتابعتها، ومدى توفير المعلومات المالية والمخاطر المحتملة على المالية العامة؛ لاطلاع المواطنين والمهتمين في ذلك المجال.

▪ البعد الثالث: وضع الموازنة استناداً إلى السياسات:

يهدف إلى بيان مدى مراعاة الأهداف والسياسات التي تضعها الحكومة (برنامج عمل الحكومة) عند إعداد الميزانية العامة للدولة.

▪ البعد الرابع: قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة:

يقيّم مستوى التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة بطريقة تتسم بالانتظام وقابلية التوقع ومدى فعالية عملية الرقابة والتوجيه في استخدام الأموال العامة.

▪ البعد الخامس: المحاسبة، والتسجيل، والإبلاغ:

يهتم بمدى كفاءة النظم المحاسبية والسجلات والتقارير ومدى كفاءة وانتظام السجلات بما يستوفى أغراض ضبط عمليات اتخاذ القرار ورفع التقارير والإبلاغ.

▪ البعد السادس: التدقيق والمراجعة الخارجية

يركز على تقييم كفاءة الرقابة والتدقيق والمراجعة الخارجية على الأموال العامة ومتابعة ومساءلة المعنيين بالملاحظات الواردة بالتقرير.

4.3.5 الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية 2010-2015 م

تُعد عملية تقويم وضبط الأداء المالي من أهم الأدوات التي تساعد إدارة المؤسسة على قياس فعالية وكفاءة أدائها المالي، والكشف عن أوجه الخلل بما يضمن بقائها واستمراريتها، كما أن عملية التقويم تظهر التطور الذي حققته المؤسسة في سعيها نحو الأفضل، مما يساعد على إيجاد نوع من التنافس بين الإدارات والأقسام المختلفة للمؤسسة وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها المالي.

وتعتبر الموازنات العامة من الأدوات المهمة التي تستخدم لغرض تقويم الأداء وذلك لأن الموازنات العامة تعبر عن الخطط في صورة كمية لفترة زمنية محددة في المستقبل، وهذا ما يزيد أهميتها في عملية التقويم، لأنها تحدد معايير أو مقاييس الأداء خلال فترة الموازنة، مما يساعد على قياس الانحرافات عن الأداء الفعلي والمطلوب بالموازنة وبالتالي معالجة تلك الانحرافات.

ويبين الجدول التالي الأداء المالي لتنفيذ وزارة المالية الفلسطينية الموازنة العامة للسنوات 2013-2015 (وزارة المالية، الموازنة العامة 2016 م)

جدول (4.1): مقارنة الإيرادات الفعلية النقدية بالنفقات الفعلية (بالمليون دولار)

السنة	الإيرادات الفعلية النقدية	النفقات الفعلية	الانحراف	نسبة الانحراف
2013	290,959	390,893	-99,934	-26%
2014	102,528	439,061	-336,533	-77%
2015	142,739	375,053	-232,314	-62%

يتبين من الجدول (4.1) وجود عجز كبير في الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية في قطاع غزة للسنوات من 2013-2015، الأمر الذي يستدعي دراسة المتغيرات التي تتعلق بتحسين الأداء المالي والعمل على تحسين الأداء المالي وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة.

الفصل الخامس

منهجية الدراسة

الفصل الخامس

منهجية الدراسة

5.1 مقدمة:

تُعَدُّ منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً، حيث يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي للدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي؛ للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوعها تحقيقاً لأهداف الدراسة، لذا يهدف هذا الفصل إلى بيان منهجية الدراسة وإجراءاتها حيث يتناول توضيحاً لأسلوب الدراسة المستخدم، ووصفاً لمجتمعها وعينتها، وكذلك الأداة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها، وأخيراً المعالجات الإحصائية المستخدمة في هذا الخصوص.

5.2 أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة؛ بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يُبنى عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع، ومعلوم أن المنهج الوصفي طريقة من طرق التحليل والتفسير العلمي المنظم من أجل الوصول إلى نتائج محددة لمشكلة اجتماعية أو إنسانية، وذلك بالرجوع إلى الدراسات ذات العلاقة وأدبيات نظم المعلومات المحاسبة والاعتماد على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات.

5.3 طرق جمع البيانات

تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

1. مصادر البيانات الثانوية: تم معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة، وبعض المواقع الإلكترونية ذات الصلة.
2. مصادر البيانات الأولية: تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض.

5.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي الإدارة العليا من الفئة العليا، والفئة الأولى، وموظفي الفئة الثانية من المحاسبين والمراقبين الماليين والمدققين الداخليين، ومأموري تقدير الضريبة الذين يستخدمون الأنظمة المحاسبية المحوسبة في عملهم في وزارة المالية والبالغ عددهم (340) موظفاً، وذلك حسب بيانات الإدارة العامة للشؤون الإدارية بوزارة المالية لعام 2016م.

5.5 عينة الدراسة:

تم تحديد عينة الدراسة من خلال المعادلة الإحصائية التالية:

بغض النظر عن حجم العينة فإن أقل حجم عينة يعطى من المعادلة التالية:

$$n = \left(\frac{Z}{2m} \right)^2$$

حيث $Z = 1.96$ ، عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، الخطأ الهامشي $= 0.05$:

لذلك فإن حجم العينة في هذه الحالة يساوي:

$$n = \left(\frac{1.96}{2 * 0.05} \right)^2 \cong 385$$

حجم العينة المصحح يعطى من المعادلة التالية:

$$n = \left(\frac{nN}{N + n - 1} \right)$$

حيث $N = 385$ تشير إلى حجم مجتمع العينة

وبذلك فإن حجم العينة المطلوب يساوي:

$$n = (385 * 340) / (340 + 385 - 1) = 180$$

وقد قام الباحث بتوزيع 200 استبانة، بنسبة 58.82% وهذا أكثر مما هو مطلوب في حجم العينة السابق ذكره، وذلك لتحقيق زيادة أكبر في دقة النتائج، وقد تم استرداد 186 استبانة بنسبة 93%، علماً بأن عينة الدراسة هي عينة عشوائية طبقية.

5.5.1 العينة الاستطلاعية

تم اختيار عينة استطلاعية مكونة من (33) مفردة من مجتمع الدراسة، ووزعت الاستبانة عليها وقد استُرد منها (31) استبانة، وقد تم إجراء التحليل الإحصائي عليها للتحقق من الاتساق الداخلي والصدق البنائي وثبات الاستبانة، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيعها على جميع مفردات عينة الدراسة.

5.6 حدود الدراسة:

حدود الدراسة على النحو التالي:-

أولاً/ الحدود المكانية:-

تقتصر الدراسة على وزارة المالية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية فقط وذلك لصعوبة التنقل والتواصل مع المحافظات الشمالية في الوطن بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة.

ثانياً/ الحدود الزمنية:-

تقتصر الدراسة على تحليل جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية خلال عام 2016م.

5.7 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "دور جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية (دراسة تطبيقية)" لتستقر في صورتها النهائية على (93) فقرة، انظر الملحق رقم (2) .

وتتكون استبانة الدراسة من خمسة أقسام رئيسة، وهي على النحو التالي:

القسم الأول: عبارة عن المعلومات العامة للمستجيب (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الدورات التدريبية، مكان العمل، النظام المحاسبي المستخدم، عدد سنوات استخدام النظام المحاسبي).

القسم الثاني: وهو عبارة عن المحور الأول للدراسة (تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي) ويتكون من (10) فقرات.

القسم الثالث: وهو عبارة عن المحور الثاني للدراسة (تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي) ويتكون من (10) فقرات.

القسم الرابع: وهو عبارة عن المحور الثالث للدراسة (تتوفر مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي) ويتكون من (5) مجالات، و (48) فقرة.

المجال الأول: (يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي) ويتكون من (09) فقرات.

المجال الثاني: (يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي) ويتكون من (09) فقرات.

المجال الثالث: (يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي) ويتكون من (10) فقرات.

المجال الرابع: (يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي) ويتكون من (09) فقرات.

المجال الخامس: (يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي) ويتكون من (11) فقرة.

القسم الخامس: وهو عبارة عن المحور الرابع للدراسة (تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية).

(ترشيد النفقات العامة، زيادة الإيرادات العامة، تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة، دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي) ويتكون من (4) مجالات، و (25) فقرة.

المجال الأول: (ترشيد النفقات العامة) ويتكون من (06) فقرات.

المجال الثاني: (زيادة الإيرادات العامة) ويتكون من (06) فقرات.

المجال الثالث: (تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة) ويتكون من (07) فقرات.

المجال الرابع: (دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي) ويتكون من (06) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس خماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب جدول (1):

جدول (5.1): درجات المقياس

الاستجابة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

5.8 صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه"، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001 م، ص 179). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق الاستبانة من خلال المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق الاستبانة "هو أن يختار الباحث عدداً من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجائي، 2010 م، ص 107) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من تسعة متخصصين في المحاسبة وإدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد تم الاستجابة لآراء المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، وفيما يلي بيان الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة:

المحور الأول: يوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور "تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تعتبر المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية عن الأحداث المالية بصورة صحيحة.	.632	*0.000
2.	تتصف المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالحياد وعدم التحيز.	.497	*0.000
3.	تتصف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالثبات في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية خلال الفترات المالية.	.635	*0.000
4.	تمكن نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الوزارة من إجراء المقارنات للبيانات المالية الحكومية بين الفترات المالية.	.528	*0.000
5.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على التحقق من صدق المعلومات الصادرة عنها.	.676	*0.000
6.	تقدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات سهلة الاستيعاب والفهم لمستخدمي المعلومات المالية الحكومية.	.675	*0.000
7.	تتسم المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالدقة العالية.	.700	*0.000
8.	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تتسم بالموضوعية(القابلية للتحقق).	.618	*0.000
9.	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في ضمان الشفافية للمعلومات المحاسبية.	.729	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
10	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات مكتملة تغطي جميع جوانب النشاط الذي تصفه.	.524	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المحور الثاني: يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تُوفّر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية حاجات المستويات الإدارية المختلفة للمعلومات في الوقت المناسب.	.742	*0.000
2.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في إعداد وإصدار التقارير المالية الدورية في المواعيد المحددة لها.	.611	*0.000
3.	تُمكن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية من معرفة نفقات والتزامات وإيرادات الوزارات والمؤسسات الحكومية في أي وقت.	.593	*0.000
4.	تُساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في توفير المعلومات الخاصة بالموقف المالي الحكومي في كل لحظة.	.517	*0.003
5.	تُساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في التنبؤ بالنفقات والإيرادات المستقبلية.	.494	*0.005
6.	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات مناسبة لأغراض الرقابة والتقييم.	.726	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
7.	تتصف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالمرونة.	.513	*0.003
8.	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات واضحة ومُناسقة دون تعارض أو تناقض.	.630	*0.000
9.	تتصف المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالشمولية والترابط.	.588	*0.001
10.	تُمكن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية المُستخدم من الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسرعة وبسهولة.	.783	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المحور الثالث: يوضح جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تطلب نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية من المُستخدم تغيير كلمة المرور بشكل دوري.	.683	*0.000
2.	يوجد دليل استخدام يحدد آلية الدخول وأمن النظام من قبل الفئات المختلفة من مستخدمي النظم في وزارة المالية.	.565	*0.001
3.	يوجد ضوابط رقابية لحماية الأجهزة والأنظمة المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية.	.780	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
4.	يوجد فصل وتحديد في صلاحيات استخدام النظام من حيث التسجيل (الإدخال) والاعتماد والرقابة على العمليات المالية في النظم.	.427	*0.000
5.	يتم منح المستخدم صلاحيات محددة في النظم تمكنه من الوصول فقط الى البيانات اللازمة لتمكينه من القيام بالمهام الوظيفية الموكلة إليه.	.491	*0.017
6.	يتم وضع سيرفترات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في غرف آمنة ويقتصر الوصول إليها على أشخاص مخولين بذلك.	.585	*0.005
7.	تحتوي النظم على إجراءات فعالة تمنع غير المصرح لهم من الوصول إلى قواعد البيانات سواءً من داخل الوزارة أو خارجها.	.665	*0.000
8.	يتم الاحتفاظ بنسخ احتياطية لكل من الأنظمة والملفات (البيانات) المكونة للنظام في أماكن آمنة من الكوارث والطوارئ.	.510	*0.003
9.	يتم مواكبة تحديث وسائل وإجراءات أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية وفقاً للتطور التكنولوجي المتسارع.	.792	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم)المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي. " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم)المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي." والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تتوفر إجراءات السرية في الدخول إلى نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.	.459	*0.009

2.	يوجد سياسات وإجراءات موثقة تحدد آلية حماية سرية البيانات والمعلومات المتوفرة في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.	.714	*0.000
3.	يتم تعميم الإجراءات المتبعة في تأمين حماية سرية المعلومات لمستخدمي نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية.	.786	*0.000
4.	يتم مراجعة آلية تأمين سرية المعلومات وحماية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات	.828	*0.000
5.	يتم تشفير البيانات المخزنة في قواعد بيانات نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية.	.836	*0.000
6.	يوجد قيود على عملية تزويد المعلومات السرية لأي طرف خارج وزارة المالية.	.692	*0.000
7.	يلتزم مستخدمو النظم بالقيود المفروضة على عملية تزويد المعلومات السرية لأي طرف خارج وزارة المالية.	.798	*0.000
8.	يتم إتلاف التقارير والبيانات المطبوعة بطريقة آمنة بعد الانتهاء من استخدامها.	.713	*0.000
9.	يلتزم مستخدمو نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية بعمل كلمة سر لحماية شاشة التوقف على الأجهزة.	.401	*0.025

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية(النظم)المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم)المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	يوجد سياسات وإجراءات موثقة تحدد خصوصية التعامل مع البيانات والمعلومات المتوفرة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.	.772	*0.000
2.	يتم مراجعة إجراءات خصوصية البيانات والمعلومات بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	.807	*0.000
3.	تلتزم وزارة المالية بحماية المعلومات الشخصية في النظم المحاسبية الإلكترونية من الضياع أو الاستخدام غير المصرح به.	.604	*0.005
4.	تُفصح وزارة المالية عن سياسات تأمين خصوصية البيانات والمعلومات التي تحصل عليها وتخزنها في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.	.731	*0.001
5.	يتم الحصول على ترخيص باستخدام البيانات والمعلومات من أصحاب الحسابات قبل الإفصاح عن بياناتهم لأطراف أخرى.	.812	*0.010
6.	يتم إعلام أصحاب الحسابات في الحالات التي يتم الإفصاح بها عن بياناتهم لأطراف أخرى.	.858	*0.024
7.	تحتوي النظم على إجراءات تحدد المصرح لهم بفحص التغييرات التي تستحدث على آليات تأمين الخصوصية.	.714	*0.000
8.	يتم مواكبة التغييرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لتعزيز موضوع الخصوصية.	.926	*0.000
9.	يستطيع جميع الأفراد والمؤسسات والشركات الاطلاع على تفاصيل حساباتهم في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت.	.773	*0.005
10.	ترتبط صلاحيات مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالهيكل التنظيمي المعتمد للوزارة.	.867	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي. " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي. " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	يوجد ربط إلكتروني بين أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية المختلفة في وزارة المالية في كافة مواقعها.	.707	*0.000
2.	يوجد ربط إلكتروني بين النظم الإلكترونية في وزارة المالية والنظم الإلكترونية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات المحلية.	.696	*0.000
3.	يوجد سياسات وإجراءات موثقة تحدد سلامة وتكامل عمليات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.	.492	*0.005
4.	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتحقق من نوع البيانات المدخلة بحيث لا تخالف طبيعة البيانات في الحقل المدخل قبل عملية حفظ البيانات.	.579	*0.001
5.	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتأكد من إدخال جميع البيانات المطلوبة قبل عملية حفظ	.457	*0.010
6.	تُظهر النظم رسائل للمستخدم بشأن الأخطاء المنطقية المتوقعة لإظهار البند الخطأ وما يجب على المستخدم أن يفعله لتصحيح هذا الخطأ.	.404	*0.024
7.	تقوم النظم بمراجعة مجاميع حقل(خانة)القيم النقدية مثل المجموع الكلي للقيم المتعلقة بالعمليات المدخلة ومقارنتها مع المدخلات الفعلية.	.596	*0.000

م	الفقرة	معامل الارتباط لارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (.Sig)
8.	تقوم النظم بإظهار مجموع عدد العمليات المطلوب إدخالها ومقارنتها بعدد العمليات التي تم إدخالها فعلاً للتأكد من تنفيذ كافة العمليات المطلوبة.	.601	*0.000
9.	يتم تحديد الوقت والتاريخ والاسم عند تنفيذ كل عملية (إدخال، مراجعة، اعتماد، تدقيق، طباعة، استعلام) في النظم في وزارة المالية.	.495	*0.005

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط لارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تستطيع النظم تنفيذ أنشطة معالجة البيانات من إدخال، وتخزين، ومعالجة، وإعداد تقارير بأكثر قدر من مستويات الكفاءة الممكنة.	.515	*0.003
2.	نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية جاهزة ومتوفرة عند الحاجة إليها في أي وقت.	.588	*0.001
3.	يستطيع المستخدم الحصول على المعلومات والتقارير من نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية بنفسه دون الاستعانة بالمبرمجين.	.813	*0.000
4.	يتم تقييم جاهزية النظم الإلكترونية في وزارة المالية بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعة التي تتعلق بجاهزيتها.	.611	*0.000

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (.Sig)
5.	يتم عمل صيانة دورية وقائية للنظم لاكتشاف نقاط الضعف والقصور والمشاكل التي يمكن أن تسبب في حدوث أعطال فيها قبل حدوثها.	.721	*0.000
6.	تستمر النظم بالعمل في حالة انقطاع الكهرباء أو أي طارئ، وتعطي الفرصة لحفظ البيانات والخروج منها بأمان.	.647	*0.000
7.	يتم استعادة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية وإعادة تشغيلها في أسرع وقت ممكن في حال حدوث أخطاء فنية.	.713	*0.000
8.	تحفظ البيانات ولا يحدث فقدان لها في حال حدوث مشاكل فنية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.	.476	*0.007
9.	عند حدوث أعطال مادية في الأجهزة المستخدمة في تشغيل النظم يتم إصلاحها واستبدالها أو توفير بديل فوري لتقليل وقت أعطال النظم.	.745	*0.000
10.	يتم تدريب مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على التعامل مع الحالات الطارئة التي تتعرض لها.	.785	*0.000
11.	يتم تطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بشكل دائم ومستمر.	.645	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المحور الرابع: يوضح جدول (9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "ترشيد النفقات العامة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "ترشيد النفقات العامة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تساعد على ترشيد النفقات العامة.	.750	*0.000

2.	تساهم النظم المحاسبية الإلكترونية في ضبط الإنفاق العام من خلال ربط أوامر الشراء وعمليات الصرف بالموازنة العامة إلكترونياً.	.817	*0.000
3.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في تنفيذ الموازنة العامة في حدود المخصصات المتاحة وتقليل نسب الانحرافات في الموازنة التي تتعرض لها أثناء تنفيذ الموازنة ومعالجتها.	.513	*0.000
4.	تُساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية الإدارة والمستخدمين في ترتيب أولويات صرف النفقات.	.804	*0.000
5.	تُظهر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية رسائل وتقارير بمواعيد استحقاق صرف النفقة.	.659	*0.000
6.	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتحقق من قيمة النفقة عند صرفها بحيث لا تقل عن الحد الأدنى ولا تتجاوز الحد الأقصى المسموح به للنفقة وفق مستنداتها	.680	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (10) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "زيادة الإيرادات العامة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 $\leq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.10): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "زيادة الإيرادات العامة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط لايرون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تساهم في تعظيم (زيادة) الإيرادات العامة المحلية.	.637	*0.000
2.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية الإدارة والمستخدمين في ترتيب أولويات تحصيل الإيرادات.	.765	*0.000

3.	تُظهر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية رسائل وتقارير بمواعيد استحقاق تحصيل الإيراد.	.840	*0.000
4.	يحقق الربط الإلكتروني بين النظم في وزارة المالية والنظم في الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات المحلية، تحصيل الإيرادات العامة المستحقة قبل تقديم الخدمات الحكومية وتنفيذ عمليات الصرف.	.866	*0.000
5.	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات عن جميع الإيرادات العامة المطلوبة من الشخص الواحد في أي وقت.	.820	*0.000
6.	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتحقق من قيمة الإيراد عند تحصيله بحيث لا يقل عن الحد الأدنى ولا يتجاوز الحد الأقصى للمبالغ المطلوب تحصيلها.	.751	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (11) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.11): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	يوجد إجراءات رقابية إلكترونية فعالة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على النفقات والإيرادات العامة.	.826	*0.000
2.	يوجد إجراءات رقابية إلكترونية فعالة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على الإيرادات العامة.	.752	*0.000
3.	تخضع جميع العمليات المالية والمحاسبية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية لإجراءات رقابية إلكترونية.	.790	*0.000

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
4.	تتميز إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بأنها إجراءات وقائية تكشف الانحرافات والتجاوزات قبل حدوثها.	.824	*0.000
5.	تقدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية المعلومات اللازمة لجهات الرقابة الداخلية والخارجية للحكومية.	.768	*0.000
6.	تساعد إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في التأكد من أن تصميم وتشغيل النظم تم وفق الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	.714	*0.000
7.	تحقق إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية تنفيذ المعاملات وفق القوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح والقرارات المعمول بها.	.841	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (12) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.12): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تتميز المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بإمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ القرار لكافة المستويات الإدارية.	.388	*0.031
2.	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في تلبية حاجات المستويات الإدارية المختلفة للمعلومات.	.696	*0.000

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
3.	يتم استخدام المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في اتخاذ القرار بشكل دائم.	.600	*0.000
4.	تتميز تقارير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الصادرة عن وزارة المالية بالبساطة والوضوح وتخدم الإدارة في وظائفها الإدارية.	.820	*0.000
5.	المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية جاهزة لعملية اتخاذ القرار ولا تحتاج إلى معالجات أخرى.	.871	*0.000
6.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في تحديد البديل الأمثل من البدائل المتاحة الذي يمثل القرار المتخذ.	.713	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وقد تم ذلك على النحو التالي:

يبين جدول (13) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

جدول (5.13): معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	المحور/ المجال
*0.000	.672	المحور الأول: تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
*0.000	.686	المحور الثاني: تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
*0.000	0.964	المحور الثالث: تتوفر مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
*0.000	.828	المجال الأول: يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
*0.000	.858	المجال الثاني: يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
*0.000	.891	المجال الثالث: يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
*0.000	.777	المجال الرابع: يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
*0.000	.764	المجال الخامس: يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
*0.000	0.908	المحور الرابع: تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.
*0.000	.684	المجال الأول: ترشيد النفقات العامة.
*0.001	.578	المجال الثاني: زيادة الإيرادات العامة.
*0.000	.727	المجال الثالث: تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة.
*0.000	.770	المجال الرابع: دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

5.9 ثبات الاستبانة: Reliability

يقصد بثبات الاستبانة هو "أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية"، ويقصد به أيضاً إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة. وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (14).

جدول (5.14): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
1.	المحور الأول: تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	10	0.818	0.904
2.	المحور الثاني: تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	10	0.806	0.898
3.	المحور الثالث: تتوفر مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	48	0.961	0.980
4.	المجال الأول: توفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	9	0.771	0.878
5.	المجال الثاني: يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	9	0.867	0.931
6.	المجال الثالث: توفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	10	0.921	0.960
7.	المجال الرابع: يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	9	0.730	0.854

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
8.	المجال الخامس: يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	11	0.857	0.926
9.	المحور الرابع: تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.	25	0.933	0.965
10.	المجال الأول: ترشيد النفقات العامة.	6	0.778	0.882
11.	المجال الثاني: زيادة الإيرادات العامة.	6	0.872	0.934
12.	المجال الثالث: تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة.	7	0.880	0.938
13.	المجال الرابع: دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي.	6	0.786	0.887
14.	جميع المحاور معاً.	93	0.968	0.984

*الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتضح من جدول (14) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور حيث تتراوح بين (0.730،0.921)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.968)، كما كانت قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل محور بقيمة (0.854،0.960)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.984) وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع، ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها صالحة لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

5.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ الاستبانة وتحليلها من خلال برنامج التحليل الإحصائي

(SPSS) Statistical Package for the Social Sciences.

5.10.1 اختبار التوزيع الطبيعي: Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S)

لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، و النتائج كما في جدول (5.15).

جدول (5.15): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية
1.	المحور الأول: تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	0.104
2.	المحور الثاني: تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	0.088
3.	المحور الثالث: تتوفر مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	0.164
4.	المحور الثالث/المجال الأول: يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى	0.082
5.	المحور الثالث/المجال الثاني: يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى	0.200
6.	المحور الثالث/المجال الثالث: يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى	0.405
7.	المحور الثالث/المجال الرابع: يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى	0.085
8.	المحور الثالث/المجال الخامس: يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.	0.058
9.	المحور الرابع: تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.	0.130
10.	المحور الرابع/المجال الأول: ترشيد النفقات العامة.	0.086
11.	المحور الرابع/المجال الثاني: زيادة الإيرادات العامة.	0.210
12.	المحور الرابع/المجال الثالث: تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة.	0.056
13.	المحور الرابع/المجال الرابع: دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي.	0.230
	جميع محاور الاستبانة	0.200

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (5.15) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع محاور الدراسة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المحاور تتبع التوزيع الطبيعي.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي، والمتوسط الحسابي النسبي.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
5. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة المتوسط وهو 3 أو زادت أو قلت عن ذلك، وقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
6. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
7. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance – ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات، استخدمه الباحث للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.
8. تحليل الاختبار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) يهتم بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة كمية على متغير تابع كمي.

الفصل السادس
تحليل البيانات
واختبار فرضيات الدراسة

الفصل السادس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

6.1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية التي اشتملت على (الجنس، الفئة العمرية، عدد سنوات الخبرة في وزارة المالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الدورات التدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، الإدارة التابع لها الموظف، النظام المحاسبي المحوسب الذي يستخدمه الموظف، سنوات استخدام النظام المحاسبي)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المجمعّة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (statistical package for the social sciences-SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

6.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

6.2.1 توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول (6.1): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة المئوية %	العدد	الجنس
76.3	142	ذكر
23.7	44	أنثى
100.0	186	المجموع

يتضح من جدول (6.1) أن ما نسبته 76.3% من عينة الدراسة ذكور، بينما 23.7% إناث، ويشير ذلك أن معظم مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية هم ذكور؛ مما يساعدهم على تحمل ضغط العمل بشكل أفضل، ومواكبة التطورات التكنولوجية بشكل أسرع، نتيجة استقرارهم في العمل أكثر من الإناث اللواتي لديهنّ أعباء اجتماعية ويحصلن على إجازات غير اعتيادية بشكل أكثر.

6.2.2 توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية:

جدول (6.2): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية %
30 عام فأقل	45	24.2
31-40 عام	106	57
41-50 عام	24	12.9
51 عام فأكثر	11	5.9
المجموع	186	100.0

يتضح من جدول (6.2) أن ما نسبته 24.2% من عينة الدراسة أعمارهم 30 سنة فأقل، 57% تتراوح أعمارهم من 31-40 سنة، 12.9% تتراوح أعمارهم من 41-50 سنة، بينما 5.9% أعمارهم 51 فأكثر.

ويشير ذلك إلى أن الفئة الأكبر من مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية هي فئة شابة وقادرة على تحمل ضغط العمل وتستطيع التدريب والتطور ومواكبة التكنولوجيا الحديثة بما ينعكس بشكل أفضل على أداء وزارة المالية.

6.2.3 توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في وزارة المالية:

جدول (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في وزارة المالية الفلسطينية

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	57	30.6
5 - 10 سنة	71	38.2
11-15 سنة	31	16.7
15 سنة فأكثر	27	14.5
المجموع	186	100.0

يتضح من جدول (6.3) أن ما نسبته 30.6% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم في وزارة المالية أقل من 5 سنوات، 38.2% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم في وزارة المالية تتراوح بين 5-10 سنة، 16.7% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم في وزارة المالية تتراوح بين 11-15 سنة،

بينما 14.5% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم في وزارة المالية 15 سنة فأكثر، ويشير ذلك إلى أن مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية لديهم الخبرة والمعرفة الكافية في استخدامها والتعامل معها، ويزيد من درجة الثقة والاعتماد على استجاباتهم حيث بلغت نسبة من لديه خبرة أكثر من 5 سنوات 69.4%، وهم أكثر من ثلثي العينة المختارة، وهذا يعني أن 70% من أفراد العينة لديهم 5 سنوات خبرة فأكثر في وزارة المالية مما يعطي الثقة ويزيد درجة الاعتماد على إجاباتهم.

6.2.4 توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (6.4): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي
2.2	4	دبلوم
78.5	146	بكالوريوس
18.8	35	ماجستير
0.5	1	دكتوراه
100.0	186	المجموع

يتضح من جدول (6.4) أن ما نسبته 2.2% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم، 78.5% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 18.8% مؤهلهم العلمي ماجستير، بينما 0.5% مؤهلهم العلمي دكتوراه، ويشير ذلك إلى أن مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مؤهلين علمياً، وأن خمس عدد العينة تقريباً من حملة الشهادات العليا الماجستير والدكتوراه؛ مما يساعد على الاستخدام الأمثل لهذا النظم، وأن معظم أفراد العينة يحملون الدرجة الجامعية الأولى "البكالوريوس".

6.2.5 توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول (6.5): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية %	العدد	التخصص العلمي
90.3	168	محاسبة
4.3	8	إدارة أعمال
0.5	1	اقتصاد

النسبة المئوية %	العدد	التخصص العلمي
3.2	6	برمجة
1.1	2	تكنولوجيا معلومات
0.5	1	هندسة
100.0	186	المجموع

يتضح من جدول (6.5) أن ما نسبته 90.3% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، 4.3% تخصصهم العملي إدارة أعمال، 0.5% تخصصهم العلمي اقتصاد، 3.2% تخصصهم العلمي برمجة، 1.1% تخصصهم العلمي تكنولوجيا معلومات، بينما 0.5% مؤهلهم العلمي هندسة، ويشير ذلك إلى أن الغالبية العظمى من مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هم محاسبون، ولديهم التأهيل العلمي المناسب للتعامل مع هذه النظم، وهم الأقدر والأنسب لفهم مشكلة الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وبالتالي الخروج بنتائج وتوصيات حقيقية وواقعية وفعالة، كما يلاحظ بأن عدد الموظفين المتخصصين في مجال البرمجة وتكنولوجيا المعلومات قليل بالمقارنة مع باقي التخصصات وكبر عدد وحجم الأنظمة المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية.

6.2.6 توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (6.6): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المسمى الوظيفي
2.2	4	رئيس شعبة
18.3	34	رئيس قسم
23.1	43	مدير دائرة
4.8	9	مدير عام فما فوق
38.7	72	محاسب
8.6	16	مراقب مالي
0.5	1	مفتش ضريبي
3.2	6	مخمن
0.5	1	مدخل بيانات
100.0	186	المجموع

يتضح من جدول (6.6) أن ما نسبته 2.2% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي رئيس شعبة، 18.3% مساهم الوظيفي رئيس قسم، 23.1% مساهم الوظيفي مدير دائرة، 4.8% مساهم الوظيفي مدير عام فما فوق، 38.7% مساهم الوظيفي محاسب، 8.6% مساهم الوظيفي مراقب مالي، 0.5% مساهم الوظيفي مفتش ضريبي، 3.2% مساهم الوظيفي مخمن، بينما 0.5% مساهم الوظيفي مُدخل بيانات، ويشير ذلك إلى أن عينة الدراسة شملت جميع المسميات الوظيفية العاملة في وزارة المالية وتستخدم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وإن توزيع العينة على المسميات الوظيفية والإشرافية منطقي وواقع حسب الهيكل التنظيمي للوزارة حيث تزداد المسميات الوظيفية الدنيا، وتقل المسميات الوظيفية العليا.

6.2.7 توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية:

جدول (6.7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية

النسبة المئوية %	العدد	عدد الدورات التدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية
18.3	34	لا يوجد
46.8	87	1 - 3 دورة
22.6	42	4 - 7 دورة
12.4	23	8 دورات فأكثر
100.0	186	المجموع

يتضح من جدول (6.7) أن ما نسبته 18.3% من عينة الدراسة لم يحصلوا على دورات تدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، 46.8% من عينة الدراسة حصلوا على دورات تدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية ما بين 1-3 دورة تدريبية، 22.6% من عينة الدراسة حصلوا على دورات تدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية ما بين 4-7 دورة تدريبية، بينما 12.4% حصلوا على أكثر من 8 دورات تدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، ويشير ذلك إلى ضرورة عقد المزيد من الدورات التدريبية لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية من أجل رفع كفاءتهم وقدرتهم على التعامل مع هذه النظم والاستغلال الأمثل لإمكاناتها وقدراتها.

6.2.8 توزيع عينة الدراسة حسب الإدارة التي تعمل بها:

جدول (6.8): توزيع عينة الدراسة حسب الإدارات العامة في وزارة المالية

النسبة المئوية %	العدد	الإدارة التي تعمل بها
9.7	18	الرواتب والتقاعد
4.3	8	الموازنة العامة
4.8	9	الخزينة العامة
9.1	17	الحسابات العامة
13.4	25	الرقابة الداخلية
3.8	7	التدقيق الداخلي
3.8	7	إدارة البترول
8.1	15	ضريبة الدخل
2.7	5	الشؤون الإدارية والمالية
12.4	23	الجمارك والمكوس
6.5	12	الرقابة المالية العسكرية
11.3	21	ضريبة القيمة المضافة
3.2	6	اللوازم العامة
5.4	10	الأمن الجمركي
1.6	3	تكنولوجيا معلومات
100.0	186	المجموع

يتضح من جدول (6.8) أن ما نسبته 9.7% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للرواتب والتقاعد، 4.3% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للموازنة العامة، 4.8% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للخزينة العامة، 9.1% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للحسابات العامة، 13.4% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للرقابة الداخلية، 3.8% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للتدقيق الداخلي، 3.8% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للبترول، 8.1% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة لضريبة الدخل، 2.7% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية،

12.4% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للجمارك والمكوس، 6.5% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للرقابة المالية العسكرية، 11.3% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة، 3.2% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للوزام العامة، 5.4% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة للأمن الجمركي، بينما 1.6% من عينة الدراسة يعملون في الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، ويشير ذلك إلى أن عينة الدراسة شملت جميع الإدارات العامة في وزارة المالية التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

6.2.9 توزيع عينة الدراسة حسب النظام المحاسبي المحوسب المستخدم:

جدول (6.9): توزيع عينة الدراسة حسب النظام المحاسبي المستخدم

النسبة المئوية %	العدد	النظام المحاسبي المحوسب الذي تستخدمه
37.1	69	النظام المالي المركزي
14	26	نظام رواتب الموظفين المدنيين
3.8	7	نظام رواتب الموظفين العسكريين
10.8	20	نظام ضريبة الدخل
15.1	28	نظام ضريبة القيمة المضافة
9.7	18	نظام الجمارك والمكوس
1.6	3	نظام البترول
0.5	1	برنامج بيسان للمحاسبة
6.5	12	غير مرتبط بنظام
1.1	2	النظام المالي القياسي
100.0	186	المجموع

يتضح من جدول (6.9) أن ما نسبته 37.1% من عينة الدراسة يستخدمون النظام المالي المركزي، 14% يستخدمون نظام رواتب الموظفين المدنيين، 3.8% يستخدمون رواتب الموظفين العسكريين، 10.8% يستخدمون نظام ضريبة الدخل، 15.1% يستخدمون نظام ضريبة القيمة المضافة، 9.7% يستخدمون نظام الجمارك والمكوس، 1.6% يستخدمون نظام البترول، 0.5% يستخدمون برنامج بيسان للمحاسبة، 6.5% غير مرتبطين بنظام، بينما

1.1% يستخدمون النظام المالي القياسي، ويشير ذلك إلى أن الدراسة شملت جميع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية وإن أكثر الأنظمة المستخدمة هي النظام المالي المركزي، ثم نظام ضريبة القيمة المضافة، ثم نظام الرواتب والأجور للموظفين المدنيين.

6.2.10 توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات استخدام النظام المحاسبي:

جدول (6.10): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات استخدام النظام المحاسبي

النسبة المئوية %	العدد	سنوات استخدام النظام المحاسبي
22.6	42	1-2 سنة
10.2	19	3 سنوات
21	39	4 سنوات
46.2	86	أكثر من 5 سنوات
100.0	186	المجموع

يتضح من جدول (6.10) أن ما نسبته 22.6% من عينة الدراسة يستخدمون النظام المحاسبي لمدة تتراوح 1-2 سنة، 10.2% من عينة الدراسة يستخدمون النظام المحاسبي لمدة 3 سنوات، 21% من عينة الدراسة يستخدمون النظام المحاسبي لمدة 4 سنوات، بينما 46.2% من عينة الدراسة يستخدمون النظام المحاسبي لمدة تزيد عن 5 سنوات، ويشير ذلك إلى توفر الخبرة في استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة لدى مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية، حيث أن 67% من حجم العينة لديهم خبرة في استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية أكثر من 3 سنوات، مما يعطي الثقة في اجاباتهم.

6.3 تحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات:

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، فإذا كانت $Sig > 0.05$ (أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط وهي 3، أما إذا

كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن درجة المتوسط، وذلك من خلال قيمة الاختبار؛ فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة المتوسط والعكس صحيح.

6.3.1 اختبار الفرضية الأولى:-

تنص الفرضية الأولى على ما يلي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية".

ولاختبار هذه الفرضية تم تحليل فقرات المحور الأول وتم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6.11).

جدول (6.11): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الأول "تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تُعبّر المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية عن الأحداث المالية بصورة صحيحة.	3.99	79.78	0.69	19.56	0.00	2
2.	تتصف المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالحياد وعدم التحيز.	4.05	81.08	0.73	19.81	0.00	1
3.	تتصف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالثبات في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية خلال الفترات المالية.	3.81	76.22	0.80	13.82	0.00	8
4.	تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الوزارة من إجراء المقارنات للبيانات المالية الحكومية بين الفترات المالية.	3.83	76.54	0.76	14.87	0.00	5

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
5.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على التحقق من صدق المعلومات الصادرة عنها.	3.88	77.62	0.79	15.22	0.00	4
6.	تقدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات سهلة الاستيعاب والفهم لمستخدمي المعلومات المالية الحكومية.	3.90	78.05	0.74	16.72	0.00	3
7.	تتسم المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالدقة العالية.	3.79	75.89	0.69	15.70	0.00	9
8.	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تتسم بالموضوعية (القابلية للتحقق).	3.82	76.32	0.74	14.78	0.00	6
9.	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في ضمان الشفافية للمعلومات المحاسبية.	3.82	76.43	0.75	14.93	0.00	7
10.	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات مكتملة تغطي جميع جوانب النشاط الذي تصفه.	3.62	72.32	0.90	9.29	0.00	10
	جميع فقرات المجال معاً	3.85	77.03	0.53	21.90	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.11) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تتصف المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالحياد وعدم التحيز" يساوي 4.05 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.08%، والانحراف المعياري 0.73، وقيمة الاختبار 19.81 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 81.08% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة" توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات مكتملة تغطي جميع جوانب النشاط الذي تصفه" يساوي 3.62 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.32%، والانحراف المعياري 0.90، قيمة الاختبار 9.29، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 72.32% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.85، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 77.03%، والانحراف المعياري 0.53، قيمة الاختبار 21.90، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 لذلك يعتبر محور "توفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 77.03% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

وبذلك يتبين أنه خاصية الثقة تتوفر بنسبة (77.03%) في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

ولاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون Person لاختبار الفرضيات عند مستوى دلالة 0.05 لمعرفة ما إذا كانت العلاقة بين توفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتحسين الأداء المالي لوزارة المالية متحققة أم لا. قيمة الارتباط أكبر من 0.35. ارتباط مقبول، وأكبر 0.60. ارتباط قوي.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرضية

الجدول (6.12): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.615**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (6.22) يتبين أن قيمة معامل الارتباط 0.615 والقيمة الاحتمالية 0.00، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين توفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وبين تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.

وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (التتر، 2015 م)، ودراسة (دهمان، 2012 م)، واتفقت مع دراسة (Bukanya, 2014) في أوغندا التي توصلت إلى توفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية، وكلما كانت تلك المعلومات ذات جودة عالية تعكس مستويات أعلى من الأداء المالي، ومع دراسة (الخصاونة، 2010 م) في الأردن، التي توصلت إلى توفر خاصية الثقة في نظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الأردن، في حين اختلفت مع دراسة (سعد، 2014 م)، حيث لم تتوفر خاصية الثقة في المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية التي يقدمها المحاسبون وكلاء المكلفين للدوائر الضريبية، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى وجود ثغرات في النظم التجارية، تُستغل للتهرب الضريبي بينما الأنظمة المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية أعدت داخل وزارة المالية وتوفرت فيها خاصية الثقة في المعلومات الصادرة عنها.

6.3.2 اختبار الفرضية الثانية:-

تنص الفرضية الثانية على ما يلي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وبين تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية".

ولاختبار هذه الفرضية تم تحليل فقرات المحور الثاني، وتم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6.13).

جدول (6.13): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني "توفر خاصية الملازمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية حاجات المستويات الإدارية المختلفة للمعلومات في الوقت المناسب.	3.69	73.87	0.83	11.39	0.00	2
2.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في إعداد وإصدار التقارير المالية الدورية في المواعيد المحددة لها.	3.76	75.27	0.87	11.99	0.00	1
3.	تُمكن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية من معرفة نفقات والتزامات وإيرادات الوزارات والمؤسسات الحكومية في أي وقت.	3.64	72.80	0.98	8.87	0.00	3
4.	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في توفير المعلومات الخاصة بالموقف المالي الحكومي في كل لحظة.	3.55	70.97	0.89	8.36	0.00	8
5.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في التنبؤ بالنفقات والإيرادات المستقبلية.	3.24	64.73	0.95	3.39	0.00	10
6.	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات مناسبة لأغراض الرقابة والتقييم.	3.63	72.58	0.80	10.68	0.00	4
7.	تتصف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالمرونة.	3.55	70.94	0.86	8.64	0.00	7
8.	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات واضحة ومُناسِقة دون تعارض أو تناقض.	3.56	71.29	0.80	9.57	0.00	6

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
9.	تتصف المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية بالشمولية والترابط.	3.46	69.14	0.90	6.92	0.00	9
10.	تُمكن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية المُستخدم من الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسرعة وسهولة.	3.62	72.37	0.88	9.56	0.00	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.57	71.39	0.65	11.91	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.13) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تساعد نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية في إعداد وإصدار التقارير المالية الدورية في المواعيد المحددة لها" يساوي 3.76 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.27%، والانحراف المعياري 0.87 قيمة الاختبار 11.99 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 75.27% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تساعد نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية في التنبؤ بالنفقات والإيرادات المستقبلية" يساوي 3.24 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.73%، والانحراف المعياري 0.95 قيمة الاختبار 3.39، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني وجود موافقة بدرجة 64.73% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.57، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.39%، والانحراف المعياري 0.65 قيمة الاختبار 11.91، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور "تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 71.39% من قبل أفراد العينة على فقرات المحور.

وبذلك يتبين أن خاصية الملاءمة تتوفر بنسبة (71.39%) في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون Person عند مستوى دلالة 0.05 ؛ لمعرفة ما إذا كانت العلاقة بين توفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتحسين الأداء المالي لوزارة المالية متحققة أم لا.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرضية

جدول (6.14): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.644**	توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (6.14)، فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.644 والقيمة الاحتمالية 0.00، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية توفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية ، وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وبين تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.

وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (النتنر، 2015 م)، ودراسة (دهمان، 2012 م)، واتفقت مع دراسة (Bukanya, 2014) في أوغندا التي توصلت إلى توفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية، وكلما كانت تلك المعلومات ذات جودة عالية؛ تعكس مستويات أعلى من الأداء المالي، ومع دراسة (الخصاونة، 2010 م) في الأردن، التي توصلت إلى توفر خاصية الثقة في نظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الأردن.

6.3.3 اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.

ولاختبار هذه الفرضية تم تحليل فقرات المجالات الخمسة للمحور الثالث، وتم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، كما يلي:

1. تحليل فقرات المجال الأول للمحور الثالث "يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (6.15).

جدول (6.15): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الأول "يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تطلب نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية من المستخدم تغيير كلمة المرور بشكل دوري.	2.89	57.73	1.34	-1.16	0.25	9
2.	يوجد دليل استخدام يحدد آلية الدخول وأمن النظام من قبل الفئات المختلفة من مستخدمي النظم في وزارة المالية.	3.17	63.35	1.10	2.07	0.04	8
3.	يوجد ضوابط رقابية لحماية الأجهزة والأنظمة المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية.	3.50	70.05	0.88	7.82	0.00	7
4.	يوجد فصل وتحديد في صلاحيات استخدام النظام من حيث التسجيل (الإدخال) والاعتماد والرقابة على العمليات المالية في النظم.	4.01	80.11	0.78	17.55	0.00	2

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
5.	يتم منح المستخدم صلاحيات محددة في النظم تمكنه من الوصول فقط إلى البيانات اللازمة لتمكينه من القيام بالمهام الوظيفية الموكلة إليه.	3.99	79.78	0.82	16.48	0.00	4
6.	يتم وضع سيرفرات نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في غرف آمنة ويقتصر الوصول إليها على أشخاص مخولين بذلك.	3.90	78.05	0.89	13.85	0.00	5
7.	تحتوي النظم على إجراءات فعالة تمنع غير المصرح لهم من الوصول إلى قواعد البيانات سواءً من داخل الوزارة أو خارجها.	4.01	80.11	0.81	16.96	0.00	3
8.	يتم الاحتفاظ بنسخ احتياطية لكل من الأنظمة والملفات (البيانات) المكونة للنظام في أماكن آمنة من الكوارث والطوارئ.	4.02	80.32	0.79	17.58	0.00	1
9.	يتم مواكبة تحديث وسائل وإجراءات أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية وفقاً للتطور التكنولوجي المتسارع.	3.54	70.70	0.95	7.66	0.00	6
	جميع فقرات المجال معاً	3.67	73.36	0.58	15.57	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.15) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "يتم الاحتفاظ بنسخ احتياطية لكل من الأنظمة والملفات (البيانات) المكونة للنظام في أماكن آمنة من الكوارث والطوارئ" يساوي 4.02 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.32%، والانحراف المعياري 0.79، وقيمة الاختبار 17.58 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 80.32% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تطلب نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية من المستخدم تغيير كلمة المرور بشكل دوري." يساوي 2.89 أي أن المتوسط الحسابي النسبي

57.73%، والانحراف المعياري 1.34، وقيمة الاختبار -1.16، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.25، وهذا يعني أن متوسط استجابات أفراد العينة لا يختلف إحصائياً عن الدرجة (3)، أي أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي تطلب تغيير كلمة المرور متوفرة بدرجة أقل من المتوسط، وهذا يعني أنه ليس جميع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تطلب تغيير كلمة المرور.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.67، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 73.36%، والانحراف المعياري 0.58، وقيمة الاختبار 15.57، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "توفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 73.36% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين أن مبدأ أمن النظام يتوفر بنسبة (73.36%) في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

2. تحليل فقرات المجال الثاني للمحور الثالث "يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (6.16).

جدول (6.16): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني "يتوفر مبدأ

سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تتوفر إجراءات السرية في الدخول إلى نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.	3.91	78.17	0.71	17.44	0.00	1

3	0.00	12.23	0.81	74.59	3.73	يوجد سياسات وإجراءات موثقة تحدد آلية حماية سرية البيانات والمعلومات المتوفرة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
6	0.00	5.86	0.94	68.06	3.40	يتم تعميم الإجراءات المتبعة في تأمين حماية سرية المعلومات لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.
7	0.00	5.59	0.87	67.10	3.35	يتم مراجعة آلية تأمين سرية المعلومات وحماية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعية.
8	0.00	5.20	0.90	66.89	3.34	يتم تشفير البيانات المخزنة في قواعد بيانات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.
2	0.00	10.22	0.98	74.70	3.74	يوجد قيود على عملية تزويد المعلومات السرية لأي طرف خارج وزارة المالية.
4	0.00	11.12	0.88	74.27	3.71	يلتزم مستخدمو النظم بالقيود المفروضة على عملية تزويد المعلومات السرية لأي طرف خارج وزارة المالية.
9	0.00	4.52	1.01	66.67	3.33	يتم إتلاف التقارير والبيانات المطبوعة بطريقة آمنة بعد الانتهاء من استخدامها.
5	0.00	6.25	1.01	69.25	3.46	يلتزم مستخدمو نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بعمل كلمة سر لحماية شاشة التوقف على الأجهزة.
	0.00	11.76	0.64	71.07	3.55	جميع فقرات المجال معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.16) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تتوفر إجراءات السرية في الدخول إلى نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية" يساوي 3.91 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.17%، والانحراف المعياري 0.71 قيمة الاختبار 17.44 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 78.17% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "يتم إتلاف التقارير والبيانات المطبوعة بطريقة آمنة بعد الانتهاء من استخدامها." يساوي 3.33 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.67%، والانحراف المعياري 1.01، وقيمة الاختبار 4.52، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 66.67% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.55، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.07%، قيمة الاختبار 11.76، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 71.07% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين أن مبدأ سرية النظام يتوفر بنسبة (71.07%) في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

3. تحليل فقرات المجال الثالث للمحور الثالث "يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6.17).

جدول (6.17): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث "يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يوجد سياسات وإجراءات موثوقة تحدد خصوصية التعامل مع البيانات	3.71	74.16	0.73	13.25	0.00	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
	والمعلومات المتوفرة في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.						
2.	يتم مراجعة إجراءات خصوصية البيانات والمعلومات بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	3.41	68.14	0.95	5.86	0.00	6
3.	تلتزم وزارة المالية بحماية المعلومات الشخصية في النظم الحاسوبية الإلكترونية من الضياع أو الاستخدام غير المصرح به.	3.68	73.56	0.89	10.43	0.00	2
4.	تُفصح وزارة المالية عن سياسات تأمين خصوصية البيانات والمعلومات التي تحصل عليها وتخزنها في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.	3.35	67.03	0.89	5.39	0.00	9
5.	يتم الحصول على ترخيص باستخدام البيانات والمعلومات من أصحاب الحسابات قبل الإفصاح عن بياناتهم لأطراف أخرى.	3.57	71.35	0.84	9.26	0.00	3
6.	يتم إعلام أصحاب الحسابات في الحالات التي يتم الإفصاح بها عن بياناتهم لأطراف أخرى.	3.37	67.35	0.95	5.28	0.00	8
7.	تحتوي النظم على إجراءات تحدد المصرح لهم بفحص التغيرات التي تستحدث على آليات تأمين الخصوصية.	3.48	69.57	0.78	8.39	0.00	4
8.	يتم مواكبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية لتعزيز موضوع الخصوصية.	3.37	67.46	0.87	5.86	0.00	7
9.	يستطيع جميع الأفراد والمؤسسات والشركات الاطلاع على تفاصيل	3.03	60.65	1.24	0.36	0.72	10

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
	حساباتهم في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت.						
10.	ترتبط صلاحيات مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالهيكل التنظيمي المعتمد للوزارة.	3.48	69.62	0.92	7.14	0.00	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.44	68.89	0.64	9.51	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.17) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يوجد سياسات وإجراءات موثقة تحدد خصوصية التعامل مع البيانات والمعلومات المتوفرة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية" يساوي 3.71 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.16%، والانحراف المعياري 0.73، وقيمة الاختبار 13.25 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig.) تساوي 0.00 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 74.16% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة "يستطيع جميع الأفراد والمؤسسات والشركات الاطلاع على تفاصيل حساباتهم في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت" يساوي 3.03 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 60.65%، والانحراف المعياري 1.24 وقيمة الاختبار 0.36، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig.) تساوي 0.72 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 60.65% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة ولكن ليس لها دلالة إحصائية، أي أنها ليس لها أهمية جوهرية، وهذه الفقرة ليس لها تأثير كبير على مجال توفر مبدأ الخصوصية.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.44، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.89%، والانحراف المعياري 0.64 وقيمة الاختبار 9.51، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ؛ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 68.89% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين أنه مبدأ الخصوصية يتوفر بنسبة (68.89%) في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

4. تحليل فقرات المجال الرابع للمحور الثالث "يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6.18).

جدول (6.18):المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع "يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يوجد ربط إلكتروني بين أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية المختلفة في وزارة المالية في كافة مواقعها.	3.48	69.57	1.10	5.93	0.00	6
2.	يوجد ربط إلكتروني بين النظم الإلكترونية في وزارة المالية والنظم الإلكترونية وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات المحلية.	3.12	62.37	1.16	1.39	0.16	9
3.	يوجد سياسات وإجراءات موثقة تحدد سلامة عمليات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتكاملها في وزارة المالية.	3.46	69.17	0.87	7.22	0.00	7
4.	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتحقق من نوع البيانات المدخلة بحيث لا تخالف طبيعة البيانات في الحقل المدخل قبل عملية حفظ البيانات.	3.61	72.26	0.87	9.60	0.00	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
5.	تقوم نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتأكد من إدخال جميع البيانات المطلوبة قبل عملية حفظ البيانات.	3.66	73.12	0.85	10.51	0.00	2
6.	تُظهر النظم رسائل للمستخدم بشأن الأخطاء المنطقية المتوقعة لإظهار البند الخطأ وما يجب على المستخدم أن يفعله لتصحيح هذا الخطأ.	3.56	71.29	0.91	8.50	0.00	5
7.	تقوم النظم بمراجعة مجاميع حقل (خانة) القيم النقدية مثل المجموع الكلي للقيم المتعلقة بالعمليات المدخلة ومقارنتها مع المدخلات الفعلية.	3.58	71.51	0.90	8.67	0.00	4
8.	تقوم النظم بإظهار مجموع عدد العمليات المطلوب إدخالها ومقارنتها بعدد العمليات التي تم إدخالها فعلاً للتأكد من تنفيذ كافة العمليات المطلوبة.	3.45	68.92	0.96	6.31	0.00	8
9.	يتم تحديد الوقت والتاريخ والاسم عند تنفيذ كل عملية (إدخال، مراجعة، اعتماد، تدقيق، طباعة ، استعلام) في النظم في وزارة المالية.	3.80	76.02	1.00	10.91	0.00	1
	جميع فقرات المجال معاً	3.52	70.47	0.68	10.48	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.18) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة "يتم تحديد الوقت والتاريخ والاسم عند تنفيذ كل عملية (إدخال، مراجعة، اعتماد، تدقيق، طباعة ، استعلام) في النظم في وزارة المالية" يساوي 3.80 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.02%، والانحراف المعياري 1.00،

وقيمة الاختبار 10.48 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 76.02% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "يوجد ربط إلكتروني بين النظم الإلكترونية في وزارة المالية والنظم الإلكترونية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات المحلية" يساوي 3.12 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 62.37%، والانحراف المعياري 1.16، وقيمة الاختبار 1.39، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.16 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 62.37% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ولكن ليس لها دلالة إحصائية، أي أنها لا تؤثر هذه الفقرة على مبدأ سلامة المعالجة.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.52، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.47%، والانحراف المعياري 0.68، وقيمة الاختبار 10.48، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ؛ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 70.47% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين أن مبدأ سلامة المعالجة يتوفر بنسبة (70.47%) في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

5. تحليل فقرات المجال الخامس للمحور الثالث "يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6.19).

جدول (6.19): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الخامس "يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تستطيع النظم تنفيذ أنشطة معالجة البيانات من إدخال، وتخزين، ومعالجة، وإعداد تقارير بأكثر قدر من مستويات الكفاءة الممكنة.	3.77	75.46	0.77	13.77	0.00	1
2.	نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية جاهزة ومتوفرة عند الحاجة إليها في أي وقت.	3.66	73.26	0.86	10.50	0.00	2
3.	يستطيع المستخدم الحصول على المعلومات والتقارير من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بنفسه دون الاستعانة بالمبرمجين.	3.48	69.51	0.98	6.61	0.00	4
4.	يتم تقييم جاهزية النظم الإلكترونية في وزارة المالية بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعية التي تتعلق بجاهزيتها.	3.35	67.03	0.88	5.45	0.00	7
5.	يتم عمل صيانة دورية وقائية للنظم لاكتشاف نقاط الضعف والقصور والمشاكل التي يمكن أن تسبب في حدوث أعطال فيها قبل حدوثها.	3.26	65.30	0.94	3.86	0.00	10
6.	تستمر النظم بالعمل في حالة انقطاع الكهرباء أو أي طارئ، وتعطي الفرصة لحفظ البيانات والخروج منها بأمان.	3.30	66.09	1.07	3.89	0.00	9
7.	يتم استعادة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية وإعادة تشغيلها في أسرع وقت ممكن في حال حدوث أخطاء فنية.	3.45	69.08	0.86	7.17	0.00	5

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
8.	تحفظ البيانات ولا يحدث فقدان لها في حال حدوث مشاكل فنية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.	3.56	71.24	0.91	8.47	0.00	3
9.	عند حدوث أعطال مادية في الأجهزة المستخدمة في تشغيل النظم يتم إصلاحها واستبدالها أو توفير بديل فوري لتقليل وقت أعطال النظم.	3.30	66.05	1.05	3.92	0.00	8
10.	يتم تدريب مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على التعامل مع الحالات الطارئة التي تتعرض لها.	3.23	64.65	1.02	3.10	0.00	11
11.	يتم تطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بشكل دائم.	3.45	69.07	0.90	6.89	0.00	6
	جميع فقرات المجال معاً	3.44	68.79	0.68	8.82	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.19) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تستطيع النظم تنفيذ أنشطة معالجة البيانات من إدخال، وتخزين، ومعالجة، وإعداد تقارير بأكبر قدر من مستويات الكفاءة الممكنة" يساوي 3.77 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.46%، والانحراف المعياري 0.77، وقيمة الاختبار 13.77 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 75.46% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " يتم تدريب مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على التعامل مع الحالات الطارئة التي تتعرض لها." يساوي 3.23 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.65%، والانحراف المعياري 1.02، وقيمة الاختبار 3.10، وأن

القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 64.65% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.44، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.79%، والانحراف المعياري 0.68، وقيمة الاختبار 8.82، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000؛ لذلك يعتبر مجال "يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 68.79% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين أنه مبدأ جاهزية النظام يتوفر بنسبة (68.79%) في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

ولاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون Person لاختبار الفرضيات عند مستوى دلالة 0.05 لمعرفة ما إذا كانت العلاقات متحققة بين مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.

قيمة الارتباط أكبر من 35. ارتبط مقبول، أكبر من 60. ارتباط قوي.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرضية

جدول (6.20): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية

القيمة الاحتمالية	الارتباط قيمة معامل	صيغة الفرضية	الفرضية
0.00	.769**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.	الثالثة الرئيسية
0.00	.624**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ أمن النظام لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.	الثالثة / الفرعية الأولى
0.00	.625**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ سرية النظام لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.	الثالثة / الفرعية الثانية

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	صيغة الفرضية	الفرضية
0.00	.704**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الخصوصية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.	الثالثة / الفرعية الثالثة
0.00	.729**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ سلامة المعالجة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.	الثالثة / الفرعية الرابعة
0.00	.745**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ جاهزية النظام لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.	الثالثة / الفرعية الخامسة

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (6.20) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.769 والقيمة الاحتمالية 0.00؛ مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي، وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وتحسين أدائها المالي.

وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (مشتهي، 2011 م) التي توصلت لوجود علاقة بين توفر مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي تستخدمها المصارف الأردنية والفلسطينية وتحسين أدائها المالي، واتفقت أيضاً مع دراسة (العقيلي، 2015 م) في وجود علاقة طردية ودالة إحصائياً بين مبادئ الموثوقية وكفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.

6.3.4 تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

ولأغراض قياس التأثير الكمي لنتائج اختبار الفرضيات تم عمل تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

تم استخدام طريقة Stepwise، وذلك لما لها من القدرة على التخلص من بعض مشكلات تحليل الانحدار مثل: مشكلة الارتباط المشترك، كما أنها تسهل عملية التعامل مع المتغيرات المتعددة، وترتب المتغيرات المستقلة التي تؤثر في النموذج حسب الأهمية ودرجة التأثير. وجاءت النتائج كما يلي:

$$Y = f(X1, X2, X3)$$

Y: تحسين الأداء المالي.

X1: خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

X2: مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

X3: خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

اتضح من خلال استخدام طريقة Stepwise، أن المتغير المستقل X3 (الملاءمة) غير ملائم في النموذج، ويعزو الباحث ذلك لتعارض هذا المتغير مع مبادئ موثوقية النظم خاصة مبدأ الخصوصية وجهازية النظام.

ولذلك يكون النموذج في صورته النهائية كما هو موضح في التالي:

جدول (6.21): تحليل الانحدار المتعدد

Model	Standardized Coefficients	T-Test	P-value
(Constant)	0.114		
X1	0.159	2.841	0.005
X2	0.705	12.598	0.00
F-Test= 183,224, Sig= 0.00		Adj.R-Square =0.663	

$$Y = 0.114 + 0.159X1 + 0.705X2 + e$$

تقييم الجودة الإحصائية للنموذج

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر وجودته الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

أولاً: معامل التحديد المعدل: بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj.R^2=0.663$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 66.3% من التغير الحاصل في المتغير التابع وهو تحسين الأداء المالي، أما النسبة المتبقية 33.7% فترجع إلى عوامل أخرى.

ثانياً: اختبار F: قيمة الاختبار بلغت ($F=183,224$) بقيمة احتمالية ($Prob.=0.00$) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً في التأثير على المتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

ثالثاً: اختبار T: نلاحظ أن قيمة اختبار T المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج دالة إحصائياً.

نستنتج من نموذج الانحدار السابق ما يلي:

1. عند حدوث زيادة في X_1 (خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) بمقدار 10 وحدات، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة في Y (تحسين الأداء المالي) بمقدار 1.59 وحدة.

2. عند حدوث زيادة في X_2 (مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) بمقدار 10 وحدات، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة في Y (تحسين الأداء المالي) بمقدار 7.05 وحدة.

3. من خلال ما سبق نلاحظ أن أكثر المتغيرات المستقلة التي كان لها تأثير في المتغير التابع هو المتغير X_2 (تحسين الأداء المالي).

▪ وتعتبر هذه النتيجة قياساً كمياً يعزز ما توصلت إليه الدراسة في تحديد مستوى العلاقة.

6.3.5 اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية المتمثلة في الجنس، العمر، الخبرة الوظيفية في وزارة المالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الدورات التدريبية، الإدارة التي يعمل بها الموظف، عدد سنوات استخدام النظام المالي".

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات، كذلك تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى الجنس.

من النتائج الموضحة في جدول (6.22) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "T - لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات ما عدا المجال الثاني والعاشر، وأقل لجميع المجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى الجنس وذلك لأن عدد الإناث في العينة قليل مقارنة بالذكور.

جدول (6.22): نتائج اختبار "T - لعينتين مستقلتين" - الجنس

م	المجال	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.125	0.035
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.774	0.078
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	3.565	0.000
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.646	0.009
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	3.341	0.001

م	المجال	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية
6.	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.819	0.005
7.	يتوفر مبدأ جاهزية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	4.145	0.000
8.	ترشيد النفقات العامة	2.011	0.046
9.	زيادة الإيرادات العامة	2.631	0.009
10.	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة	1.409	0.161
11.	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي	2.609	0.010
	جميع المجالات معاً	3.407	0.001

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى العمر.

من النتائج الموضحة في جدول (6.23) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى العمر.

جدول (6.23): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - العمر

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.252	0.292
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.452	0.716
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.825	0.482
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.058	0.107
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.585	0.195
6.	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.652	0.582

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
7.	يتوفر مبدأ جاهزية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	3.025	0.310
8.	ترشيد النفقات العامة	2.345	0.074
9.	زيادة الإيرادات العامة	1.416	0.240
10.	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة	2.268	0.082
11.	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي	0.365	0.778
	جميع المجالات معاً	1.915	0.129

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

من النتائج الموضحة في جدول (6.24) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

جدول (6.24): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - عدد سنوات الخبرة

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.544	0.058
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.362	0.781
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.405	0.750
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.034	0.991
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.118	0.343
6.	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة لنظم المعلومات المحاسبية	0.258	0.856

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (Sig.)
7.	يتوفر مبدأ جاهزية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.277	0.284
8.	ترشيد النفقات العامة	1.830	0.143
9.	زيادة الإيرادات العامة	1.773	0.154
10.	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة	1.384	0.249
11.	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي	0.777	0.508
	جميع المجالات معاً	0.648	0.585

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى المؤهل العلمي.

من النتائج الموضحة في جدول (6.25) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (6.25): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - المؤهل العلمي

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.726	0.537
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية	0.298	0.827
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.450	0.717
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.804	0.493
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.332	0.802
6.	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة لنظم المعلومات المحاسبية	1.651	0.179

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (Sig.)
7.	يتوفر مبدأ جاهزية النظام لنظم المعلومات المحاسبية	2.299	0.079
8.	ترشيد النفقات العامة	0.833	0.478
9.	زيادة الإيرادات العامة	3.681	0.130
10.	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة	2.115	0.100
11.	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي	1.204	0.310
	جميع المجالات معاً	1.457	0.228

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى التخصص العلمي.

من النتائج الموضحة في جدول (6.26) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ لأغلب المجالات، والمجالات مجتمعة معاً كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى التخصص العلمي.

جدول (6.26): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - التخصص العلمي

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.	1.482	0.198
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.	1.223	0.300
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.	1.829	0.109
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	1.457	0.206
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	0.701	0.623

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (Sig.)
6.	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية.	2.634	0.025
7.	يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	2.526	0.031
8.	ترشيد النفقات العامة.	1.138	0.342
9.	زيادة الإيرادات العامة.	3.865	0.002
10.	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة.	2.711	0.022
11.	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي.	2.057	0.073
	جميع المجالات معاً	2.533	0.030

6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الباحثين في وزارة المالية الفلسطينية حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى المسمى الوظيفي.

من النتائج الموضحة في جدول (6.27) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى المسمى الوظيفي.

جدول (6.27): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - المسمى الوظيفي

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.618	0.122
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية	0.464	0.880
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.468	0.172
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.806	0.598
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.162	0.995
6.	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة لنظم المعلومات المحاسبية	1.699	0.101
7.	يتوفر مبدأ جاهزية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.350	0.222

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
8.	ترشيد النفقات العامة	0.268	0.975
9.	زيادة الإيرادات العامة	1.294	0.249
10.	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة	0.735	0.660
11.	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي	0.752	0.646
	جميع المجالات معاً	0.766	0.633

7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية.

من النتائج الموضحة في جدول (6.28) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عدد الدورات التدريبية.

جدول (6.28): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - عدد الدورات التدريبية

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.067	0.364
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	3.239	0.230
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.487	0.062
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.918	0.128
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.184	0.091
6.	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.886	0.133
7.	يتوفر مبدأ جاهزية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.898	0.132

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
8.	ترشيد النفقات العامة	1.640	0.182
9.	زيادة الإيرادات العامة	1.084	0.357
10.	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة	0.808	0.491
11.	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي	0.750	0.523
	جميع المجالات معاً	2.275	0.081

8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الباحثين في وزارة المالية الفلسطينية نحو دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى مكان العمل.

من النتائج الموضحة في جدول (6.29) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لأغلب المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى مكان العمل.

جدول (6.29): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - مكان العمل

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.836	0.037
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.144	0.012
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.130	0.012
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.519	0.003
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.691	0.001
6.	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.555	0.002

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
7.	يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.637	0.002
8.	ترشيد النفقات العامة	1.959	0.024
9.	زيادة الإيرادات العامة	3.272	0.000
10	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة	1.718	0.056
11	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي	1.581	0.089
	جميع المجالات معاً	3.079	0.000

9. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية نحو دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى النظام المحاسبي المحوسب الذي تستخدمه.

من النتائج الموضحة في جدول (6.30) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ لأغلب المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى النظام المحاسبي المحوسب الذي يستخدمه الموظف.

جدول (6.30): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - النظام المحاسبي المحوسب الذي يستخدمه الموظف.

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.986	0.002
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.448	0.012
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.501	0.151
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.496	0.152
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.538	0.138

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
6.	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.564	0.009
7.	يتوفر مبدأ جاهزية النظام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.661	0.006
8.	ترشيد النفقات العامة	1.188	0.305
9.	زيادة الإيرادات العامة	1.842	0.064
10	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة	1.766	0.078
11	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي	1.202	0.296
	جميع المجالات معاً	2.379	0.015

10. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية نحو دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي تعزى إلى عدد سنوات استخدام النظام المحاسبي.

من النتائج الموضحة في جدول (6.31) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى سنوات استخدام النظام المحاسبي.

جدول (6.31): نتائج اختبار " التباين الأحادي" - سنوات استخدام النظام المحاسبي

م	المجال	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.099	0.102
2.	تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.361	0.256
3.	يتوفر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.342	0.795
4.	يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.606	0.612
5.	يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	0.450	0.717

0.691	0.488	يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	6.
0.386	1.019	يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	7.
0.205	2.103	ترشيد النفقات العامة	8.
0.051	2.643	زيادة الإيرادات العامة	9.
0.205	1.177	تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة	10.
0.258	1.355	دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي	11.
0.225	1.467	جميع المجالات معاً	

6.3.6 تحليل فقرات المتغير التابع (تحسين الأداء المالي):

1. تحليل فقرات المجال الأول للمحور الرابع " ترشيد النفقات العامة":

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6.32).

جدول (6.32): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الأول " ترشيد النفقات العامة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تساعد على ترشيد النفقات العامة.	3.67	73.48	2.37	3.88	0.00	1
2.	تُسهم النظم المحاسبية الإلكترونية في ضبط الإنفاق العام من خلال ربط أوامر الشراء وعمليات الصرف بالموازنة العامة إلكترونياً.	3.63	72.61	0.85	10.15	0.00	2
3.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في تنفيذ الموازنة العامة في حدود المخصصات المتاحة وتقليل نسب	3.51	70.25	0.77	9.11	0.00	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
	الانحرافات في الموازنة التي تتعرض لها أثناء تنفيذ الموازنة ومعالجتها.						
4.	تُساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية الإدارة والمستخدمين في ترتيب أولويات صرف النفقات.	3.38	67.61	0.85	6.11	0.00	5
5.	تُظهر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية رسائل وتقارير بمواعيد استحقاق صرف النفقة.	3.18	63.59	1.01	2.43	0.02	6
6.	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتحقق من قيمة النفقة عند صرفها بحيث لا تقل عن الحد الأدنى ولا تتجاوز الحد الأقصى المسموح به للنفقة وفق مستنداتها ومخصصاتها.	3.48	69.57	0.91	7.15	0.00	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.48	69.52	0.78	8.34	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.32) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تساعد على ترشيد النفقات العامة" يساوي 3.67 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.48%، والانحراف المعياري 2.37، وقيمة الاختبار 3.88 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 73.48% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تُظهر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية رسائل وتقارير بمواعيد استحقاق صرف النفقة" يساوي 3.18 أي أن المتوسط الحسابي

النسبي 63.59%، والانحراف المعياري 1.01، وقيمة الاختبار 2.43، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.02، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 63.59% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.48، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 69.52%، والانحراف المعياري 0.78، وقيمة الاختبار 8.34، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "ترشيد النفقات العامة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 $\leq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 69.52% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية تساهم في رشيد النفقات العامة بنسبة (69.52%)؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

2. تحليل فقرات المجال الثاني للمحور الرابع "زيادة الإيرادات العامة":

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6.33).

جدول (6.33): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني "زيادة الإيرادات العامة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تساهم في تعظيم (زيادة) الإيرادات العامة المحلية.	3.56	71.11	0.90	8.42	0.00	1
2.	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية الإدارة والمستخدمين في ترتيب أولويات تحصيل الإيرادات.	3.42	68.42	0.98	5.86	0.00	2
3.	تُظهر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية رسائل وتقارير بمواعيد استحقاق تحصيل الإيراد.	3.34	66.79	0.98	4.73	0.00	6

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
4.	يحقق الربط الإلكتروني بين النظم في وزارة المالية والنظم في الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات المحلية، تحصيل الإيرادات العامة المستحقة قبل تقديم الخدمات الحكومية وتنفيذ عمليات الصرف.	3.37	67.31	0.98	5.07	0.00	4
5.	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات عن جميع الإيرادات العامة المطلوبة من الشخص الواحد في أي وقت.	3.41	68.17	0.97	5.73	0.00	3
6.	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتحقق من قيمة الإيراد عند تحصيله بحيث لا يقل عن الحد الأدنى ولا يتجاوز الحد الأقصى للمبالغ المطلوب تحصيلها.	3.36	67.20	0.99	4.94	0.00	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.41	68.17	0.79	7.08	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.33) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تُسهم في تعظيم (زيادة) الإيرادات العامة المحلية" يساوي 3.56 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.11%، والانحراف المعياري 0.90، وقيمة الاختبار 8.42 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 71.11% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "تُظهر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية رسائل وتقارير بمواعيد استحقاق تحصيل الإيراد" يساوي 3.34 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.79%، والانحراف المعياري 0.98، وقيمة الاختبار 4.73، وأن القيمة الاحتمالية

(Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 66.79% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.41، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.17%، والانحراف المعياري 0.79، وقيمة الاختبار 7.08، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000؛ لذلك يعتبر مجال زيادة الإيرادات العامة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 68.17% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية تساهم في زيادة الإيرادات العامة بنسبة (68.17%)؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

3. تحليل فقرات المجال الثالث للمحور الرابع "تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة":

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6.34).

جدول (6.34): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث "تعزيز الرقابة

على الإيرادات والنفقات العامة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يوجد إجراءات رقابية إلكترونية فعالة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على النفقات العامة.	3.69	73.87	0.80	11.77	0.00	1
2.	يوجد إجراءات رقابية إلكترونية فعالة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على الإيرادات العامة.	3.59	71.72	0.81	9.88	0.00	2

5	0.00	8.45	0.88	70.86	3.54	تخضع جميع العمليات المالية والمحاسبية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية لإجراءات رقابية إلكترونية.	3.
7	0.00	4.77	0.94	66.56	3.33	تتميز إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بأنها وقائية تكشف الانحرافات والتجاوزات قبل حدوثها.	4.
3	0.00	9.75	0.76	70.92	3.55	تقدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية المعلومات اللازمة لجهات الرقابة الداخلية والخارجية للحكومة.	5.
6	0.00	8.18	0.83	70.00	3.50	تساعد إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في التأكد من أن تصميم النظم وتشغيلها تم وفق الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	6.
4	0.00	9.44	0.80	71.10	3.55	تحقق إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية تنفيذ المعاملات وفق القوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح والقرارات المعمول بها.	7.
	0.00	11.27	0.65	70.72	3.54	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.34) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يوجد إجراءات رقابية إلكترونية فعالة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على النفقات العامة" يساوي 3.69 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.87%، والانحراف المعياري 0.80، وقيمة الاختبار 11.77 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 73.87% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "تتميز إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بأنها وقائية تكشف الانحرافات والتجاوزات قبل حدوثها" يساوي 3.33 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.56%، والانحراف المعياري 0.94، وقيمة الاختبار 4.77، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 66.56% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.54، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.72%، والانحراف المعياري 0.65، وقيمة الاختبار 11.27، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ؛ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 70.72% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية تساهم في تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة بنسبة (70.72%) في؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

4. تحليل فقرات المجال الرابع للمحور الرابع "دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي":

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة المتوسط وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6.35).

جدول (6.35): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع "دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تتميز المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بإمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ القرار لكافة المستويات الإدارية.	3.75	74.95	0.72	14.07	0.00	1
2.	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في تلبية حاجات المستويات الإدارية المختلفة	3.62	72.47	0.73	11.59	0.00	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
	للمعلومات.						
3.	يتم استخدام المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية في اتخاذ القرار بشكل دائم.	3.54	70.86	0.78	9.51	0.00	4
4.	تتميز تقارير نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية الصادرة عن وزارة المالية بالبساطة والوضوح وتخدم الإدارة في وظائفها الإدارية.	3.74	74.70	0.69	14.53	0.00	2
5.	المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية جاهزة لعملية اتخاذ القرار ولا تحتاج إلى معالجات أخرى.	3.39	67.74	0.79	6.66	0.00	6
6.	تساعد نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية مُتخذ القرار على تحديد البديل الأمثل من البدائل المتاحة الذي يمثل القرار المُتخذ.	3.43	68.60	0.87	6.71	0.00	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.58	71.55	0.59	13.40	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.35) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تتميز المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية بإمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ القرار لكافة المستويات الإدارية" يساوي 3.75 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.95%، والانحراف المعياري 0.72، وقيمة الاختبار 14.07 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 74.95% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية جاهزة لعملية اتخاذ القرار ولا تحتاج إلى معالجات أخرى" يساوي

3.39 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 67.74%، والانحراف المعياري 0.79، وقيمة الاختبار 6.66، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 67.74% من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.58، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.55%، والانحراف المعياري 0.59، وقيمة الاختبار 13.40، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ؛ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة 71.55% من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين أن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية تساهم في دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي بنسبة (71.55%)؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

7.1 النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة، فيما يلي أهم النتائج التي أسفرت عنها في هذا الخصوص:

1. تتوفر خصائص جودة المعلومات لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في وزارة المالية ممثلة بخاصية الثقة ثم خاصية الملاءمة بدرجة متوسطة.
2. تتحقق مبادئ موثوقية النظم في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية في المرتبة الأولى مبدأ أمن النظام، ثم مبدأ سرية النظام، ثم مبدأ سلامة المعالجة، ثم مبدأ الخصوصية، وأخيراً جاهزية النظام بدرجات متوسطة.
3. إن توفر عناصر جودة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية تُسهم في زيادة الإيرادات العامة، وترشيد الإنفاق، وتعزيز الدور الرقابي عليهما، إلى جانب دورها في دعم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي.
4. مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أكثر تأثيراً من عناصر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.
5. يوجد توافق بين متوسطات استجابات المبحوثين في وزارة المالية الفلسطينية نحو دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي لمتغير (العمر، عدد سنوات الخبرة في وزارة المالية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وعدد الدورات التدريبية، وكان العمل، والنظام المحاسبي المستخدم، وعدد سنوات استخدام النظام المحاسبي)، بينما لم يتحقق هذا التوافق عند متغير الجنس ومتغير التخصص العلمي.
6. تبين أن حدوث زيادة في متغير (خاصية الثقة) في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بمقدار (10) وحدات، فإن ذلك يؤدي إلى (تحسين الأداء المالي) بمقدار (1.59) وحدة.
7. تبين أن حدوث زيادة في متغير (مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) بمقدار (10) وحدات، يؤدي إلى زيادة في (تحسين الأداء المالي) بمقدار (7.05) وحدة.
8. لا يوجد ربط إلكتروني شامل بين جميع أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية المختلفة في وزارة المالية في كافة مواقعها، وكذلك لا يوجد ربط إلكتروني شامل بين نظم المعلومات

- المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية، ونظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات المحلية.
9. عدم كفاية البرامج التدريبية المطبقة لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية الأمر الذي يؤثر سلباً على الاستفادة منها بدرجة كافية.
10. تخضع العمليات المالية والمحاسبية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية لإجراءات رقابية، والإجراءات الرقابية الإلكترونية فعالة على النفقات العامة بدرجة أكثر فاعلية مما هو مطبق على الإيرادات العامة، حيث لا يتم التحقق من قيمة الإيراد عند تحصيله بحيث لا يقل عن الحد الأدنى ولا يتجاوز الحد الأقصى للمبالغ المطلوب تحصيلها بشكل فعّال.
11. تُسهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في ضبط الإنفاق العام من خلال ربط أوامر الشراء وعمليات الصرف بالموازنة العامة إلكترونياً، وتنفيذ الموازنة العامة في حدود المخصصات المتاحة، وتقليل نسب الانحرافات في الموازنة التي تتعرض لها أثناء تنفيذ الموازنة ومعالجتها.
12. تُوفّر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية حاجات المستويات الإدارية المختلفة للمعلومات، وتتميز بالبساطة والوضوح والحياد وعدم التحيز، وتخدم الإدارة في وظائفها الإدارية، وتعبّر عن الأحداث المالية بصورة صحيحة.
13. نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية جاهزة ومتوفرة عند الحاجة إليها في أي وقت، وتستطيع تنفيذ أنشطة معالجة البيانات من إدخال، وتخزين، ومعالجة، وإعداد تقارير بقدر كبير من مستويات الكفاءة الممكنة.
14. لا توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في المعلومات الخاصة بالموقف المالي الحكومي في كل لحظة.
15. تُقدّم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية المعلومات اللازمة لجهات الرقابة الداخلية والخارجية للحكومة، وتُوفّر معلومات مناسبة لأغراض الرقابة والتقييم.
16. نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية تم تصميمها وتشغيلها وفق الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والأنظمة والقوانين والقرارات والتعليمات المعمول بها.

7.2 التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فيما يلي أهم التوصيات:-

1. ضرورة إعداد خطة استراتيجية لتطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية، لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ موثوقية النظم بدرجة أكثر فاعلية لغرض تحسين أدائها المالي.
2. مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؛ بهدف تطوير الأداء، وتسهيل تقديم الخدمات للمتعاملين مع وزارة المالية.
3. إعداد قسم خاص، أو تكليف أشخاص معينين لتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتطويرها وتحديثها في وزارة المالية كلما دعت الحاجة حتى تتمكن من تقديم المعلومات اللازمة بالوقت والكمية والسرعة المناسبة.
4. إعداد دليل سياسات وإجراءات موثَّق لتحليل وتشغيل واستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية مبني على جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ موثوقية النظم، والعمل على تحديثه دورياً، وتوزيعه على كافة الجهات المختصة التي تتعامل مع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.
5. عمل ربط إلكتروني شامل بين جميع أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية المختلفة في وزارة المالية في كافة مواقعها؛ لتحقيق التكامل والترابط بينهما.
6. عمل ربط إلكتروني شامل بين نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية، ونظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات المحلية، بحيث يتم معرفة نفقات والتزامات وإيرادات الوزارات والمؤسسات الحكومية في أي وقت.
7. عقد مزيد من الدورات التدريبية لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية كل حسب حاجته في مجال الحاسوب والأنظمة المحاسبية الإلكترونية والتقنيات الحديثة والبرمجيات المتطورة.
8. تطوير منظومة التقارير الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بحيث تكون جاهزة لاتخاذ القرار دون الحاجة إلى أي معالجات أخرى خارج النظم، والعمل على زيادة جاهزية تلك التقارير بحيث يستطيع المستخدم الحصول عليها بنفسه دون الاستعانة بالمبرمجين.

9. زيادة الاهتمام بنوعية المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية التي تُسهم في تعظيم (زيادة) الإيرادات العامة المحلية وتحقيق الرقابة عليها.
10. تطوير إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بحيث تكون وقائية، وتكشف الانحرافات والتجاوزات قبل حدوثها، مع زيادة إجراءات الأمان في استخدام تلك النظم بحيث يتم تغيير كلمة المرور بشكل دوري، والزام مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بعمل كلمة سر لحماية شاشة التوقف على الأجهزة.
11. عمل صيانة دورية وقائية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية لاكتشاف نقاط الضعف والقصور والمشكلات التي يمكن أن تسبب في حدوث أعطال فيها قبل حدوثها.

7.3 الدراسات المقترحة:

يوصي الباحث بإمكانية إجراء المزيد من الدراسات حول نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية، ويقترح المواضيع التالية:

1. دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في وزارة المالية في اتخاذ القرارات الإدارية وتحسين الأداء المؤسسي.
2. أثر نظم المعلومات المحاسبية والإدارية في وزارة المالية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
3. مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في تقليل عجز الموازنة العامة.
4. تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وفعاليتها في الإدارات الضريبية في وزارة المالية.

المصادر والمراجع

أولاً/المراجع العربية:

أحمد، بسام .(2006 م). دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبوخضرة، حسام. وعشيش حسن.(2008 م). نظم المعلومات المحاسبية. ط1. عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

الأعرجي، عاصم. (1999 م). سرية أوعلنية المعلومات في ظروف الأزمات. مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 35 (2). 303-318.

اسماعيل، مناصرية. (2013 م). أثر نظم المعلومات في اتخاذ القرارات (دراسة استكشافية في العراق). مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، 29(1)، 147-170.

أبو طالب، يحيى.(2001 م). المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة. ط1. القاهرة: د. ن.

البحيصي، عصام. (2014 م). واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (دراسة تطبيقية). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 22 (1). 175-195.

البحيصي، عصام. (2013 م). تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية للبلديات في قطاع غزة (دراسة ميدانية). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 21 (1). 79-98.

البنك الدولي. (2005 م). تقرير الإنفاق العام والمسؤولية المالية - إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة. واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية.

- النتر، محمد. (2015 م). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- جمعة، أحمد؛ والعرييد، عصام؛ والزعبي، زياد. (2007 م). نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر. ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- جمعة، أحمد. (1998 م). نظم المعلومات الادارية بين النظرية والتطبيق. ط1. عمان: د. ن.
- جربوع، يوسف. (2001 م). نظرية المحاسبة. ط1. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الجرجاوي، زياد. (2010 م). القواعد المنهجية لبناء الاستبيان . ط1. غزة: مطبعة أبناء الجراح للنشر والتوزيع.
- جبريل، جبريل. (2014 م). أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن (دراسة ميدانية) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزرقاء، الأردن.
- جل، إدمون. (2010 م). مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- حسين، أحمد. (2004 م). نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية. القاهرة: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- حنان، رضوان. (2009 م). مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري- التطبيقات العملية. ط2. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- حنان، رضوان. (2006 م). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ غلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة. ط2. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الحسبان، عطاء. (2013 م). نظم المعلومات المحاسبية. ط1. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الحسبان، عطا الله. (2009 م). الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات. ط1. عمان: دار اليا لى للنشر والتوزيع.

الحسنية، سليم ابراهيم. (2002 م). مبادئ نظم المعلومات الادارية. ط1. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الحسين، أحمد مصطفى. (1994 م). تحليل السياسات - مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية. ط1. جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

الحبياتي، كريم. والسكاح، زياد. (2003 م). نظم المعلومات المحاسبية. العراق: وحدة الحدياء للطباعة والنشر.

الخصاونة، ريم. (2010 م). دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الحكومية (دراسة ميدانية في المملكة الأردنية الهاشمية). [النسخة الإلكترونية]. موقع www.academia.edu/3680705. تاريخ الاطلاع 20/02/2016م.

ديبان، ناصر عبد اللطيف؛ والدهراوي، كمال الدين مصطفى؛ وعبد اللطيب، ناصر نور الدين. (2005 م). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

دهمان، أسامة. (2012 م). فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

الدهراوي، كمال الدين مصطفى، وكامل، سمير. (2000 م). نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

الداية، منذر. (2009 م). أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

دائرة التعاون الفني للتنمية بالأمم المتحدة. نيويورك. (1994 م). إدارة منظمة المعلومات الحكومية، عناصر الاستراتيجيات والسياسات. (ترجمة محمد نور برهان. المنظمة العربية للتنمية الإدارية).

الذنيات، علي. (2010 م). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية. ط3. عمان: د. ن.

الرمحي نضال، والذبية زياد. (2011 م). نظم المعلومات المحاسبية. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

رملي، فياض حمزة. (2011 م). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الادارية. ط1. الخرطوم: الأبادي للنشر والتوزيع.

الراوي، حكمت. (2009 م). تطبيقات محاسبية على الحاسوب. ط1. عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

السقا، زياد هاشم. (2011 م). نظام المعلومات المحاسبية. ط2. العراق: دار الطارق للنشر والتوزيع.

سعد، علاء. (2014 م). تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

الشوابكة، عدنان عواد. (2011 م). دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

شاهين، علي. (2006م). النظرية المحاسبية. غزة: مكتبة آفاق للنشر والتوزيع.

شريف، كامل شاهين. (1994 م). نظم المعلومات الادارية للمكاتب ومراكز المعلومات - المفاهيم والتطبيقات. الرياض: دار المريخ للنشر.

شعلي، عبدالله. (2011 م). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي : دراسة حالة وزارة الداخلية السودانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

الصباح، عبدالرحمن. (1998 م). نظم المعلومات الادارية. ط1. الأردن: دار زهران للنشر.

الصباغ، عماد عبدالوهاب. (2000 م). نظم المعلومات - ماهيتها ومكوناتها. ط1. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الصباح، عبدالرحمن. والصباح عمار. (1995 م). نظم المعلومات الادارية الحاسوبية. ط1. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

الصبان، محمد؛ وجمعة، اسماعيل؛ وكامل، أحمد. (2004 م). المحاسبة المتوسطة- الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عبيدات، ذوقان؛ وعدس، عبد الرحمن؛ وعبد الحق، كايد. (2001 م). البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

العقيلي، مناف. (2015 م). أثر تطبيق موثوقية الموقع الإلكتروني (web-trust) على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جدر، الأردن.

الغزوي، حسين. (2010 م). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية العربية، الدنمارك.

قاسم، عبدالرازق. (2003 م). نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية. ط1. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

القباني، ثناء. (2011 م). نظم المعلومات والتشغيل الالكتروني. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

كلبونة، أحمد؛ وزريقات، قاسم؛ وزريقات، عمر؛ وسلامة، رأفت (2011 م). أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية). مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 19 (2). 1465-1447.

مطيع، ياسر؛ وأبوعقاب، طارق؛ والشوابكة، عبدالله. (2007 م). نظم المعلومات المحاسبية. ط1. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

المطيري، علي. (2012 م). دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

مشتهى، صبري؛ وحمدان، علام؛ وشكر، طلال. (2011 م). مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي في المصارف الأردنية والفلسطينية (دراسة مقارنة على المصارف الأردنية والفلسطينية المدرجة ببورصتي عمّان ونابلس). مجلة العلوم الإدارية، 38 (1). 21-46.

موقع وزارة المالية الفلسطينية، (2015 م). نبذة عن وزارة المالية الفلسطينية. (نسخة الكترونية). متوفرة على موقع الوزارة. www.pmf.gov.ps, www.mof.gov.ps (تاريخ الاطلاع 2015/02/07م).

وزارة المالية الفلسطينية، الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، (2015 م). تقرير حول الأنظمة المحوسبة في وزارة المالية الفلسطينية. تقرير غير منشور.

وزارة المالية الفلسطينية، الإدارة العامة للموازنة العامة، (2016 م). تقرير حول أداء الموازنة العامة 2013-2015. تقرير غير منشور.

ثانياً/ المراجع الأجنبية:

Arens, A. A., Randal, J. E., & Mark, S. B. (2014). *Auditing and Assurance Services: An integrated approach*, (15th Ed.). New Jersey: Prentice Hall-Business Publishing .

American Accounting Association. (1966). *A statement Of Basic Accounting Theory*. Florida: Sarasota.

Appiah. (2014). *Computerised Accounting Information Systems: Lessons in State-Owned Enterprise in Developing Economies in Ghana*: Journal of Finance and Management in Public Services.

Abdallah. (2013). *The Impact of using Accounting Information System on The Quality of Financial Statements Submitted to The Income And Sales Tax Department in Jordan*. special edition: European Scientific Journal.

Buckley Waiter. (1968). *Modern System Research for Behavioral Scientists*.

Kharuddin. (2010). *Information System and Firms Performance: The Case of Malaysian Small Medium Enterprise*: University Putra Malaysia.

Laudon, k., & Laudon, J. (2012). *Management Information Systems, managing the digital firm* . (12th ed.). USA: Pearson Prentice Hall.

- Lucas. (1996). *Using technology to design organization*, 10(4), San. Francesco: Journal of management information system.
- Bukenya Moses. (2014). *Quality of accounting information and financial performance of Uganda's public sector*. 2(5), 183-203: American Journal of Research Communication.
- Otieno. (2013). *Effect of Information Systems on Revenue Collection by Local Authorities in Homa Bay County, Kenya*. Universal Journal of Accounting and Finance. 1(1), 29-33.
- Romney, Marshall.D. & Srinbart, Paul.J. (2009). *Accounting Information Systems*. (11th ed.). Upper Saddle River, N.J: Pearson Prentice Hall.
- Soudani. (2013). *The Impact of Implementation of E-Accounting System on Financial Performance with Effects of Internal Control Systems*. 4(11), : Research Journal of Finance and Accounting.

الملاحق

ملحق رقم (1) قائمة بأسماء المحكمين

م.	الإسم	المسمى الوظيفي
1.	أ.د علي عبدالله شاهين	أستاذ المحاسبة بالجامعة الاسلامية بغزة.
2.	أ.د سالم عبدالله حلس	أستاذ المحاسبة بالجامعة الاسلامية بغزة.
3.	أ.د حمدي شحدة زعرب	نائب عميد كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة.
4.	أ.د ماهر موسى درغام	رئيس قسم المحاسبة بالجامعة الاسلامية بغزة.
5.	د. خالد عبد السلام دهليز	دكتور إدارة الأعمال بالجامعة الإسلامية بغزة.
6.	د صبري ماهر مشتهد	أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة القدس المفتوحة.
7.	د. محمد أحمد غزال	دكتور تكنولوجيا المعلومات بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا.
8.	أ. زكريا خالد ساق الله	محاضر تكنولوجيا المعلومات بجامعة القدس المفتوحة.
9.	أ. خليل ابراهيم شقفة	مدير عام الادارة العامة للموازنة بوزارة المالية الفلسطينية.

ملحق رقم (2) الاستبانة



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

صحيفة استبيان

أخي الكريم / أختي الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

صممت هذه الاستبانة لدراسة موضوع " دور جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية (دراسة تطبيقية)" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل؛ مما يساعدنا على تحسين فهمنا لهذا الموضوع، ونظراً لأنك أنت الذي تستطيع إعطاءنا صورة صحيحة عن الموضوع، فإنني أرجو الإجابة عن الاستبانة بصراحة، مع العلم أن المعلومات التي سنحصل عليها لن تُستخدم سوى لغرض البحث العلمي.

أشركم كثيراً على حسن تعاونكم، وأقدر بعمق المساعدة التي قدمتموها لإنجاز هذا البحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث/ منذر صبحي السقا

أولاً: البيانات الشخصية: الرجاء وضع علامة (✓) مقابل الإجابة المناسبة:

1.	الجنس	() ذكر	() أنثى	
2.	الفئة العمرية	() 30 عام فأقل	() 31-40 عام	() 41-50 عام
3.	سنوات الخبرة في وزارة المالية	() أقل من 5 سنوات	() 5 - 10 سنة	() 11-15 سنة
4.	المؤهل العلمي	() بكالوريوس	() ماجستير	() دكتوراه
5.	التخصص العلمي	() محاسبة	() إدارة أعمال	() اقتصاد
6.	المسمى الوظيفي	() رئيس شعبة	() رئيس قسم	() مدير دائرة
		() محاسب	() مراقب مالي	() مفتش ضريبي
7.	الدورات التدريبية في مجال الأنظمة المحاسبية الإلكترونية	() لا يوجد	() 1 - 3 دورة	() 4 - 7 دورة
8.	الإدارة التي تعمل بها	() الرواتب والتقاعد	() الموازنة العامة	() الخزينة العامة
		() الرقابة الداخلية	() التدقيق الداخلي	() إدارة البترول
		() الشؤون الإدارية والمالية	() الجمارك والمكوس	() الرقابة المالية العسكرية
		() اللوازم العامة	() الأمن الجمركي	() أخرى
9.	النظام المحاسبي المحوسب الذي تستخدمه	() النظام المالي المركزي	() نظام رواتب الموظفين المدنيين	() نظام رواتب الموظفين العسكريين
		() نظام ضريبة القيمة المضافة	() نظام الجمارك والمكوس	() نظام البترول
10.	سنوات استخدام النظام المحاسبي	() من 1-2 سنة	() 3 سنوات	() 4 سنوات

ثانياً/ محاور الدراسة:

المحور الأول: تتوفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية(النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.				
#	الفقرات	درجة الموافقة		
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة
1-	تعبر المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية عن الأحداث المالية بصورة صحيحة.			

					2-	تتصف المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالحياد وعدم التحيز.
					3-	تتصف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالثبات في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية خلال الفترات المالية.
					4-	تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الوزارة من إجراء المقارنات للبيانات المالية الحكومية بين الفترات المالية.
					5-	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على التحقق من صدق المعلومات الصادرة عنها.
					6-	تقدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات سهلة الاستيعاب والفهم لمستخدمي المعلومات المالية الحكومية.
					7-	تتسم المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالدقة العالية.
					8-	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تتسم بالموضوعية (القابلية للتحقق).
					9-	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في ضمان الشفافية للمعلومات المحاسبية.
					10-	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات مكتملة تغطي جميع جوانب النشاط الذي تصفه.
المحور الثاني: تتوفر خاصية الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.						
درجة الموافقة					الفقرات	
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
					1-	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية حاجات المستويات الإدارية المختلفة للمعلومات في الوقت المناسب.
					2-	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في إعداد وإصدار التقارير المالية الدورية في المواعيد المحددة لها.
					3-	تُمكن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية من معرفة نفقات والتزامات وإيرادات الوزارات والمؤسسات الحكومية في أي وقت.

					4- تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في توفير المعلومات الخاصة بالموقف المالي الحكومي في كل لحظة.
					5- تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في التنبؤ بالنفقات والإيرادات المستقبلية.
					6- تُوفّر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات مناسبة لأغراض الرقابة والتقييم.
					7- تتصف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالمرونة.
					8- تُوفّر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات واضحة ومُتناسقة دون تعارض أو تناقض.
					9- تتصف المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالشمولية والترابط.
					10- تُمكن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية المُستخدم من الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسرعة وبسهولة.

المحور الثالث: تتوفّر مبادئ موثوقة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

المجال الأول: يتوفّر مبدأ أمن النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

#	الفقرات	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1-	تطلب نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية من المُستخدم تغيير كلمة المرور بشكل دوري.					
2-	يوجد دليل استخدام يحدد آلية الدخول وأمن النظام من قبل الفئات المختلفة من مستخدمي النظم في وزارة المالية.					
3-	يوجد ضوابط رقابية لحماية الأجهزة والأنظمة المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية.					
4-	يوجد فصل وتحديد في صلاحيات استخدام النظام من حيث التسجيل (الإدخال) والاعتماد والرقابة على العمليات المالية في النظم.					
5-	يتم منح المستخدم صلاحيات محددة في النظم تمكنه من الوصول فقط إلى البيانات اللازمة لتمكينه من القيام					

					بالمهام الوظيفية الموكلة إليه.
					6- يتم وضع سيرفرات نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في غرف آمنة ويقتصر الوصول إليها على أشخاص مخولين بذلك.
					7- تحتوي النظم على إجراءات فعالة تمنع غير المصرح لهم من الوصول إلى قواعد البيانات سواءً من داخل الوزارة أو خارجها.
					8- يتم الاحتفاظ بنسخ احتياطية لكل من الأنظمة والملفات (البيانات) المكونة للنظام في أماكن آمنة من الكوارث والطوارئ.
					9- يتم مواكبة تحديث وسائل وإجراءات أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية وفقاً للتطور التكنولوجي المتسارع.

المجال الثاني: يتوفر مبدأ سرية النظام في موثوقية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.

#	الفقرات	درجة الموافقة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة جداً
1-	تتوفر إجراءات السرية في الدخول إلى نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية.				
2-	يوجد سياسات وإجراءات موثقة تحدد آلية حماية سرية البيانات والمعلومات المتوفرة في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.				
3-	يتم تعميم الإجراءات المتبعة في تأمين حماية سرية المعلومات لمستخدمي نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية.				
4-	يتم مراجعة آلية تأمين سرية المعلومات وحماية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعية.				
5-	يتم تشفير البيانات المخزنة في قواعد بيانات نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في وزارة المالية.				
6-	يوجد قيود على عملية تزويد المعلومات السرية لأي طرف خارج وزارة المالية.				
7-	يلتزم مستخدمو النظم بالقيود المفروضة على عملية تزويد المعلومات السرية لأي طرف خارج وزارة المالية.				
8-	يتم إتلاف التقارير والبيانات المطبوعة بطريقة آمنة بعد الانتهاء من استخدامها.				

					9- يلتزم مستخدمو نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية بعمل كلمة سر لحماية شاشة التوقف على الأجهزة.
المجال الثالث: يتوفر مبدأ الخصوصية في موثوقية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.					
#	الفقرات	درجة الموافقة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة جداً
1-	يوجد سياسات وإجراءات موثقة تحدد خصوصية التعامل مع البيانات والمعلومات المتوفرة في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.				
2-	يتم مراجعة إجراءات خصوصية البيانات والمعلومات بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.				
3-	تلتزم وزارة المالية بحماية المعلومات الشخصية في النظم الحاسوبية الإلكترونية من الضياع أو الاستخدام غير المصرح به.				
4-	تُفصح وزارة المالية عن سياسات تأمين خصوصية البيانات والمعلومات التي تحصل عليها وتخزنها في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.				
5-	يتم الحصول على ترخيص باستخدام البيانات والمعلومات من أصحاب الحسابات قبل الإفصاح عن بياناتهم لأطراف أخرى.				
6-	يتم إعلام أصحاب الحسابات في الحالات التي يتم الإفصاح بها عن بياناتهم لأطراف أخرى.				
7-	تحتوي النظم على إجراءات تحدد المصرح لهم بفحص التغيرات التي تستحدث على آليات تأمين الخصوصية.				
8-	يتم مواكبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية لتعزيز موضوع الخصوصية.				
9-	يستطيع جميع الأفراد والمؤسسات والشركات الاطلاع على تفاصيل حساباتهم في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت.				
10-	ترتبط صلاحيات مستخدمي نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية بالهيكل التنظيمي المعتمد للوزارة.				
المجال الرابع: يتوفر مبدأ سلامة المعالجة في موثوقية نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.					

#	الفقرات	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1-	يوجد ربط إلكتروني بين أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية المختلفة في وزارة المالية في كافة مواقعها.					
2-	يوجد ربط إلكتروني بين النظم الإلكترونية في وزارة المالية والنظم الإلكترونية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات المحلية.					
3-	يوجد سياسات وإجراءات موثقة تحدد سلامة وتكامل عمليات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.					
4-	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتحقق من نوع البيانات المدخلة بحيث لا تخالف طبيعة البيانات في الحقل المدخل قبل عملية حفظ البيانات.					
5-	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتأكد من إدخال جميع البيانات المطلوبة قبل عملية حفظ البيانات.					
6-	تُظهر النظم رسائل للمستخدم بشأن الأخطاء المنطقية المتوقعة لإظهار البند الخطأ وما يجب على المستخدم أن يفعله لتصحيح هذا الخطأ.					
7-	تقوم النظم بمراجعة مجاميع حقل (خانة) القيم النقدية مثل المجموع الكلي للقيم المتعلقة بالعمليات المدخلة ومقارنتها مع المدخلات الفعلية.					
8-	تقوم النظم بإظهار مجموع عدد العمليات المطلوب إدخالها ومقارنتها بعدد العمليات التي تم إدخالها فعلاً للتأكد من تنفيذ كافة العمليات المطلوبة.					
9-	يتم تحديد الوقت والتاريخ والاسم عند تنفيذ كل عملية (إدخال، مراجعة، اعتماد، تدقيق، طباعة، استعلام) في النظم في وزارة المالية.					
المجال الخامس: يتوفر مبدأ جاهزية النظام في موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (النظم) المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.						
#	الفقرات	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1-	تستطيع النظم تنفيذ أنشطة معالجة البيانات من إدخال، وتخزين، ومعالجة، وإعداد تقارير بأكثر قدر من مستويات الكفاءة الممكنة.					

					2-	نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية جاهزة ومتوفرة عند الحاجة إليها في أي وقت.
					3-	يستطيع المستخدم الحصول على المعلومات والتقارير من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بنفسه دون الاستعانة بالمبرمجين.
					4-	يتم تقييم جاهزية النظم الإلكترونية في وزارة المالية بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعية التي تتعلق بجاهزيتها.
					5-	يتم عمل صيانة دورية وقائية للنظم لاكتشاف نقاط الضعف والقصور والمشاكل التي يمكن أن تسبب في حدوث أعطال فيها قبل حدوثها.
					6-	تستمر النظم بالعمل في حالة انقطاع الكهرباء أو أي طارئ، وتعطي الفرصة لحفظ البيانات والخروج منها بأمان.
					7-	يتم استعادة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية وإعادة تشغيلها في أسرع وقت ممكن في حال حدوث أخطاء فنية.
					8-	تحفظ البيانات ولا يحدث فقدان لها في حال حدوث مشاكل فنية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية.
					9-	عند حدوث أعطال مادية في الأجهزة المستخدمة في تشغيل النظم يتم إصلاحها واستبدالها أو توفير بديل فوري لتقليل وقت أعطال النظم.
					10-	يتم تدريب مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على التعامل مع الحالات الطارئة التي تتعرض لها.
					11-	يتم تطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بشكل دائم.

المحور الرابع: تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية.
(ترشيد النفقات العامة، زيادة الإيرادات العامة، تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة، دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي)

المجال الأول/ ترشيد النفقات العامة:

#	الفقرات	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1-	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تساعد على ترشيد النفقات العامة.					

					2- تساهم النظم المحاسبية الإلكترونية في ضبط الإنفاق العام من خلال ربط أوامر الشراء وعمليات الصرف بالموازنة العامة إلكترونياً.
					3- تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في تنفيذ الموازنة العامة في حدود المخصصات المتاحة وتقليل نسب الانحرافات في الموازنة التي تتعرض لها أثناء تنفيذ الموازنة ومعالجتها.
					4- تُساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية الإدارة والمستخدمين في ترتيب أولويات صرف النفقات.
					5- تُظهر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية رسائل وتقارير بمواعيد استحقاق صرف النفقة.
					6- تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتحقق من قيمة النفقة عند صرفها بحيث لا تقل عن الحد الأدنى ولا تتجاوز الحد الأقصى المسموح به للنفقة وفق مستنداتها ومخصصاتها.

المجال الثاني/ زيادة الإيرادات العامة:

#	الفقرات	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1-	تُوفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات تساهم في تعظيم (زيادة) الإيرادات العامة المحلية.					
2-	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية الإدارة والمستخدمين في ترتيب أولويات تحصيل الإيرادات.					
3-	تُظهر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية رسائل وتقارير بمواعيد استحقاق تحصيل الإيراد.					
4-	يُحقق الربط الإلكتروني بين النظم في وزارة المالية والنظم في الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات المحلية، تحصيل الإيرادات العامة المستحقة قبل تقديم الخدمات الحكومية وتنفيذ عمليات الصرف.					
5-	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية معلومات عن جميع الإيرادات العامة المطلوبة من الشخص الواحد في أي وقت.					
6-	تقوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بالتحقق من قيمة الإيراد عند تحصيله بحيث لا					

					يقل عن الحد الأدنى ولا يتجاوز الحد الأقصى للمبالغ المطلوب تحصيلها.
المجال الثالث/ تعزيز الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة:					
#	الفقرات	درجة الموافقة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة جداً
1-	يوجد إجراءات رقابية إلكترونية فعالة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على النفقات العامة.				
2-	يوجد إجراءات رقابية إلكترونية فعالة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية على الإيرادات العامة.				
3-	تخضع جميع العمليات المالية والمحاسبية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية لإجراءات رقابية إلكترونية.				
4-	تتميز إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بأنها وقائية تكشف الانحرافات والتجاوزات قبل حدوثها.				
5-	تقدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية المعلومات اللازمة لجهات الرقابة الداخلية والخارجية للحكومة.				
6-	تساعد إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في التأكد من أن تصميم وتشغيل النظم تم وفق الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.				
7-	تحقق إجراءات الرقابة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية تنفيذ المعاملات وفق القوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح والقرارات المعمول بها.				
المجال الرابع/ دعم عملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي:					
#	الفقرات	درجة الموافقة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة جداً
1-	تتميز المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بإمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ القرار لكافة المستويات الإدارية.				
2-	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في تلبية حاجات المستويات الإدارية المختلفة				

					للمعلومات.
					3- يتم استخدام المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية في اتخاذ القرار بشكل دائم.
					4- تتميز تقارير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الصادرة عن وزارة المالية بالبساطة والوضوح وتخدم الإدارة في وظائفها الإدارية.
					5- المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية جاهزة لعملية اتخاذ القرار ولا تحتاج إلى معالجات أخرى.
					6- تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية مُتخذ القرار على تحديد البديل الأمثل من البدائل المتاحة الذي يمثل القرار المُتخذ.

انتهت الأسئلة... شكراً لحسن تعاونكم